جذور التحليل النحوي

في المدرسة القرآنية القدمى

بحث ميداني للتأصيل

تأليف

أ.د. فخر الدين قباوة

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

جذور التحليل النحوي

في المدرسة القرآنية القدمى

بحث ميداني للتأصيل

الطبعة الأولى
لدار السلام
١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

قباوة، فخر الدين.
جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى: بحث ميداني للتأصيل/ تأليف فخر الدين قباوة. - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠١٩.
٢٤٠ص؛ ٢٤ سم.
تدمك: ٠ - ٤٣٥ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ -القرآن، إعراب.
٢ - اللغة العربية - النحو.
٣ - اللغة العربية - الصرف.
أ - العنوان.
٢٢٤,٢

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

رقم الإيداع ٢٥٢٣٢ / ٢٠١٩

الترقيم الدولي I. S. B. N 978 - 977 - 717 - 435 - 0

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م
تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة: القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت، - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢+)
المكتبة : فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر-الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)
بريديًّا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com
مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com

جذور التحليل النحوي

في المدرسة القرآنية القدمى

بحث ميداني للتأصيل

تأليف
أ.د. فخر الدين قباوة

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

خالص الحمد وجزيله لله، كما يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه، على ما أنعم ويسّر وأتمّ، من هذا البحث الجليل، وأفضل الصلاة والسلام على النبي الحبيب، كما يليق بمقامه الشريف وشخصه الكريم، لما فتح لنا من أبواب العلم والعرفان، وهدانا به إلى منابع البحث والتدبر والبيان.

وبعد، فقد كثر القول في تاريخ الدرس النحوي، وتوضَّعت أقوال المعاصرين، من المستشرقين وتلاميذهم، في تأخر نشوئه إلى القرن الثاني أيام الخليل ومعاصريه، معتمدين على ما جاء في «كتاب» سيبويه، من أقوال تتصل برجال ذلك العصر.

وقد استطعتُ أن أُزحزح هذه النظرية الباطلة، فأرجع بالتاريخ النحوي قليلًا إلى الوراء، حين حققت كتاب «**الجمل في النحو**» للخليل ابن أحمد الفراهيدي. فقد جاء فيه من التبويبات والأحكام والتفريعات والمصطلحات والتوجيهات، وضروب الاحتجاج والاستدلال، ما يمثل مرحلة عريقة في القدم، ويحمل على إعادة النظر فيما زُعِم من تأخر لتاريخ النحو.

يضاف إلى هذا أن بعض الدارسين للقضية أثاروها من جديد، ورأوا لها تقدمًا على ذلك الزعم المأفون، لِما جاء عن الإمام علي وأبي الأسود الدؤلي، ومَن بعدهما من رجالات النحو. ولكنَّ هؤلاء المثيرين لم يكن لديهم قدرة احتجاجية، ولا أساليب بيانية كافية لتحقيق ما ذهبوا إليه.

وأخيرًا قام أحد الزملاء الكرام بعمل مشكور، يبحث عما قبل الخليل وسيبويه، فكان أن وقع على ما أسماه «الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي». بيد أنه بسط في ذلك ما هو مشهور متداول بين العلماء، ليعيد علينا سرد بعض جهود القدماء، في أمور نحوية طفيفة مشهورة متداولة. ثم أطال التبسط والاستطراد والتكثر من التراجم وأقوال المتأخرين والتعليقات السطحية المبتذلة، غمرت تلك الجهود بأمواجها، دون أن يضع حجرًا أساسيًّا للبناء النحوي المنتظر، في حلقته **غير المفقودة**.

ويشهد الله أنني كنت أشارك هذا الزميل الطيب وأمثاله في رغبتهم الكريمة، وأتابع المقولات المنصبّة في سبيلها. غير أنني لا أجد الأدلة الكافية، تقنع الدارسين والباحثين بغير ما تلقفوه من أراجيف الاستشراق ومحالفيها. ومع ذلك لبثت أتابع الدرس والتدبر، وكلما وقعتُ على نص أو قول يتصل بذلك أشرتُ إليه، وناقشتُ به الزملاء في هذه القضية، فيردونه بالشك والاتهام وأنه مصنوع أو مبالغ فيه.

على أن اتصالي، بتحقيق «**تفسير الجلالين الميسر**» وبحث «**المفصل في تفسير القرآن الكريم**»، أدخلني حرم مصنفات التفسير قارئًا ودارسًا وباحثًا وناقدًا، فإذا بي أقع على نصوص قديمة جدًّا، تسبق «الحلقة المفقودة» بمراحل، وتمثل نضجًا في الفهم النحوي، وقدرةً على استخدام أصوله وفروعه، في التطبيق والتحليل والبيان.

أمضيت في هذه المطالعات أكثر من عقدين، وأنا أجمع تلك النصوص بعضها إلى بعض، وأزداد اطمئنانًا إلى صحة دلالتها، ووضوح مسيرتها وتعاونها في ميدان الدرس النحوي. ولقد كثرت بين يديّ جزئياتها،

حتى صار لدي اقتناع كامل بأنها أدلة وحجج علمية قاطعة، تصحح المسار التاريخي لما طُلسِمَ في عصرنا الحاضر، من نشأة النحو وتطوره.

كان جُلُّ النصوص هذه يتوزع في أقدم المدارسات القرآنية، بين روّاد المفسرين من الصحابة والتابعين، ويدور في فلك التطبيق النحوي بفروعه وقنواته، من إعراب للمفردات أو الجمل، وتحليل للصرف ومعاني الأدوات، عبارات واضحة الدلالة أو إشارات لطيفة أو تفسيرات تتضمن المقاصد الاصطلاحية.

وهذا يعني أنها مما نعالجه نحن اليوم في التطبيق، ونطلق عليه اسم التحليل النحوي، بدأ لديهم لمحات مقتضبة، تمثل البذور الواعدة في تربة حيوية طيبة، منحتها القوةَ والنماء، بما انصب عليها من أقوال ريّا، ودغدغها من نظرات ثاقبة، ولفحها من أنوار لاهبة، فإذا هي جذور متمكنة راسخة، تفتق السوق والجذوع بكل قدرة ونماء.

وقد انتقلت هذه المقولات إلى المشهورين بعدُ من النحاة، وقدَّمتْ لهم زادًا غنيًّا بالعطاء والتدبر والإنتاج، فاستفادوا منها في كتب التفسير والأعاريب، ونسبوا بعضها إلى قائليها، ولكنهم لم يوظفوا شيئًا منها في البحث النحوي، فغابت آثارها مع الزمن. ولو أنهم أوردوها في مطاوي البحث لوضعوا بين أيدي الدارسين معالم الحقيقة، ترشد إلى الصواب في تاريخ النحو.

ومع هذا، فقد تجذَّرت في ميادينها التطبيقية، فاشرأبت منها سوق وجذوع، وتفتقت فيها أغصان وفروع وأوراق وأزهار، ثم ثمار يانعة، تمثلتها العقود الخيرة من القرن الثاني في حقل التحليل النحوي. ولهذا

جاء كتاب سيبويه وما عاصره ناضج الجنى، يشير بحدة وجلاء إلى ما تقدمه، من بذار وتجذّر وتسوّق وتجذّع وتغصّن وتورّق وازدهار وإثمار.

نعم كان الدارسون في القرن الماضي يعجبون من بعض هذه الثمار اليانعة، ولا يجدون لها تفسيرًا إلّا التعمية والتجهيل والطلسمة، أو الردّ إلى تأثرات بالأعاجم من فرس أو هنود أو يونان.

ولكن ما صادفني من تلك المقولات القُدَمَى المباركة كشف العماء، وحلّ رموز التجهيل والطلاسم، وأنكر الرد إلى مؤثرات أعجمية، لأن من صدرت عنه أولًا وثانيًا كان في أيام النبوة والراشدين، قبل أن يتسنى للمسلمين التفكير في علوم الآخرين ومعارفهم.

إنهم في هموم لتأسيس بنيان الأمة الرائدة للإيمان والصلاح، وفي أغمار من حروب مع المعتدين في جميع الجبهات، وصراع ونزاع بين النفاق والإيمان والسداد، وشعارُهم هو التميز عن سائر الأمم بالتوجه الرباني الكريم. ومن ثَمّ لم يكن لهم متنفَّس للإطلال على تلك الثقافات المزعومة، ولا أدوات التفكير فيها أو التلقي لها بفهم وتأثر وتوظيف أو التزام.

ومن هنا بدت مرامي دفائن الأراجيف، التي أخّرت نشوء التاريخ النحوي إلى ما بعد منتصف القرن الثاني. فقد أريد لذلك التأخير أن يمهد لزعم التأثر بالأعاجم، إذ صار بين المسلمين حينذاك عدد وافر من غير العرب، وأفكار معروفة وأساليب جارية على الألسن وفي الأذهان.

أما الخطوط التي توضحت في مسيرتي الجديدة هذه فهي عربية نسبًا، إسلامية دمًا وروحًا وفكرًا جليًّا، ولا مجال فيها لمدخول الدسائس

الاستشراقية المأفونة. فأصالة النسب وصفاء الدماء والوجه واللسان خير دليل على تهافت الأراجيف والشبهات والأباطيل.

ومما توضع حتى الآن بين يديك من المقدمات والمسوّغات، تراني ملزمًا أن أجمع تلك الصُّوى والأعلام التاريخية القيمة، في بحث عنوانه: «**جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القُدمَى**». إنها جذور كما رأيتَ، نبتت في أقدم ما عُرف من المدارسات القرآنية بين الصحابة والتابعين، رضي الله عنهم وأرضاهم في جنان النعيم.

فهي المدرسة الأُولى، نشأ في حَرَمها البحث النحوي، ثم ترعرع وشبَّ عوده،واستوى شطْؤه، وأنتج ثمارًا يانعة بالتطبيقات التحليلية. وقد كان هذا القِدَم مقصودًا به معرفة الجهود الأبكار من ذلك، وبيان التطورات التي رافقتها مع الأيام خلال القرن الأول من الهجرة.

ولذا حصرنا عناصر البحث بمن عاش في هذا القرن، أو كان له فيه بعض حياة، حتى ننتهي إلى عهد عيسى بن عمر وأبي عمرِو بن العلاء، لأنه في مذهب المرجفين منطلق البحث النحوي، مع أنه هو نهاية المطاف من ذلك، حيث اتضحت أبعاد العلم بأصوله وفروعه، وصدرت عنها الإجراءات التطبيقية المتكاثرة، في المراحل القُدمَى من تاريخ النحو.

فلسوف ترى معي أن دوران تلك المقولات في ميدان التحليل يثير مشكلة تاريخية جديدة موجّهة مصحّحة ومنبّهة، إذ لا بد أن يكون قبل التطبيق العملي في كل عِلم تنظير وتأصيل وتفريع لا بعده، مع فهم وخبرة ومهارة، ليتسنّى للعالم الخبير إجراءات التحليل بوعي واقتدار. وإلا كانت العربة أمام الحصان، في تخيلات السكارى والصبيان.

لا شك أن وضوح الرؤية النحوية كان حاضرًا في أذهان أولئك العلماء، بعد معاناة ومعالجة وتدبر، يدركونه سليقة وملَكة أو تفهمًا ودراية، ليصدر عنهم ما يطابق أصول العلم وفروعه وضوابطه وقوانينه. ولولا ذلك لكانت الأقوال مضطربة متعاندة متهافتة، لا بؤرةَ تجمعها ولا منطقَ ينتظمها ولا وجهةَ توحد المسيرة والدوافع والأهداف.

ولسوف ترى أيضًا بجلاءٍ اتفاقَ النهج بين جميع المذكورين، وشبهَ وَحدةٍ في المصطلح وأساليب التعبير والتحليل والاستدلال، مع إيراد لبعض الأصول الضابطة والقواعد العامة.

وقد يختلف هؤلاء في توجيه القضية وتحليلها، أو تردِ أقوال متباينة عن الواحد منهم في المسألة المعيّنة، ولكن النهج هو النهج والأساليب والمفردات هي هي، من منبع واحد ورؤية واضحة وقصد جليّ للبصر والبصيرة.

وإذا كانت في بعض الأحيان بغير ما تواضعنا عليه من الأساليب اليوم فلأنها البذرة والجذر، تحمل المضمون والطوابع للثمار والأزهار، ولا تكون مثلها في الشكل الظاهري والإطار التعبيري.

ولقد تكاثرت بين يديّ هاتيك النصوص والمقولات مصادَفةً، كما ذكرت، وساعدتني فئة من طلاب الدراسات العليا في كلية آداب جامعة حلب على نسخها - شكر الله لهم السعي الكريم وجزاهم كل خير - فاكتفيت بها لما فيها من الأدلة والبيان، ولم أفكر في التتبع والاستقصاء، مع أنني واثق أن أمثالها في المدرسة القرآنية أضعاف أضعاف ما لديّ.

وإنما اكتفيت بهذا لعجزي عن المتابعة والاستقراء، ولأن ما صادفني يدل على نظائر غفيرة جدًّا صدرت في تلك المدارسة، فسُجّل

منها القليل وهذا بعضه، ويتعذر عليَّ في هذه الأحوال استيعاب ما هو مدوّن. ولا شك أن ثمة مجموعات ضخمة جدًّا أُهمل تدوينها لأنها شبيهة بما سُجّل،أو تكرار لأمثاله، أو ذهبتْ بها الأيام، مع ما ذهب من العلوم والمعارف في أصقاع التاريخ.

وبما أن هذا البعض وقعتُ عليه مصادفة، من دون قصد لاختيار أو تحيز أو تفضيل أو تقدمة، فهو يمثل في ميدان البحث العلمي عَيِّنة عشوائية لمجموع النصوص القُدمَى، ويحقق الدرس الميداني، ويقدم صورة واقعية حقيقية، عن ذلك المجموع الذي ما زال أكثره في طيات المصادر التراثية، ويحتاج إلى جمع ودراسة وبحث قويم.

فالذين تحدثوا عن هذه المسائل التحليلية الحاضرة، وهم عشرات العلماء، كان لهم مقولات كثيرة تناظرها، بلا شك أو تردُّد، في نفس المسائل أو في سواها. ومن لم يَرِد لهم ذكر - وهم يُعَدّون بالمئات - بين أولئك العلماء المذكورين كان لهم مشاركات مماثلة أيضًا، في تلك المسائل أو في غيرها، تشمل عناصر التحليل، وتعزز المسيرة، وتفتق جوانب البحث المتقن والحكم السديد.

فلزملائي الأطايب وأبنائي الدارسين الأبرار، أفتح بابًا جديداً يعبّد البحث عن الحقائق المغفلة، ليطرقوا السبيل ويستشفّوا ما استشففتُ من النتائج القيمة، ويضعوا لبنات أبكارًا تؤسس حضارة إسلامية عربية جديدة، كما كان أجدادنا في ميادينهم العلمية المخصوصة، وكما تيسر لي في أبحاثي العلمية الإبداعية، على ما ذكرت وفصّلت بالأدلة والحجج في كتابي: **النهج الإسلامي للتعليم العالي**.

وبما أن ما أطرحه اليوم بين أيدي الزملاء هو ضربةٌ بكر، كما يقول المتنبي، فلا بد أن يرد فيه بعض الهَنات أو الأوهام، ولي منهم المعذرة المقبولة، إن شاء الله تعالى. ومهما يكن من أمر فإن ما تحصل لديّ، من هذه المواد العلمية المباركة، انقسم في البحث الميداني إلى تمهيد وبابين.

في **التمهيد** عرضنا للبحث النحوي والمدرسة القرآنية، فوقفنا عند نشوء الدراسة النحوية في بوادرها، إذ اكتشف الإمام عليّ أقسام الكَلِم وأنماط التصرفات الإعرابية، وجمع أبو الأسود بعض أبواب الإعراب والصرف، وعمم نَـقط الصيغ والتركيب، وعلّم التحليل النحوي للآيات الكريمة، ثم نشر ابن عباس جهوده في علوم القرآن، ومنها التفسير والإعراب.

وبيّنّا أن مصطلح اللغة كان أولًا منذ عهد النبوة حاضرًا، تلاه لفظ الإعراب فالعربية فالحروف، وأخيرًا ظهر «النحو» في خلافة الإمام عليّ، ثم ساد في العهد الأموي، معبرًا عن المفهوم العلمي المعروف حتى اليوم.

ولكن التلويث الحضاري المعاصر لنا، بجهود المستشرقين وأنصارهم، قد شوّه حقيقة التاريخ، ليدّعي أصحابه أن نشوء النحو كان في القرن الثاني بعد ابن أبي إسحاق، أي: في عهد الخليل ومعاصريه، واستطاع المخلصون للعروبة أن يعيدوا الحق إلى نصابه، بما جاء عن الإمام وأعوانه وتلاميذهم، من مصنفات وأبحاث ومقولات صريحة وافية، في المدرسة القرآنية وأعاريب الآيات المشرَّفة.

وهنا عرضنا لتاريخ التحليل النحوي، حيث رأينا أنه قد عاشت هذه الإجراءات الكثيرة القُدمَى تُعرف بالإعراب إلى مقدمات عصرنا

هذا، إذ دخلتها بعض التعديلات، ثم تيسر لي تثبيت ما اصطُلح عليه مع تعديلاته وتعريف مفهومه. وبعد هذا بسطتُ نماذج قديمة منه كانت في القرن الأول، مما يقتضي أن يكون قبلها درس نحوي كامل تعتمد هي عليه، وتؤكد هي حضوره فيما ذكرنا من تاريخه.

والباب الأول عنوانه «التحليل النحوي للمفردات إعرابًا وصرفًا». ولذا توزع على قسمين: أما **الفصل الأول** فمُهِمته «إعراب المفردات»، حيث رأينا توجيه النبي ﷺ المسلمين إلى متابعة ذلك، مع إشارات توضح السبيل العلمي.

ثم كانت مقولات الصحابة الكرام - وفيهم عبد الله بن عباس وأبو الأسود الدؤلي - توسع المدى بالتطبيقات العملية، فيما يتعلق بالأسماء والأفعال والنصب والضمائر والحذف والتقدير والزيادة وتحديد عناصر العطف.

وقد تابع تلاميذُ ابن عباس وأبي الأسود مسيرتهما، في التوسعة والإغناء والتنمية، حتى أدركنا عهد عيسى بن عمر وأبي عمرِو بن العلاء. وكانت حصيلة ذلك تعرض لكثير من المواقع الإعرابية، مع المصطلحات المتخصصة والاستدلال بالنصوص والتعليل للأحكام، والتعميم لبعض الضوابط.

وأما **الفصل الثاني** فمُهِمته «التحليل الصرفي». وهنا رأينا إدراك العربي للأمور الصرفية سليقة، وإجراء مقتضياتها ارتجالًا، ثم جاء أبو الأسود يجدد ذلك في بعض القواعد، واستمرت زيادات التابعين حتى وصلت إلى ما عُرف عن أبي عمرو من الضبط الواسع. لكن الجذور للعمليات التحليلية من ذلك كانت قد ظهرت في الجاهلية، واتضحت في عهد النبوة.

ثم كان لابن عباس ابتكار الوزن الصرفي، ومعالجة للمصدرية والاشتقاق، رسَّخها من جاء بعده. وكذلك شأن المشتقات، تعرض الصحابة والتابعون إلى كثير منها، وما ترِد هي فيه ضمن أسماء الذوات والمعاني أو الأعلام، وإلى صيغ الأفعال والمفرد والمثنى والجمع، والتصريف المشترك. وفي هذا الموضوع الأخير وجدنا التعرض للإبدال والإدغام والإمالة والتفخيم.

ومحصلة ذلك استيعاب كثير من الإجراءات الصرفية، واستعمال المصطلحات والعبارات الإجرائية والاستدلالية والتعميمية للأحكام، ثم ما جرى من تنقل للمصدر بين وظائف المشتقات أو أسماء الذوات. وقد كان هذا التنقل المرصود المتكرر في كثير من المواقع تكذيبًا صارخًا لما زعمه المستشرقون وتلاميذهم، من عكسية في حركة التفكير العربي وأبناء العروبة.

ثم جاء **الباب الثاني**، ليحمل عنوان: «التحليل النحوي للجُمل والأدوات»، وصار في قسمين أيضًا. أما **الفصل الأول** فقد تناول «إعراب الجُمل»، حيث انتقلنا من ظواهر الإعراب إلى مغيَّباته، لأن الجملة إنما تعرب محلّيًّا، إذا وقعت موقع المفرد المعَدّ لذلك. فالوظيفة النحوية بعيدة المفهومية، والتعبيرُ عنها عسر معقد يتطلب مجهودًا ذهنيًّا ومنهجيًّا بعيدًا.

إن ما يذكره النحوي في هذا المقام يحمّل الجُمل المركبة الصمّاء مسؤوليات ثانوية، في تكوينها الذاتي، ويقتضي مراحل كثيفة متطاولة للإدراك والتحرير والأداء، وتصورًا ذهنيًّا للعمل النحوي والتأثر الإعرابي. ولذا تأخر كثيرًا، فيما أُرخ لعلم النحو، نشوء هذا الإعراب.

ومع ذلك كله، فقد تعرض رواد المدرسة القرآنية لهذا الموضوع، بقليل من المس، وضرب ظاهر من غضاضة المصطلح والتعبير، فكان لهم عرض للجُمل: التفسيرية، وجواب الشرط الظاهر والمقدر، وجواب القسم القريب والبعيد، والتابعة بالعطف على مثلها من دون ترتيب وبالوصف للنكرة، والاستئنافية مجردة من حرفه وبالفاء و«بل»، والاعتراضية بين جزأَيِ القول والحال وصاحبها والمبتدأ والخبر، والحالية من الاسم الظاهر والمضمر.

وأما **الفصل الثاني** فانصرف إلى «معاني الأدوات». وهي أكثر تعقيدًا وأبعد منالًا من مشكلة الجُمل. ولقد اضطرب المتأخرون في مفهوم الأداة، وكان للإمام عليّ قول فيها هو الفصل، غفل عنه أو تجاهله المنظرون والباحثون. ولذلك تأخر تصنيف النحاة في هذا الموضوع أيضًا، وتحصل لي في تحقيق «تفسير الجلالين الميسر ومفصله» خبرة واسعة، لتأصيله وتفريعه وتوسعة أمدائه بأشكال قيّمة ظاهرة.

وعندما تتصفح أنت أصداء المدرسة القرآنية، في تحليل وظائف الأدوات ودلالاتها، تجد لها قبل التاريخ النحوي المشهور بذورًا وجذورًا عميقة، معطرة بأنفاس النبوة المشرّفة والصحبة المنوّرة.

وفي تفصيل المقولات، ترى ما يخص الهمزة الاستفهامية بمعان متعددة، والاستثناء بـ «إلّا» أو العطف، ودلالات مختلفة لمثل: إلى وأنَّى وأو والباء وبل وعسى وعلى وعن وغير والفاء وفي والكاف وكيف واللام ولا ولات ولعلّ ولمّا ولولا وما ومع ومِن وهل والواو ووَيْ.

وحصيلة ذلك هي الغنى بالنماذج الدالة على وعي للوظائف

والمقاصد، والتعبير بالمصطلح الوافي والأساليب المتقنة المناسبة، والبحث العلمي للفروق المعنوية، وتقارضها بين الأدوات، والتنظير بالشواهد، والتعميم لبعض الأحكام، والتعليل والاستدلال بالمفاهيم والوسائل المقررة، والتفرد بمعان لم تتحصل لدى المتأخرين من النحاة.

تلك هي قصة الجذور التحليلية لمسائل النحو في أقدم المُدارَسات القرآنية، عرضنا أحوالها، وكان من نتائجها أن أول الدرس النحوي حصل في رحاب آيات الله البيّنات، منذ الأعوام الأولى للوحي، شارك فيه النبي ﷺ والصحابة بالعشرات بل بالمئات. وقد صدر عن ذلك مقولات كثيرة جدًّا، بسطنا منها ما عرض لنا عفوًا، فكان صورة حيّة لجهود واعية، أتقنت أصول البحث وحقائق النحو، فعبرت بأخصر السبل وأدقها عما يوضح المسائل المعالجة.

وقد اتسمت الإجراءات المذكورة بشمولها لعناصر البحث النحوي، مفردات وجملًا وأشباه جمل وإعرابًا وصرفًا ومعاني أدوات، ودل ذلك بكل تأكيد أنه مبني على جذورٍ أقدمَ في المدرسة القرآنية، لدرس النحو نظريًّا، إذ لا يكون تحليل قبل تركيب موسع مبسط للمسائل النظرية، وتبصّر بالأصول والفروع وكامل الأحكام. فعلى دعوى المرجفين في تاريخ النحو وشبهاتهم السلام ألف سلام، وعليهم أيضًا أمثال ذلك، بعد هذه الأدلة والنتائج العلمية القيمة.

لكأنك ترى معي، بعد هذا، أن كل من تعرض لتفسير الآيات المباركة هو نحوي متقِن، يصدر في مقولاته عن وعي للمسائل والأحكام والضوابط، ويمارس استخدام المصطلحات والأساليب الوظيفية بحكمة

واقتدار. فأوائل المفسرين على استيعاب لذلك العلم، وعلى خبرة ومهارة بتسخيره لفهم النظم الكريم وتحليل عباراته وتوجيه المقاصد والأبعاد ومآل المراد.

ونحن بسطنا العبارات التحليلية باختصار، كما وردت نصوصها في المصادر التراثية، إذ كان الواحد منها يتردد في أكثر من كتاب ويتكرر على غير لسان، وهو بلفظ واحد غالبًا. بسطنا ذلك وعرضناه بكثير من الأمانة والدقة، حتى إننا حصرنا جمهوره بين علامات التنصيص، ليتميز من التعليقات والشرح والتوجيه.

على أن هذا لا يمنع أن يكون في بعض تلك العبارات تصرف النقَلة والمؤلفين لكتب التفسير، أو تعبير بما فهم هؤلاء من مدلول العبارات. إلّا أن تكرار كثير منها في مختلِف المصادر، ووروده على ألسنة الأساتذة وطلابهم والأخلاف، يزيلان شيئًا كثيرًا من احتمال التصرف أو التزيد باصطلاح وتعبير.

ثم كان لنا على ذلك العرض بعض تعليق يوضح ما هو غامض أو مستضعف، ويقرب ما هو بعيد، ويوفق بين المقولات المتقاربة أو شبه المختلفة. فإن كان ثمة اعتراض على بعض ما بسطنا أوردنا عبارات المعترضين، وتعقبنا ما فيها من قصور أو ميل عن الصواب، لتتضح وجوه المسائل في مختلف المذاهب والنظرات والتوجهات.

وقد أسعفتنا، في هذه المواد النَّصّيّة للمقولات والاعتراضات والتعقب والتقويم، كتب التفسير والأعاريب والنحو واللغة، فأخذنا عنها ما يغني البحث ويسدد خطاه، ثم أحلنا إليها في التعليقات الهامشية مع

تعيين أرقام الآيات وسورها، توثيقًا لما أوردنا، وتيسيرًا لمراجعة من يريد المتابعة والتحقق والاستقصاء.

ولا شك أن ما عرضناه، مع مصادره ومراجعه، له حضور أيضًا في كتب كثيرة لم نصل إليها، لأنها غير منشورة أو بعيدة عنا، أو لم نفكر في متابعتها. وهي لهذا تكون عونًا على تحرير العبارات وتحقيق المقال، وتأكيد ما ذهبنا إليه من الأحكام والنتائج الطيبات.

فإلى الزملاء الأكارم، والطلاب الأحباب والراغبين في الحقيقة، نقدم هذا الجهد المتواضع، آملين أن يكون غرسًا جديدًا في مسيرة البحث التاريخي. وبذلك نفتح سبيلًا بكرًا للدراسة العلمية المنهجية المتقنة، تصحح ما كان لتاريخ النحو في مزاعم العابثين، من ترهات وأباطيل وخُزعِبلات، وتوضح وجه الدرس النحوي المشرق، في الميدان القرآني الأقدم.

والحمد لله رب العالمين.

حلب في ١٢ ربيع الأول عام ١٤٢٧

و١٤ من شهر أيار لسنة ٢٠٠٦

الدكتور فخر الدين قباوة

التمهيد

البحث النحوي والمدرسة القرآنية

كلنا على علم ويقين أن نشأة النحو انطلقت من الظاهرة القرآنية، حين جدَّ العلماء في البحث والتأصيل للضوابط حفاظًا على النص الرباني، وتثبيتًا للدقة في تلقيه وقراءته والتعبد بها، واستمداد الأحكام الوافية للعقيدة والعبادة والتشريع في جميع ميادين الحياة، وأساليب العمل من شؤون المعاش.

بوادر البحث النحوي:

هذا ما نعرفه من حوادث اللحن في التلاوة، لدى بعض القاصرين منذ عهد النبوة، جعل رجالات العلم ينشطون لاكتشاف النواميس الضابطة للتعبير والتفكير بعروبة اللسان. وقد صدر في ذلك ما أملاه أمير المؤمنين عليّ ـ رضي الله عنه ـ (ت ٤٠) على أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩)، من تقعيد لأقسام الكلِم، وتفصيل لإعراب وظائف التركيب النحوي، وتفرع المفردات بين أنواع: الظاهر والمضمر وما كان بينَ بينٍ.[1]

ثم كانت جهود أبي الأسود في اكتشاف أصول وتفريعات، من الظواهر الإعرابية والصرفية، وتعميم لنَقط المصاحف إعرابًا وصرفًا.

---

(١) انظر أمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ ومعجم الأدباء ١٤ : ٤٨ ـ ٥٠ ونزهة الألباء ص ٤ ـ ٦ والأشباه والنظائر ١ : ٧ ـ ٨ وشرح قواعد الإعراب ص ٦٣ ومشكلة العامل النحوي ص ٥٠ والنهج الإسلامي في التعليم العالي ص ٤٣ ـ ٤٤.

وقد شاركه في ميادين أُخرى من ذلك حَبر الأُمّة وترجمان القرآن عبد الله ابن عباس (ت ٦٨)، إذ نثر من التفسير والتأويل والأعاريب ما لا يعلم قدره إلّا الله، ورُوي منه ما لا يُحصى كثرةً.

ولذا ابتُليَتِ الروايات عنه بالوضع والاختلاف، وتحرج بعض العلماء في قبول ذلك، حتى رُوي عن الإمام الشافعي أنه قال: «لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلّا شَبيه بمِائَةِ حديث».[1]

ومع هذا فقد رُوي كثير من أقواله في طرق صحيحة مسندة، لا يجوز إغفال ما تحمله من صدق النقل وجودة الإسناد، وجاء أصحها وأخصرها في حوالي ١٥٠٠ قول.[2] فلعل المراد بعبارة الشافعي تلك هو الأحاديث التي رواها ابن عباس عن النبي ﷺ في التفسير، لا مقولاته هو في ذلك.

فقد كان يشغل حياته بالبحث والتعليم والتوجيه، وكثيرًا ما يجعل أوقاته يومًا للفقه، ويومًا للتأويل، ويومًا للمغازي، ويومًا للشعر، ويومًا لوقائع العرب. فكان مدرسة برأسه لها منهج وبرنامج وتلاميذ، ولا غرو أن يملي من ذلك ما يضيق التاريخ بحمله.

وحسبنا أن نشير هنا إلى تعميقه الصلة بين النظم الكريم ومقولات العرب، في الأشباه والنظائر التعبيرية والنحوية، بما كان بينه وبين ابن

---

(١) الإتقان ٢ : ٤١٧. وانظر طبقات الشافعية الكبرى ١ : ٣٢٥، حيث صحف العدد بما قبله، فصار ستمائة.

(٢) تفسير ابن عباس ص ٤٣ ـ ٥٤٤. وقد وضع كُريب بن مسلم عند موسى بن عقبة حِملَ بعير من كتب ابن عباس، فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد كتابًا منها يطلب من موسى أن يرسله إليه، فينسخ هذا عنه ويرسل النسخة إليه. تقييد العلم ص ١٣٦.

الأرزق من سؤالات وإجابات شعرية بيانية.[1] وقد استطاع بهذا وأمثاله أن يفتح للناس أبوابًا أبكارًا، في معالجة النصوص القرآنية، تفسيرًا وتحليلًا نحويًّا، في الإعراب والصرف ومعاني الأدوات.

وكذلك كان أبو الأسود، إذ وضع كثيرًا من الإجراءات العملية والتوجيهات النظرية في هذا الموضوع بين أيدي تلاميذه، ليوسعوا دوائرها بما يكون من أصول جديدة وفروع جانبية وتوظيف في الحياة اللغوية عامة، فاستطاعوا أن يستوعبوا مقاصده، ويضيفوا لَبِنات ضخمة تؤسس أركان البحث النحوي وميادين تطبيقاته، في التفكير والتعبير والأداء والتلقي والكتابة والدرس للعلوم المختلفة.

على أن المفهوم العلمي لهذه الجهود الطيبة مرّ بمراحل متعددة، حتى أخذ الاصطلاح المشهور في التراث. ولو أنك تصفحتَ أحداث التاريخ، وما كان فيه من عبارات تتصل بموضوع النحو، لرأيتَ أقدم ما يصادفك من ذلك أن يطلَق على هذا الميدان العلمي اسم «اللغة».

فقد رُوي أنه عندما بلّغ النبيُّ ـ عليه السلام ـ المشركين قول الله تعالى:[2] ﴿إِنَّكُم وما تَعبُدُونَ، مِن دُونِ اللهِ، حَصَبُ جَهَنَّمَ، أنتُم لَها وارِدُونَ﴾ اعترضه عبد الله بن الزِّبَعرَى وهو مشرك لم يُسلِم بعدُ، بأن هذه الآية تشمل أيضًا الملائكة والأنبياء الذين عبدهم الناس، وضجّ المشركون باحتجاجه هذا فرحين، فقال له الرسول الكريم: «يا غُلامُ، ما أجهَلَكَ بلُغةِ قَومِكَ! فإنِّي قُلتُ: وما تَعبُدُونَ. وهِيَ لِما لا يَعقِلُ. ولَم

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ٢٥٥ ـ ٢٨٢.

(٢) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء.

أَقُلْ: ومَـن تَعبُدُونَ». [١]

ومن هذا النص الأخير الكريم، رغم ما قال ابن حَـجَر في تخريجه إياه لافتقاده في كتب الحديث المتداولة، ترى أن مفهوم المعنى النحوي لـ «ما» يُعبَّر عنه بلفظ «لغة»، أي: لغة العرب. وهو يعني أن هذه الكلمة كذلك كانت تتردد في عهد النبوة أو قبلها أيضًا، للبحث فيما يدور بين الناس، من مسائل التعبير.

ثم صار لفظ «الإعراب» يرافقها أحيانًا. فقد كان أبو الأسود الدؤلي يتابع مـوضوعـات النحو ويستقري أساليب كلام العرب، حتى أصبح أعلم الناس بها يجيب في كل اللغة، [٢] واشتَـهَر أمره بين الصحابة والتابعين، فكان من الخليفة عمر بن الخطاب (ت ٢٣) أن أمر أبا موسى الأشعري واليَ البصرة حينذاك بتقويم ألسنة مَن عنده من العرب وغيرهم، في كتاب أرسـله إليه قـائـلًا: [٣] «تعلَّموا العربية... ولْيُعلّم أبو الأسود أهلَ البصرة الإعرابَ».

وبعد قليل من تلك السنوات، نرى حُـرَّ بن عبد الرحمن النحويَّ القارئ، يجالس أبا الأسود ليأخذ عنه «إعراب القرآن أربعين سنة». [٤] وفي غضون هذه الأحداث، يتردد عبد الله بن مسعود (ت ٣٢) على أعرابي من بني أسد اسمه زِرّ بن حُـبيش ـ وهو من المخضرمين عاش

---

(١) روح المعـاني في تفسـير القـرآن العظـيم ١٧ : ١٣٩ ـ ١٤٠. وانظـر وظيفـة المصـدر في الاشتقاق والإعراب ص ١٠٠وتعليقنا على هذا النص بعد.

(٢) مراتب النحويين ص ٨ ـ ٩.

(٣) إنباه الرواة ١ : ١٦. وانظر مراتب النحويين ص ٩.

(٤) بغية الوعاة ١ : ٤٩٣.

١٢٠ سنة - لـ «يسأله عن العربية».[١] الأمر الذي يُشعر أن هذا اللفظ صار سائدًا في الاستعمال أكثر من غيره. وهو ما سيبقى له الاستمرار بجانب ما يجدّ من مرادفات لمفهوم النحو.

ورُوي عن الخليل بن أحمد وآخرين أن الإمام عليّ بن أبي طالب أمر أبا الأسود، بوضع أصول تضبط أساليب التعبير وتصحح ما يظهر من انحراف في ألسن بعض المعاصرين لهما، وكان فيما قال له: «اجعل للناس حروفًا».[٢]

وهنا تصبح «الحروف» وسيلة تعبيرية عن القواعد والضوابط. ثم يرد بجانبها ما يرشح للمصطلح المشهور. ذلك أن الإمام كان قد عرض بعض الأُصول لأقسام الكلمات، قال أبو الأسود:[٣] «واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع». فأجابه بالقول[٤]: «انحُ هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك».

وإذ ذاك شرع أبو الأسود يجمع ما يفصّل تلك الأحكام، قال: «وكنت كلما وضعتُ بابًا من أبواب النحو عرضته عليه، إلى أن حصّلتُ ما فيه الكفاية». وكان تعليق الإمام عليه أن قال: «ما أحسنَ هذا النحوَ الذي نحَوتَ»!

وهكذا وضع الإمام بعضَ وجوه العربية، وقال للناس أيضًا: انحُوا

---

(١) المعارف لابن قتيبة ص ٤٢٧ والإصابة ٢: ٦٣٣ - ٦٣٤ وطبقات ابن سعد ٦: ٢٠٤ وحلية الأولياء ٤: ١٨١.

(٢) مراتب النحويين ص ٦.

(٣) الفهرست ص ٤٥.

(٤) نزهة الألباء ص ٥.

نحوه. فسُمِّي ذلك نحوًا، كما قال أبو جعفر بن رستم الطبري وآخرون.[1] فقد ورد هذا اللفظ ومشتقاته مرارًا بالمفهوم العلمي المقصود، وأصبح المصدر عَلَمًا عليه، حتى إنه جاء عن الإمام علي - رضي الله عنه - قوله: «العلوم أربعة: الفقه للأديان، والطب للأبدان، والنحو للسان، والنجوم لمعرفة الأزمان».[2]

ثم ظهر في ولاية زياد بن أبيه على العراقين، بين سنوات ٤٥ و٥٣، لفظ آخر يفيد التوجه النحوي، هو «نَقْط الإعراب»، إذ شرع أبو الأسود في تنفيذٍ منهجيٍّ لما كان له بوادر متفرقة، في ضبط ألفاظ الآيات الكريمة.

فقد أخذ على نفسه أن يستفيد من تلك البوادر، فيعمم صورها ويضع للمفردات القرآنية نقاطًا، للدلالة على كثير مما يكون فيها من حركات الصرف أو الإعراب، في النص القرآني، حتى استوفى المصحفَ كله، وصار يعلّم الناس ذلك.[3]

وقد لبثتْ بعض تلك المصطلحات المتقدمة تشارك النحو، في التعبير عن هذا الموضوع، وترِد للدلالة على هذا العلم أحيانًا. فعبد الله ابن أبي إسحاق (٣٠ - ١١٧) يردّ على تعريض محمد بن سيرين (ت ١١٠) به، معتذرًا مما يكون في مجالسه قائلًا:[4]

---

(١) انظر الفهرست ص ٤٥ ونزهة الألباء ص ٥ والصحاح واللسان والتاج (نحو).

(٢) مستدرك نهج البلاغة ص ١٥٨ والتحليل النحوي أصوله وأدلته ص ١٠.

(٣) انظر المحكم في نقط المصاحف ص ٧ والمقنع ص ١٢٦ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٤١ والإصابة ٢: ٢٤٢ والنشر ١: ٧ وصبح الأعشى ٣: ١٦٠ واللغة والنحو ص ٢٣٦ والمصطلح النحوي ص ٣ ومشكلة العامل النحوي ص ٥٠.

(٤) إنباه الرواة ٣: ١٠٦ - ١٠٧. وانظر ابن عصفور والتصريف ص ٣٣.

«إنما نُفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه، بفتوى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها آراءنا». وفي هذا ترى ورود لفظ «الإعراب»، وأن ما يعرب به هو قولٌ مأثور عن شيوخه أو اجتهادٌ. فإلى مَن ينتهي هذا المأثور، وقد ترعرع صاحبنا في منتصف القرن الأول؟

ومع ذلك، فقد حفظ لنا التاريخ في صفحاته المدوّنة عدة آثار عن التابعين الكرام، يتردد فيها لفظ «العربية» بهذا المفهوم الاصطلاحي.[١] هذا زهير بن ميمون الفُرقُبي (ت ١٥٠) - وهو كوفي عالم بالقرآن، يلقَّب بالكسائي، وممن أخذ عن تلاميذ أبي الأسود - يَروي عنه معاصروه أنه كان يجتمع عليه الناس، يسألونه عن القراءات والعربية، وهو يجيبهم ويحتج على ما يقول بأشعار العرب.[٢]

وذكر شُعبةُ بن الحجّاج (ت ١٦٠) أنه كان يختلف إلى أبي نوفل الدؤلي معاويةَ بنِ عمر بن أبي عقرب - وهو أقدم من ابن أبي إسحاق - فيسأله عن الفقه، وأبو عمرِو بنُ العلاء (ت ١٥٤) يسأله عن العربية.[٣]

ثم جمع أبو عمرٍو هذا وكثيرًا من كلام العرب، وصنف منهما كتبًا ملأت بيته حتى السقف، فكان أول من وضع الأبواب الكاملة المفصلة للنحو والتفصيلات الصرفية.

ولما قال له نوفل بن مساحق الدؤلي:[٤] أخبرني عما وضعتَ مما

---

(١) انظر المهارات اللغوية وعروبة اللسان ص ٥٠ - ٥٢.

(٢) إنباه الرواة ٢: ١٨.

(٣) طبقات النحويين ص ٢٥ و ٣٠ و إرشاد الأريب ٧: ١٦٤ وبغية الوعاة ٢: ٢٩٤.

(٤) طبقات النحويين ص ٣٤. وانظر الاقتراح ص ٣٦٤ والأغاني ٧: ١٦٣ وابن عصفور والتصريف ص ٤١ - ٤٢.

سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلُّه؟ قال: لا. قال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حُجّة؟ فأجابه: «أعملُ على الأكثر، وأُسمّي ما خالفني لغاتٍ».

وقريب من هذا ما رُوي عن عيسى بن عمر، الأمر الذي يعني أنه قد بقي لهذا اللفظ «العربية» سلطان في الاصطلاح، مع مساعد يحقق فيه الدلالة المعرفية، إذ صار بين العلماء يكثر تداول «علم العربية» مرادفًا للنحو بمعناه الشامل.

ويُروى أن أبا عمرِو بنَ العلاء أنّبَ في بعض المجالس عمرَو بن عُبيد المعتزلي، لتكلمه في القدَر بمذهب الاعتزال، فردّ عليه عمرٌو مداعبًا بقوله: «يا أبا عمرو، شغلك الإعراب عن معرفة الصواب».(1)

ومن ثَمّ لازم هذا اللفظ مفهوم النحو، حتى قال ابن السكيت (ت ٢٤٥): «نحا الشيءَ ينحوه: إذا حرّفه. ومنه سُمِّي النحويُّ، لأنه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب». وأخيرًا انتهى إلينا مفهومه بالتعريف التالي: النحو إعراب الكلام العربي.(2)

وهكذا أصبح لفظنا المعهود المصطلحَ المشهور، وبقي في أفواه النحاة وأقلامهم يتردد أيضًا. فحينما سأل يونسُ بن حبيب عبدَ الله بنَ أبي إسحاق: هل يقول أحد: الصَّويقَ؟ يعني السَّويق، قال له: «نعم، عمرُو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس».(3)

(١) المصدر السابق ص ٣٤.

(٢) اللسان ١٥: ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٣) طبقات فحول الشعراء ص ١٥ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٦.

ثم غلب في الاستعمال وصارت له الصدارة فيه، وأصبحت الألفاظ الأُخرى قليلة الظهور والتردد والحضور.

تاريخ البحث النحوي:

مع هذا كله من الجهود القديمة الواضحة، فقد اضطرب الدارسون المعاصرون لنا في تحديد تاريخ البحث النحوي، اضطربوا لأن التلويث الحضاري الذي بثه رجالات الاستشراق في ديارنا بلبل العقول والألسنة والمفاهيم والقيم والمُثل والأذواق والعقيدة والعبادات والسلوك والعمل، فشوّه الحقائق وأفسد التفكير والتدبير والتوجهات.

لقد أنكر هؤلاء أن يكون لعلم النحو وجود في العصرين الإسلامي والأموي، وادّعَوا أن تاريخه غامض، وزعموا أن ما ذكرناه من أخبار وأحداث هو أساطير، وأن الفرس هم الذين أسسوا هذا العلم لممارسة القراءة والكتابة، وعنهم أخذ العرب ذلك، أو عن اليونان أو الهنود. حتى لقد زعم أحد المستشرقين أن أول «مقدمة في النحو» عُرفت أواخر القرن الرابع، تقليداً للمقدمات اليونانية.(١)

ولذا ضاعت معالم الطريق أمام البصر والتدبر، وتشتت الدارسون المعاصرون من العرب في متاهات التعمية والجهالة، يضربون أخماساً لأسداس، بحثاً عن تاريخ الدرس النحوي، فكانوا في اتجاهين اثنين، وربما شارك بعضهم بعضاً في أكثر من مسار واتجاه:

---

(١) انظر: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية لفون كريمر ص ٩٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ١٢٣ ـ ١٢٤ وأبو الأسود لركندوف ١: ١٠٦ ـ ١٠٧ وضحى الإسلام ٢: ٢٩٢ والعربية ص ١٠ ومحاضرات في علم اللغة ص ٧ والبحث اللغوي عند الهنود ص ١٣٢ و١٣٨ ـ ١٤٢ والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ١: ٤٣٥ وتاريخ الدراسات اللغوية العربية لزفينسيف.

فالعابدون في محارب الاستشراق تلمذة وانبهارًا تلقفوا تلك المزاعم المتهافتة، وراحوا يحرقون حولها البُخُور ويطلسمون التفكير والتعبير، ويجمعون لها الأدلة المفتعلة لترسيخها في الأذهان، فخرجوا إلى الناس بأن الروايات المنسوبة إلى القرن الهجري الأول هي حديث خُرافة، لا يجوز اعتمادها في البحث العلمي.

بل لقد زعموا أن النقط الذي جدّده أبو الأسود الدؤلي مما كان قبلُ وعممه في النص القرآني، وكل ما جاء معه في الدرس النحوي من أحداث ومقولات وأساليبَ ومصطلحات، هما اقتباس من الأعاجم أيضًا.(١)

وحجتهم في ذلك أن طبيعة البحث التاريخي تنفي ما جاء عن القرن الهجري الأول، إذ ما جاء في كتاب سيبويه منسوبًا إلى نحاة متقدمين لم يتجاوز ابنَ أبي إسحاق (ت ١١٧)، وهو شيء نادر، وأن لفظ النحو بمفهومه العلمي لم يذكر في ذلك القرن قط. فلا بد أن يكون عهدُ هذا الرجل، أي: القرن الثاني، منشأَ الأصول للدراسات النحوية، والخليل هو أول من استخدم مصطلح «النحو» بمعناه العلمي.(٢)

أما الفريق الثاني - وهم شيوخنا الأكارم وأساتذة أخلافنا - فقد أغمضوا عيونهم، وانطلقوا بعماء مشي النائم، من دون نهج أو تبيّن أو مدارسة للحقائق والأباطيل، فالتقطوا نتفًا من أقوال القدماء محيرة للدارس، وبعض أخبار متفرقة، تزيد الأمر غموضًا وإبهامًا واضطرابًا.

---

(١) تاريخ آداب العرب ١: ٣٣٦ والتحليل النحوي أصوله وأدلته ٣١ ـ ٣٩ و ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٨: ١٣٨ ـ ١٣٩ ودراسات في اللغة والنحو ص ٦٣ ـ ٦٤ ومدرسة الكوفة ص ٤٦ واللغة والنحو ص ٢١٤ و ٢١٦ والمصطلح النحوي ص ١٦ ـ ٢١ و٥١ ـ ٥٣ والمدارس النحوية أسطورة وواقع ص ١٠ ـ ١١ وسيبويه إمام النحاة ص ٩٨ وأبو الأسود الدؤلي ص ١٩ ـ ٢٤.

ولهذا انتهى بهم المطاف، في الدرس والتدريس، إلى أن القدماء أغفلوا تعيين نشوء هذا العلم، وقرروا أن التحقيق في تاريخه لا سبيل إليه. ثم جاءت أجيالنا متأثرة منقادة، من دون حوار أو جدال، تنقل عنهم المقولات الباطلة والترهات.(١)

على أن بعض الزملاء الكرام هزّتهم العزّة المضرية، فنشطوا للبحث بدقة واستقصاء بعيدًا عن تلك الظلمات، وألّفوا فريقًا ثالثًا لديه التوثيق للمقولات التاريخية، والرد الحاسم لما جرى عليه المستشرقون والمستغربون. وقد بدأت المسألة بين أيديهم بما ورد عن الإمام عليّ وأبي الأسود، وما كان للثاني من تميز بالعلم اللغوي ودراسته وتدريسه، تنظيرًا وتطبيقًا وتأليفًا، منذ عهد الراشدين.

وقد تيسر لي، بفضل الله ورحمته، أن أهتدي بهدي هذا الفريق الثالث، وأتابع نهجه الكريم. وأنا وأنت كنا قد رأينا فيما مضى صورًا من ذلك النشاط. وإذا وقفنا معًا عند بعضها تلمسنا من المعلومات ما لا يحتاج إلى دليل آخر. فمجالسة النحوي القارئ الحرِّ بنِ عبد الرحمن لابن عباس ٤٠ سنة، في إعراب القرآن، تحتمل تفسيرات ثلاثًا:

إحداها: أن تكون لتلقي القراءة بالأداء العربي المتقن. وليس من المعقول أن يُمضي نحويٌّ هذه المدة للتلقي عن شيخ واحد، وإنما يكفيه لذلك سنة أو سنتان. وها هم أجدادنا في التاريخ يأخذون تلاوة القرآن الكريم، بل حفظه وأداءه عن ظهر قلب، في بضع سنوات من الطفولة.

---

(١) تاريخ آداب العرب ١: ٣٣٦ و ٤٣٠ وتاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٥٤ ـ ٥٥ والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٢٣ ـ ٢٨ والمصطلح النحوي ص ٢٨ ـ ٢٩.

ولو كان المقصود بالإعراب هذه العمليات لذُكرتْ نصًّا، كما جاء في آلاف التراجم، خشية اللبس والرجم بالغيب.

والثانية: أن تكون لتعلم نقط الإعراب. والمعروف أن أبا الأسود شرع في هذا العلم بعد أعمال نحوية غفيرة، أي: في ولاية زياد بن أبيه على البصرة سنوات ٤٥ ـ ٥٣ من الهجرة. وإنما يعلّم الأستاذُ طُلّابه شيئًا بعد ممارسته وإتقانه، لا ابتداء من ارتجاله وقصده.

ثم إن تعلم هذه العمليات الكتابية يقتضي بضعة أيام، لملاحظة التطبيق الواقعي وتجربته والمهارة فيه، ولا يحتاج إلى عشرات السنوات، من تلقّي قارئ نحوي.

وهنا ترد الاحتمالة الثالثة: أن يكون المراد بالإعراب ما يمس المفهوم النحوي الذي كان سائدًا منذ أيام عمر بن الخطاب، كما ذكرنا من قبل. وهذا هو ما يقبله المنطق التاريخي لحياة عالِمَين نحويَّين، على أن يكون ممزوجًا بملاحظات وتوجيهات في التلاوة والتفسير، مع سرد الأصول والضوابط للمنثورات العلمية الواردة.

وأنت ترى أنه قد كان بدء تلك السنوات الأربعين في العشرينات[1] من الهجرة، وأبو الأسود متقن لهذا كله، ولابد أنه أمضى قبل ذلك مدة

---

(١) قررت لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورة ١٩٧٣، أن يقال «السَّبعينيّات» مثلًا، بزيادة ياءَيِ النسبة على مثل هذا العدد قبل جمعه. وهو مذهب جيد مبني على أن جمع المذكر السالم الذي ألحقت به هذه العقود يقتضي النسبة ليصبح كالمفرد فيجوز جمعه. وبناء على ذلك قررت اللجنة أيضًا تخطئة جمعه بدون ياءَيِ النسبة: السَّبعينات.

وهذه التخطئة تنكر ما هو مذهب جيد أيضًا. ذلك أن لجمع المذكر السالم مع ما ألحق به وجوهًا أُخرى في الاستعمال ـ وقيل: إن الملحق أحق بها وأولى ـ منها أن يُعتدّ كجمع التكسير بلزوم الياء دون الواو، فتكون النون فيه حرف إعراب بالحركات. وهو جائز في الشعر والنثر، كما ذكر المبرد والزمخشري وآخرون. =

طويلة حتى صار لديه خبرة ومهارة، ليتصدر في مجالس التعليم والتوجيه.

فقد كان من مجالسته للإمام عليّ أن صنف هذا الخليفة المبارك «مقدمته» النحوية المشهورة، فتابعها أبو الأسود بالتنمية، حتى كان لديه كتاب اسمه «المختصر»، وفيه أبواب: الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والجزم والتعجب والاستفهام، والنعت والإمالة...(١)

ثم لازم تلاميذُ أبي الأسود وابن عباس هذه المسيرة، يلحقون بالبحث موضوعات فرعية، كالذي أضافه عطاء بن أبي الأسود من فروع، وبسطه يحيى بن يعمر ووسع أبوابه وبعج قياسه، حتى جاء نصر ابن عاصم (ت ٨٩)، فكان أن وضع كتابًا جديدًا في العربية.

= انظر الكامل ٢: ١٠٧ ـ ١٠٩ والمقتضب ٣: ٣٣٢ ـ ٣٣٣ والمسائل العضديات ص ١٢٣ ـ ١٢٦ والممتع الكبير ص ١٠١ ـ ١٠٢ و ١١٠ والمخصص ٧: ١٠٤ والمفصل ص ٧٦ وشرحه ٥: ١١ ـ ١٢ وشرح التسهيل ١: ٨٥ ـ ٨٦ وشرح الكافية الشافية ص ١٩٤ـ ١٩٩ والمقاصد النحوية ١: ١٩١ ـ ١٩٦ والهمع ١: ٤٩ والتصريح على التوضيح ١: ٧٥ ـ ٧٧ وحاشية الصبان ١: ٨٢ ـ ٩٠ والخزانة ٣: ٤١٢ـ٤١٣ و٢٢٤ ومعجم البلدان في رسم: أبرين وأندرين ودارين وفلسطين وقنّسرين والماطرون ونصيبين، ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني ١: ١٣٩ ـ ١٤٥ لعام ١٩٧٨.

ثم إن «السبعين» هنا بمعنى: ذي السبعين، أي: العدد المصاحب للسبعين، كقولنا: حاميم، أي: السورة المصاحبة لهذا اللفظ، تعبيرًا مجازيًّا عن الصحبة المعنوية. والجمع: حاميمات وحواميم وآل حاميم، بدون ياءَيِ النسبة. تفسير الآلوسي ٢٤: ٦٢ ـ ٦٣. وعلى هذا فحكم العقد المذكور جواز جمعه جمعَ مؤنث سالمًا. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص٢٠٠.

يضاف إلى ذلك أيضًا أنه يرد في مصنفات التراجم نحو: عشر السبعين، وأن النحاة يوجبون حذف الياء والنون في النسبة إلى ذلك الجمع في غير الاسم العلم، فيقال: السبعيّ، ولا يقال: السبعينيّ.

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٢ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٤١ وإنباه الرواة ١: ١٦ والاقتراح ص ٨٤ ومفتاح السعادة ١: ١٢٥ والأشباه والنظائر ٣: ٢٥٦ ـ ٢٥٦ وسيبويه إمام النحاة ص ١٣٤.

وخلال ذلك برع رجال في العربية نظرًا وتطبيقًا،[1] فظهر النحوي الكوفي سعد بن شدّاد اليربوعي تلميذ أبي الأسود، وكان يعلّم النحو في رابية بني تميم، مما جعله يُعرف بسعد الرابية، ثم عبد العزيز القارئ الذي برع في النحو وصار يأخذ عنه أهل المدينة المنورة.

والحقّ أن هذه المسيرة الطيبة أزهرت مع الزمن، وأثمرت في أواخر القرن الأول جنًى كثير التوجهات والآراء، حتى ضاق بعض المعاصرين بها، وعبروا عما يعالجه النحاة من مسائل تتجاوز المهارات اللغوية. ومن هؤلاء محدِّث ومعلِّم في الكوفة، هو أبو عُروة القاسم بن مُخيمِرة الهمْداني (ت ١٠٠)، كان يقول: النحو أوله عِلمٌ وآخره بغيٌ.[2] يعني بآخره التعمق في الإعراب والمبالغة فيه.

فهو يتحدث عن خبرة وتجربة، مما يعانيه في نقل التعقيدات النحوية الجديدة، ومن تعنُّت النحاة في التعقب والإلزام والتبجح والغطرسة، والازدراء للخارجين على التعليمات.

وقد عبر عن السخط على ذلك شاعر معاصر له، هو يزيد بن الحكم (ت ١٠٥)، حين وصف مجالسهم بما فيها من الخصومات والمشاحنات:

إذا اجتَمَعُوا علَى ألِفٍ، وباءٍ وتاءٍ،هاجَ بَينَهُمُ قِتالُ[3]

---

(١) طبقات النحويين ص ٢ و نور القبس ص ٢ والأغاني ٧: ١٦٣ ومعجم الأدباء ١٩: ٢١٩ وبغية الوعاة ١: ٥٧٩ و ٢: ٣١٣.

(٢) تنبيه الألباب ص ٦٦ وصبح الأعشى ١: ١٧١ وروضة الأعلام ص ٩ ومشكلة العامل النحوي ص ٣٧ ـ ٤٨.

(٣) المقتضب ١: ٣٧١ و٤: ٤٣ ومعاني القرآن وإعرابه ١: ٦١ وسر صناعة الإعراب ص٧٨٢ وشرح المفصل ٦: ٢٩ والخزانة ١: ٥٣ ـ ٥٦. ويروى أيضًا: جِدالُ.

هذا في القرن الأول حصرًا، ولا شك أن مثل تلك الصرخات لم يكن من فراغ، ولا بد أن يكون بين أكداس من المسائل الشائكة المعقدة، ومقولات من النحاة تثير الخلاف والنزاع والمعاناة.

أضف إلى هذا كثرة العلماء الذين لهم كتاتيب في ذلك العهد، وكانوا يعلّمون العربية، منهم حبيب مولى معقل بن يسار، وعبد الله بن حبيب معلم الحسن والحسين، ودَغفل مؤدِّب يزيد بن معاوية، والحجّاج ابن يوسف وأبوه قبله، والضحّاك بن مزاحم، وعبد الرحمن بن هُرمز، وعلقمة بن أبي علقمة المدني مولى عائشة وله مكتب يعلم النحو والعروض...[1]

وهؤلاء من قدماء النحاة، يعاصرهم أمثال عبد الله بن أبي إسحاق، وابن أخته مسلمة بن عبد الله الفِهري وقد نقل النحو إلى الموصل، وتوبة الملائي أعلم الناس بالنحو في الكوفة، وأبي الزناد عبد الله بن ذكوان، وقد سأله ابن أبي إسحاق عن الهمز فكان كلامه فيه كأنه يقرؤه من كتاب، وبكر بن حبيب الذي يتعقب العلماء ويردهم إلى الصواب، وزهير الفُرقُبي النحوي القارئ، وكان يجتمع عليه الناس للقراءة والعربية، ولما سئل عن مصدره في النحو قال: سمعناه من أصحاب أبي الأسود فأخذناه.[2]

والمفسرون الأوائل للقرآن الكريم جلّهم من علماء النحو، كما سترى بعد، يعربون الكثير من الآيات خلال التفسير، ومنهم أبيٌّ بن

(١) المعارف ص ٥٤٧ ـ ٥٥٠ والمحبر ص ٤٧٥ ـ ٤٧٨.

(٢) معاني القرآن ٢: ٧٩ وإيضاح الوقف والابتداء ص ٤٩ ـ ٥٠ وإرشاد الأريب ٢: ٣٧١ ـ ٣٧٣ وإنباه الرواة ٢: ١٨.

كعب وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعلي بن أبي طالب وعلقمة بن قيس وزِر بن حُبيش وعُروة بن الزبير ورُفَيع بن مِهران ومجاهد بن جبر وعِكرمة مولى ابن عباس والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح.[1]

وقد صدر عن تلك الجهود الكريمة، في المُدارَسة القرآنية، أجيالٌ تعلمت أصول النحو وتطبيقاته، ومصنفاتٌ[2] تجمع معلوماتِه خاصة أو مع غيرها من العلوم. فقد نشأ في المدينة المنوَّرة رجل اسمه عليّ الجَمل، وأخذ عن تلاميذ أبي الأسود، ثم وضع كتابًا في النحو ليس بذي أهمية، اقتبس منه الأخفش بعدُ واستعان بأمثلته، وعُرف في البصرة ابن أبي إسحاق الذي ألف كتابًا خاصًّا بالهمز.

بل إن أعجميًّا يقال له: ابن قِسطنطين، عُرف في مكة المكرَّمة بالنحو، وألف كتابًا في ذلك. ولما جاء إلى البصرة وسمع ما فيها رغب عما صنع ووضع شيئًا آخر. هذا بالإضافة إلى كتب التفسير التي صنفها أمثال: مجاهد بن جبر والحسن البصري وواصل بن عطاء وأبان بن تغلب وثابت بن دينار.

ومن مجموع ذلك، وما أُخذ عن الأعراب مشافهة في البادية ولقاءات البحث والتلقي، كانت مصنفات العربية لأبي عمرِو بن العلاء التي ملأت بيته حتى السقف، ولعيسى بن عمر التي تجاوزت السبعين عددًا، ثم ما كان بعدُ من أعمال للخليل وخلفٍ والرؤاسي والهرّاء ومعاصريهم وتلاميذهم الأبرار.

---

(١) كشف الظنون ص ٤٢٨ ـ ٤٣٠.

(٢) تاريخ التراث العربي ١ : ١٤٧ و٢٧٣ والفهرست ص٣٦ و٣٩ ومراتب النحويين ص١٢.

تاريخ التحليل النحوي:

لقد جرت في هذا الميدان من المدرسة القرآنية القُدمَى عملياتٌ كثيرة منذ نشأة التفسيرات اللغوية لتراكيب القرآن الكريم ومفرداته، ولبثت تتردد ضمن ما يعرف بالإعراب، من دون تحديد مفهوم خاص بتلك العمليات، واستمرت تتوالى في ذلك الميدان، مع بعض التطورات والإضافات المناسبة للعصور والعقول والثقافات. وفي عصرنا الحاضر بدأت محاولات تدور في فلكه بقصد البحث والتوجيه، وتقتصر على الجانب الإعرابي منه، أو تُدخل فيه عناصر لغوية وصرفية.

وبعد ممارستي لهذا الفن دراسة وتدريسًا وبحثًا وتطبيقًا وتأليفًا، يسر لي الله ـ جل ثناؤه ـ أن أجعل منه عِلمًا، وأضع له تعريفًا يعيِّن المفهوم والعمل فيه. فقد تبدَّى لي أن التحليل النحوي هو: «تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صِيَغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها، بدلالة المقام والمقال». [1] وهذا يقتضي مراحل متتابعة:

أُولاها: أن تفرِّق العناصر اللفظية والدلالية والتشكيلية المكونة للتركيب، بعضها عن بعض، معتمدًا على أدلة المقام والمقال وظواهر الصوت والصورة والتكوين.

والثانية: تعيين أنماط تلك العناصر وأنساقها وخصائصها ووظائفها، وما بينها من تلاحم وعلاقات، وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية، وما لها من حضور أو غياب، وتبدل في اللفظ والصيغة والدلالة اللفظية والرتبة.

والثالثة: اكتشاف صورة النظم الذي يسودها، والوظائف التي تقوم

---

(١) التحليل النحوي ص ١٤ـ ٣٠ والمورد النحوي الكبير ص ٨ ـ ١٢.

بها، والدلالات النحوية التي تؤديها متعاونة، في حيز التركيبين الصرفي والإعرابي، وفي حضور الأدوات والسياق العام للتعبير.

وهذا يعني أنك تقوم بالتحليل الإعرابي للمفردات والجمل وأشباهها، وتحليل معاني الأدوات، والتحليل الصرفي، بمصطلحات وأساليب محفوظة متقنة مقننة. وهي عمليات متعاونة ومتكاتفة، للوصول إلى إنجاز ما يقتضيه العمل التطبيقي المعروف.

وقد كان لبعض هذه الميادين نشوء وحضور منذ أواخر الجاهلية، ثم جاء الوحي الكريم بمدرسته المباركة، فصار الصحابة يتناولون نصوصه بالقراءة الواعية، لفهم مقاصده والتوجه في العمل بمضامينه. وخلال ذلك تنحل بين أيديهم عناصر نحوية غفيرة، من بعض جوانب الإعراب والصرف ومعاني الأدوات.

ولما جمع أمير المؤمنين عثمان ـ رضي الله عنه ـ المصاحف المشهورة، ونسخ عنها العلماء ما يحتاجون إليه، انتشرت بين الناس واتسعت المدارسة القرآنية في هذه المجالات، وأصبح الحوار والتلقي والرواية من الأُمور اليومية المألوفة.

فابن عباس مثلًا يوزع أيامه على أنواع العلوم والرواية لطلابه، وأبو الأسود يجالس النحاة في إعراب القرآن الكريم، وزِرّ بن حُبيش يقصده عبد الله بن مسعود وآخرون لمسائل العربية، ومصنفات التفسير تتوالى مشتملة على كثير من مشكلات النحو.

ومن هذه المنابع الغفيرة الدافقة، انتشرت عبارات تحليلية مختلفة المنازع والتوجهات، تعالج إعراب المفردات والجمل، وتتعرض لمعاني الأدوات والصيغ الصرفية وتحولاتها، فيما يَرد من الآيات الكريمة،

والنصوص الأدبية المتداولة. ومما وصل إلينا عن ذلك زاد وافر، ترى بعضه في الفصول التالية، ونكتفي هنا بإيراد نماذج عامة، تفي بفتح الأمداء أمام الأبصار.

بل لقد كان بعض الشعراء يلحظون هذه التوجهات في صنيعهم. فهذا حسان بن ثابت يقول عن الله في مدح النبي، عليه الصلاة والسلام:[1]

وشَقَّ لَهُ، مِنِ اسمِهِ، لِيُجِلَّهُ   فذُو العَرشِ مَحمُودٌ، وهذا مُحَمَّدُ

وأنت ترى أن الصفتين «محمود ومحمّد» بينهما علاقة تحليلية حميمة، من حيث اتفاق أصول اللفظ ودلالةِ المعنى، وأن عمليةَ الاشتقاق مصرَّح بها لتحقيق ذلك.

ورُوي عن الإمام عليّ أنه علّم أبا الأسود الدؤلي بعض أساليب الإعراب،[2] كما روي عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال[3]: «مِن العرب مَن يقول: لولاي لكان كذا وكذا. وقال الشاعر:

وكَم مَنزِلٍ لَولايَ طِحتَ، كَما هَوَى   بأجرامِهِ، مِن قُلَّةِ النِّيقِ، مُنهَوِي!

وكذلك: لولا أنتم ولولاكم. ابتداءٌ وخبره محذوف».

وهذا عبد الله بن أبي إسحاق يسأل الفرزدق، في مجلس لهما بين الناس، عن إنشاد بيت ذي الرُّمّة:

وعَينانِ، قالَ اللهُ: كُونا، فكانَتا   فَعُولانِ، في الألبابِ، ما تَفعَلُ الخَمرُ

فيقول الفرزدق: كذا أُنشده، أي: «فعولان». فيقول له عبد الله: ما كان

---

(١) ديوانه ص ٧٨ والخزانة١ : ١٠٨.

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي، شرح البيت ٣ من الألفية.

(٣) العقد الفريد ٢ : ٤٨٥ ومشكلة العامل النحوي ص ٥٣ ـ ٥٤. والبيت المذكور هو ليزيد ابن الحكم.

عليك لو قلت: «فَعُولَين»؟ فيجيبه الفرزدق: «لو شئتُ أن أُسبِّحَ لسبّحتُ»، وينصرف من المجلس.

والظاهر أن عبارة الفرزدق المجازية لم تتضح للحاضرين، فقال لهم عبد الله: لو قال: «فعولين» لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما. ولكنه أراد: هما فعولان بالألباب ما تفعل الخمر. وهذا يعني أن الرفعَ بالخبرية لمبتدأ محذوف، و «كان» فعل تامّ، وأن النصبَ بالخبرية لـ «كان» على أنه فعل ناقص.(١)

وما ذكرناه حتى الآن كان في القرن الهجري الأول. ولمّا أطل القرن الثاني بعقوده الأُولى رأينا أبا عمرِو بنَ العلاء يسأله أحد معاصريه عن اشتقاق الخيل، فلا يحضره الجواب. ثم يريد السائل أن يلجأ إلى أعرابي مرّ بهما، فيقول أبو عمرٍو: دعني. فإني ألطَفُ بسؤاله وأعرَف. وعندما يوجّه السؤالَ إلى الأعرابي يأتيه الجواب بالقول: اشتقاق الاسم من فِعل المسمَّى.(٢)

غير أن بعض السامعين لم يدركوا المراد أيضًا، ففسره لهم أبو عمرٍو بقوله: «ذهب إلى الخُيَلاء التي في الخيل والعُجب. ألا تراها تمشي العِرَضْنةَ خُيَلاءَ وتكبُّرًا»؟ فالفعل في قول الأعرابيِّ يعني به العمل والحدَث الذي يقوم به، والاشتقاق والاسم والمسمّى واضح أمرها في الإجراءات التحليلية من كلامه.

ونحن لن نطيل في الاستدلال على هذه المسيرة العلمية الكريمة،

---

(١) مجالس العلماء ص ٨٥ ـ ٨٦ والخصائص ٣: ٣٠٢ ومشكلة العامل النحوي ص ٥٦.

(٢) طبقات اللغويين والنحويين ص ٢٩.

بعد أن رأينا تاريخ النحو الأقدم وتحليله، لأنك ستقف على عشرات من المقولات والأمثلة فيه بعدَ قليل، تسمع منها الألفاظ الاصطلاحية ظاهرة محدَّدة، والعبارات المنهجية المتقنة، أو تلمح ذلك من لحن القول ورموزه وأبعاده.

وحسبنا أن نقول: إن حضور عناصر التحليل ومقولاته ومصطلحاته وأساليبه، في المدرسة القرآنية القُدمَى، يقتضي أنه كان قبله مراحلُ دراسية للمفاهيم النحوية وموضوعاته، ومعرفةٌ واضحة لها في أذهان العلماء والطلاب المخاطَبين بذلك. وإلّا فإنه لا يكون مثل ذلك طفرة في الفراغ، من دون أسس علمية وأصول منهجية واعية، استقرت في القلوب والأفهام والألسنة والمسامع والأقلام. وهذا خير دليل على قدم التاريخ النحوي، كما ذكرنا من قبل، وبه تستقر النفوس على صحة ما ذهبنا إليه في ذلك. والحمد لله رب العالمين.

الباب الأول

التحليل النحوي للمفردات

إعرابًا وصرفًا

الفصل الأول

إعـراب المفـردات

في مجالس النبوة المشرّفة، كانت شؤون الدعوة مدار الحوار والتساؤل، تتوالى معطرة بالأحاديث المطهَّرة، وفيها التوجيه إلى صحة العقيدة والعبادة والتشريع والمعاملات والجهاد والسلوك والتفكير والتدبر، مع الوعظ والنصح والإرشاد. وكثيرًا ما يتخلل ذلك عبارات تفسيرية تعرض للآيات الكريمة، مضمنة إشارة أو إشارات إلى ملحظ، يبين وظائف الكلِم في سياق التعبير القرآني.

وقد اتسعت رقعة هذه التناولات اللغوية والنحوية، في عهد الخلافة الراشدة، إذ دخل الميدانَ رجالاتٌ من الصحابة الكرام، يستنّون بما خطّته سيرة النبي ﷺ، ويعالجون مواقع من الآيات الكريمة بشيء من البيان والتفصيل والتحليل. وكان هذا منطلقًا لعلماء التابعين ومَن بعدهم، ينثرون في جنباته ألوان الأعاريب، بعبارات واضحة الدلالة قريبة جدًّا من حياض الاصطلاح والأسلوب والتعبير النحوية.

في صدر الإسلام:

وإذا وقفنا مع هذه البوادر، في أول أزهارها، استقبلتنا نفحات النبوة العطرة، تشق السبيل وتعبد شعابه للنهج والتوجه، في مسالك الفهم والقول والتعيين لوظائف المفردات ضمن النظم الكريم. ولئن كان

جمهور ذلك لم يصل إلينا، في خضم الكثير الكثير مما أغفله الرواة لاهتمامهم بما هو أحق بالحفظ والتبليغ، لحسبُنا دليل واحد وشاهد فرد يوضحان المسألة، ويقدمان الحُجة المقرِّرة لها.

١ ـ حسبنا ههنا أن **الرسول الكريم** ـ عليه السلام ـ كان يحث أصحابه على تتبع معاني الإعراب في القرآن العظيم. فقد رُوي عنه أنه قال: «مَن قَرأ القُرآنَ، وهْوَ يَعلَمُ: لِمَ رُفِعَ ولِمَ نُصِبَ؟ كانَ لَهُ بِكُلِّ حَرفٍ سَبعُمِائَةِ حَسَنةٍ».[١] وفي هذا كفاية للدلالة على الاهتمام بتلك الظواهر، والتفكر في وظائفها، وتدبر معانيها وما تقدمه للقارئ، من خِدمات للفهم والاعتبار.

وعن معمر بن راشد عن قتادة أن النبي ﷺ بيّن صلة «الأرحام» بما حولها من قول الله، عز وجل[٢]: ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءلُونَ بِهِ والأرحامَ﴾، فقال: «اتَّقُوا اللهَ وصِلُوا الأرحامَ».[٣] وفي رواية عن ابن عباس: قال رسول الله، ﷺ: يقول الله تعالى: «صِلُوا أرحامَكُم».[٤]

وفي هذا وذاك، كما ترى، جعلُ الاسم مفعولاً به لفعل محذوف، وهو ما جرى عليه كثير من المفسرين. ومع أن العبارة النبوية الكريمة ليست نصًّا بما ذهبنا إليه، فهي دليل ظاهر على ما كان يدور في أذهان المسلمين

---

(١) بهجة النفوس وعاقبتيها بمعرفة ما لها وما عليها ٤: ٧٤. وانظر ميزان الاعتدال ٤: ٥٤١ وتفسير القرطبي ١: ٢٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص ١٦ والتحليل النحوي أصوله وأدلته ص ٤١ و ٢٧٦.

(٢) الآية ١ من سورة النساء.

(٣) تفسير الطبري ٧: ٥٢١ ـ ٥٢٢.

(٤) الدر المنثور ٢: ١١٧.

حينذاك، من تفهم للصِّلات التعبيرية بين عناصر هذا التركيب، وما يماثله من حذف للفعل بقرينة السياق اللفظي والمعنى الذي يتضمنه الكلام.

وعندما فسر بعض العلماء هذا النظم الكريم[1]: ﴿وما أرسَلناكَ إلّا كافّةً لِلنّاسِ﴾، أوردوا قول النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ في حديث مشهور: «بُعِثتُ إلَى النّاسِ كافّةً، إلَى كُلِّ أبيَضَ وأحمَرَ»، «وأُرسِلتُ إلَى الخَلقِ كافّةً».[2] وهذا يعني أن اللام الداخلة على«الناس» في الآية الكريمة، فُسّرت على أنها بمعنى: إلى. وهو ما جرى عليه كثير من العلماء بعد.

وعن ابن عباس: سمعتُ رسول الله ﷺ، يقول: ﴿قَد أفلَحَ مَن زَكّاها﴾ الآيَةَ،[3] «أفلَحَت نفسٌ زَكّاها اللهُ، وخابَت نَفسٌ خَيَّبَها اللهُ مِن كُلِّ خَيرٍ».[4] فضمير الفاعل في الآية المذكورة، والتالية: ﴿وقَد خابَ مَن دَسّاها﴾، يعود على ما مضى من ذكر لبعض صفات الله ـ سبحانه ـ في الآيات قبل، أي: فاعل الأفعال الثلاثة المتقدمة، مع جعل «ما» بمعنى: الذي.

وعن أبي نَضرة عن رسول الله ﷺ، في تفسير الاستثناء من ﴿خالِدِينَ

(١) الآية ٢٨ من سورة سبأ.

(٢) الأحاديث: ٥٢٣ في مسلم، والنسائي ١: ٢١١ والمسند ٢: ٤١٢ و ٥: ٢٤٨ و ٢٥٦ وفتح الباري ١: ٥٧٨ والدر المنثور ٥: ٢٣٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٤٧ ومجمع البيان ٨ ١٦٥ والمحرر الوجيز ٤: ٤٢٠ والبحر ٧: ٢٨١ والدر المصون ٩: ١٨٦ وتفاسير البغوي ٣: ٥٥٨ وابن كثير ٣: ٥١٧ والخازن ٥: ٢٩١ ـ ٢٩٢ والقرطبي ١٤: ٣٠٠ والآلوسي ٢٢: ٢٠٧.

(٣) يعني الآيتين ٩ و ١٠ من سورة الشمس. انظر ما يلي.

(٤) الدر المنثور ٦: ٣٥٥.

فِيها، ما دامَتِ السَّماواتُ والأرضُ، إلّا ما شاءَ رَبُّكَ﴾،[1] أنه قال: «إلّا مَن شاءَ ألّا يُدخِلَهُم، وإن شَقُوا بالمَعصِيةِ».[2] فالمستثنى منه هو ﴿الَّذِينَ شَقُوا﴾ في الآية ١٠٦، وللمفسرين والنحاة ١٤وجهًا في ذلك.[3]

٢ ـ ويؤنسك بصحة قولنا ههنا، ويزكّيه لديك، ما تجده من أقوال معاصرة لعهد النبوة توضح المعنى النحوي بالنص القاطع. هذا الصحابي الجليل **عبد الله بن مسعود** (ت ٣٢)، يذكر في إعراب الآية الكريمة: ﴿وإذا قِيلَ: «انشُزُوا»، فانشُزُوا، يَرفَعِ اللهُ الَّذِين آمَنُوا مِنكُم، والَّذِين أُوتُوا العِلمَ دَرَجاتٍ﴾،[4] أنه قد تمّ الكلام عند قوله «منكم»، وانتصب «والذين أُوتوا العلم» بفعل مضمر، تقديره: ويخصَّ الذين أُوتوا العلم درجاتٍ. فللمؤمنين رفعٌ وللعلماء درجات.[5]

وقد فسر ذلك بقوله، في رواية أُخرى: ما خصَّ الله العلماءَ في شيء من القرآن ما خصَّهم في هذه الآية.[6] فالمراد من قوله، كما ترى، أن العطف بالواو في النظم الكريم هنا هو لجملة مقدرة، والاسم الموصول «الذين» بعد الواو هو في محل نصب مفعول به للفعل المقدر في هذه الجملة، وليس معطوفًا على نظيره قبل، عطف خاص على عام، بل عطف جملة ثانية على الأُولى.

---

(١) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٢) تفسير القرطبي ٩: ٩٩.

(٣) البحر ٥: ٢٦٣ ـ ٢٦٤ والدر المصون ٦: ٣٩١ ـ ٣٩٤.

(٤) الآية ١١ من سورة المجادلة.

(٥) البحر المحيط ٨: ٢٣٨ والنهر الماد ٨: ٢٣٦ ـ ٢٣٧ والدر المصون ١٠: ٢٧٢.

(٦) الدر المنثور ٦: ١٨٥.

وذُكر عنه أنه قرأ[1]: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، ثم قال: «لتركبَنَّ، بالنصب [يعني بناء الفعل على الفتح]. يا محمّدُ»،[2] وفسر ما بعدُ بقوله: «لتركبَنّ سماءً بعد سماء، أو السماءَ حالًا بعد حال»، فالاسم المنصوب مفعول به أو حال من الفاعل، وعن: للبعدية. وقال مرة أُخرى: «لَتَصيرَنَّ الأُمورُ حالًا بعد حال».[3] وقد سبقه إلى بعض هذا **عمر بن الخطاب** (ت ٢٣)، إذ رُوي عنه في ذلك أنه قال: حالًا بعد حال.[4]

وهكذا ترى أن الفاعلَ هو النبي المخاطب بالوحي العظيم، لا الإنسان المذكور قبل، والمفعولَ به محذوف: السماءَ ـ وليس «السماءُ» هو الفاعل المضمر، كما جاء بالخطأ في: الدر المصون ـ وطبقًا: حال من هذا المحذوف منصوبة، أو أن الفاعل هو الغائبة أي: الأمور المعهودة في الحياة، وطبقًا: مفعول به منصوب. فللتوجيه الإعرابي قولان أو ثلاثة، ولكل منها ما يناسبه من تتمة وسياق.

ومن التحليل الإعرابي تعيين ما يعود عليه الضمير المتصل، حين يرد في العبارة القرآنية. فلكي تتضح العلاقات المعنوية والنحوية يحتاج الأمر إلى بيان العائد عليه، لئلّا يكون تسيب وتخلخل واضطراب.

ومن هذا ترى أن عبد الله نفسَه يقرأ قول المولى، تعالى[5]: ﴿إِنَّ المُجرِمِينَ في عَذابِ جَهَنَّمَ خالِدُونَ، لا يُفَتَّرُ عَنهُم، وهُم فِيها مُبلِسُونَ﴾،

---

(١) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٢) الدر المنثور ٦: ٣٣٠. وانظر الدر المصون ١٠: ٧٣٨.

(٣) معاني القرآن ٣: ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٤) الدر المنثور ٦: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٥) الآيتان ٧٤ و ٧٥ من سورة الزخرف.

ذاهبًا إلى أن ضمير المؤنث بـ «فيها» هو لجهنم، أي: نارها، لدلالة العذاب عليها.[1]

٣ ـ وكذلك شأن العطف بين المفردات، ولا سيما إذا كان بين المتعاطفَينِ فاصل طويل. وإلّا احتمل توجيهات متعددة فيها خلاف. فقد نُسب إلى الإمام **علي بن أبي طالب**[2] ـ رضي الله عنه ـ (ت ٤٠) أنه علق على الآية المباركة: ﴿وقَفَّينا علَى آثارِهِم بعِيسَى بنِ مَريَمَ، مُصَدِّقًا لِما بَينَ يَدَيهِ مِنَ التَّوراةِ، وآتَيناهُ الإنجِيلَ فِيهِ هُدًى ونُورٌ، ومُصَدِّقًا لِما بَينَ يَدَيهِ مِنَ التَّوراةِ﴾،[3] بأن «مصدِّقًا» معطوف على «مصدِّقًا» الأول. وعلى هذا ففيه تكرار للتوكيد، وجملة «آتيناه» معطوفة أيضًا على الأولى، لا حالية كما زعم أبو حيان والسمين الحلبي.

وقال الفرّاء: حدَّثني قيس وأبو الأحوص جميعًا عن أبي إسحاق عن شيخ من مراد عن عليّ أنه قال، في الآية الكريمة[4]:﴿لَقَد عَلِمتَ: ما أنزَلَ هؤُلاءِ إلّا رَبُّ السَّماواتِ والأرضِ﴾: واللهِ، ما عَلِمَ عدوُّ اللهِ. إنّما عَلِمَ موسى. وكان يقرأ «عَلِمتُ» برفع التاء.[5] وفي هذا، كما ترى، تعيين صاحب الضمير المتصل بالفعل المذكور.

---

(١) معاني القرآن ٣: ٣٧ والدر المنثور ٩: ٦٠٦.

(٢) كذا في البحر٣: ٤٩٩، والراجح: «مكيّ بن أبي طالب». انظر مشكل إعراب القرآن ١: ٢٢٨ والمحرر الوجيز ٢: ١٩٩ والدر المصون ٤: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣) الآية ٤٦ من سورة المائدة.

(٤) الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٥) معاني القرآن ٢ ١٣٢. وانظر الدر المنثور ٤: ٢٠٥ ومجمع البيان ٦: ٢٣٧ والبحر ٦: ٨٦ والدر المصون ٧: ٤٢٢ وتفسير الآلوسي ١٥: ٢٦٧.

وعندما سمع الإمامُ ابنَيه الحسن والحسين يقرأان، على أبي عبد الرحمن السُّلَمي عبد الله بن حبيب، آيةَ الوضوء، وكان في قراءتهما: ﴿فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ، وامسَحُوا برُؤُوسِكُم، وأرجُلِكُم إلَى الكَعبَينِ﴾[1] بكسر لام «أرجُل»، قال: «وأرجُلَكُم»، وأضاف تعليقًا على ذلك قوله: «هذا من المقدَّم والمؤخَّر من الكلام»[2]. يعني أن «وامسَحُوا برُؤُوسِكُم» مقدَّم على «وأرجُلَكُم» المؤخَّر، وأرجل: منصوب بالعطف على: وجوه.

٤ ـ ثم نقف عند حَبر الأُمّة **عبد الله بن عباس (ت ٦٨)**، في هذا العهد، لأنه أمضى الشطر الكبير من عمره فيه، وكان له نشاط ظاهر يومئذ في النحو امتدّ معه فيما بعد. وهنا تجد نفسك إزاء سعة الأفق وتوزّع الأحكام الإعرابية، وتردّد المصطلحات والمفاهيم العلمية والعبارات التحليلية، بشكل ظاهر وعجيب. ففي الآية ١٩ من سورة الانشقاق، يقول: «حالًا بعد حال»،[3] وفي آية الوضوء يعرض لما فيها من التأخير فيقول: «عاد الأمر إلى الغسل»[4].

ومن ذلك ما في الآية المباركة: ﴿فقالُوا: «أرِنا اللهَ»، جَهرةً﴾،[5] إذ يعلق عليها بأنهم إذا رأوه فقد رأوه، هو مقدَّم ومؤخَّر، ثم يتأول ذلك

---

(١) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٢) تفسير الطبري ١٠ : ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) تفسير ابن عباس ص ٥٢٤.

(٤) تفسير الطبري ١٠ : ٥٤ ـ ٥٦.

(٥) الآية ١٥٣ من سورة النساء.

بأن سؤالهم كان جهرة.[1] فالمفعول المطلق «جهرة» هو لفعل القول لا لفعل الرؤية.

وكذلك شأن الآية الكريمة[2]: ﴿ولا تُعجِبْكَ أموالُهُم ولا أولادُهُم، إنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم بِها، في الحَياةِ الدُّنيا﴾، لأن فيها تقديمًا وتأخيرًا: أي: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا. إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة.[3] فالجاران والمجروران «بها في الحياة» متعلقات بحال محذوفة عن الأموال والأولاد، لا بالفعل: يعذب.

وعندما يعرض لقول الله، عز وجل[4]: ﴿والشُّعَراءُ يَتَّبِعُهُمُ الغاوُونَ... إلّا الَّذِين آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ﴾، يقول: «استثنَى المؤمنين منهم، يعني الشعراء، فقال: إلّا الَّذِين آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ».[5] ونظير ذلك تعليقه على آية التحريم لنكاح المشركات،[6] بقوله: ثم استثنى نساء أهل الكتاب.[7]

وكذلك تراه يعلق على[8]: ﴿النّارُ مَثواكُم، خالِدِينَ فِيها، إلّا ما شاءَ اللهُ﴾، بأن الاستثناء يرجع إلى قوم سبق فيهم علم الله، أنهم

(١) تفسير الطبري ٩: ٣٥٩.

(٢) الآية ٥٥ من سورة التوبة.

(٣) إعراب القرآن للباقولي ص ٧٢٣. وانظر تفسير الآلوسي ١٠: ١٧١.

(٤) الآيات ٢٢٤ ـ ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٥) تفسير ابن عباس ص ٣٨٨.

(٦) الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٧) تفسير ابن عباس ص ١٠٥. وانظر الآية ٥ من سورة المائدة.

(٨) الآية ١٢٨ من سورة الأنعام.

يُسلمون فيخرجون من النار.[1] يعني أن الاستثناء لا يعم جميع المخاطَبين، وإنما يراد به بعضهم أي: أولئك الذين آمنوا.

وروي عنه أنه قرأ[2]: ﴿قالَ: فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ﴾، ولما سئل: لِمَ رُفع الأول ونُصب الثاني؟ قال: هو الحقُّ وأقول الحقَّ.[3] فالأول خبر لمبتدأ محذوف، والثاني مفعول به مقدم. وفي مجلس آخر قال: الحقُّ منّي وأقول الحقَّ. يعني أن الأول مبتدأ خبره محذوف مع متعلَّقه. وفي آخر أيضًا قال: فأنا الحقُّ وأقول الحقَّ.[4] فجعل الضمير «أنا» هو المبتدأ المحذوف.

وعن آية «الأرحام» ذكر أن التقدير: «واتَّقُوا الأرحامَ»، بعطف الاسم المنصوب على لفظ الجلالة في الآية - وإنما ذكر الفعل لبيان المعنى، لا لقصد أنه الناصب للاسم - وقدّر في قول آخر حرف جر: واتقوا الله في الأرحام.[5] يعني أن النصب بنزع الخافض، كما سيقول الكوفيون في أمثاله، أو بالعطف أيضًا، كما هو مذهب البصريين.

ومثل هذا في التقدير تجد له نماذج متعددة. فقول الله، جل وعلا[6]: ﴿وإنَّهُ لَحَقُّ اليَقِينِ﴾، يعلق عليه بقوله: إنما هو كقولك: لَعَينُ اليقينِ، ومَحضُ اليقينِ.[7] فترى أن الأصل عنده: اليقين الحق أو الحق اليقين،

---

(١) تفسير البغوي ٢: ١٣٠. وانظر تفسير الطبري ١٥: ٤٨٢ ـ ٤٨٤.
(٢) الآية ٨٤ من سورة ص.
(٣) شرح قواعد الإعراب ص٦٣ ـ ٦٤ ومشكلة العامل النحوي ص ٥٣.
(٤) معاني القرآن ١: ١٥٥ و٢: ٤١٢.
(٥) تفسير الطبري ٧: ٥٢١ وتفسير ابن عباس ص ١٣٢ والدر المنثور ٢: ١١٧.
(٦) الآية ٥١ من سورة الحاقة.
(٧) تفسير القرطبي ١٨: ٢٧٧.

وأنه يحمل ذلك على إضافة الصفة مقدمة إلى موصوفها أو إضافة الموصوف إلى صفته، للمبالغة في المعنى وتوكيده.

أما[١]: ﴿لَيسَ لِوَقعَتِها كاذِبةٌ، خافضةٌ رافِعةٌ﴾ فيُعرب ما في الآية الثانية منه بأنه: «خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي خافضة لأقوام رافعة لآخَرين». [٢] وفي القول الكريم[٣]: ﴿فأمّا مَن أعطَى واتَّقَى﴾ يقدِّر أن بعد الفعل الثاني لفظ الجلالة، إذ المراد: اتقَى اللهَ.[٤] فهذا هو المفعول به المقدر، لأن التقوى في الأصل تكون تجنب غضب الله وطلب رضاه بالطاعة للأمر والنهي.

ومعنى: ﴿فما تَزِيدُونَنِي غَيرَ تَخسِيرٍ﴾ [٥] هو: فما تزيدونني غير مضارّة في خُسرانكم. فالكلام على حذف مضاف ـ يعني: غير مضارّةِ خُسرانكم ـ حل المضاف إليه محله في الإعراب.[٦]

ومثل ذلك في خطاب المولى ـ جل وعلا ـ للنفس المطمئنة يوم القيامة[٧]: ﴿فادخُلِي في عِبادِي﴾، لأنه على حذف مضاف أيضًا، أي: ادخلي في أجساد عبادي.[٨]

---

(١) الآيتان ٢ و٣ من سورة الواقعة.

(٢) تفسير الآلوسي ٢٧: ١٩٩.

(٣) الآية ٥ من سورة الليل.

(٤) البحر ٨: ٤٨٣.

(٥) الآية ٦٣ من سورة هود.

(٦) تفسير الآلوسي ١٢: ٩.

(٧) الآية ٢٩ من سورة الفجر.

(٨) تفسير الآلوسي ٣٠: ٢٣٦.

وكذلك قراءة: ﴿رَبِّ المَشرِقِ والمَغرِبِ، لا إلهَ إلّا هُوَ﴾،[1] بجر الاسم الأول، فهي على القَسَم. يعني خفض «رَبِّ» بإضمار حرف القسم، كقولك: أللهِ لأفعلنّ.[2] وهذا يعني أن يكون المراد: أُقسِمُ بِرَبِّ المَشرِقِ والمَغرِبِ. فالتقدير لجملة القسم مع حرف جره، وجواب القسم هو: «لا إلهَ إلّا هُوَ»، كما تقول: واللهِ لا أحدَ في الدار إلّا زيدٌ.

وقد استشكل أبو حيان ذلك، قائلًا: لعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس، إذ فيه إضمار الجار في القسم، ولا يجوز عند البصريين إلّا في لفظ الله، ولا يقاس عليه، ولأن الجملة المنفية في جواب القسم إذا كانت اسمية فلا تُنفى إلّا بـ «ما» وحدها، ولا تُنفى بـ «لا» إلّا الجملة المصدرة بمضارع كثيرًا، وبماض في معناه قليلًا.

وما أورده أبو حيان فيه نظر، لأن قول ابن عباس لا صلة له بمذهب البصريين. فقد كان قبل ظهورهم وصدور أقوالهم. أما حصر نفي الجملة الاسمية بـ «ما» فهو مردود بقول ابن مالك في باب القسم، عن جملة المقسم عليه: تصدر «في النفي بما أو لا أو إن، بخلاف: لن و لم و لمّا. فإنها مخصوصة بالفعل».

وفي بيان التركيب النحوي للآية السابعة من سورة البقرة، يورد ابن عباس قوله: «ختمَ اللهُ على قلوبهم وعلى سمعهم، والغِشاوةُ على أبصارهم».[3] فالمراد أن الجملة الأخيرة المقدرة معطوفة بالواو، وفيها

---

(١) الآية ٩ من سورة المزمل.

(٢) الكشاف ٤: ٦٣٩ ـ ٦٤٠. وانظر البحر ٨: ٣٦٣ والتسهيل ص ١٥٢ وشرحه ٣: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ والدر المصون ١٠: ٥٢٢ والمغني ص ٧١٢.

(٣) تفسير الطبري ١: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

مبتدأ مؤخر والخبر مقدم محذوف، يتعلق به الجار والمجرور: على أبصار.

أما قول الله، تعالى[1]: ﴿يس﴾ فيوضح أمره النحوي بأنه حرف نداء ومنادًى، إذ هو: يا محمدُ، أو يا إنسانُ بالحبشية. وقال أيضًا: بلغة طيّئ.[2] وبهذا يكون لدينا جملة فعلية ابتدائية في أول السورة.

ثم إن الضمائر يكثر ورودها في النظم الكريم، ويحتمل كل منها غير وجه. وقد تعرض ابن عباس لبعض هذا بذكر ما يحدد وجه الإعراب. فقول الله، تعالى[3]: ﴿وإنْ كانَت لَكَبيرةً إلّا علَى الّذِينَ هَدَى اللهُ﴾، فيه اسم «كانت» مضمر يعود على التَّولِيَة عن البيت المقدّس إلى الكعبة.[4] يعني أنه ضمير مستتر يعود على ما تضمنه قولهم: «ما وَلّاهُم»؟

ورُوي عنه أن كون ضمير الجماعة في[5]: ﴿وأسَرُّوهُ بِضاعةً﴾ هو للإخوة،[6] أي: إخوة يوسف. فهم حين باعوه زعموا أنه غريب عنهم، ليكون عملهم مقبولاً لدى المشترين.

والضمير الأخير في[7]: ﴿ما أصابَ مِن مُصِيبةٍ في الأرضِ، ولا في أنفُسِكُم، إلّا في كِتابٍ مِن قَبلِ أن نَبرأها﴾ يرى ابن عباس أنه يعود[8] على الأنفس. وهي الأقرب إليه، في حين أن الأرض بعيدة عنه.

---

(١) الآية ١ من سورة يس.

(٢) الدر المنثور ٥: ٢٥٨ واللغات في القرآن ص ٣٩.

(٣) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٤) البحر ١: ٤٢٥.

(٥) الآية ١٩ من سورة يوسف.

(٦) تفسير الآلوسي ١٢: ٢٠٤.

(٧) الآية ٢٢ من سورة الحديد.

(٨) البحر ٨: ٢٢٥.

ويرى أن ضمير الجماعة من قول الله، تبارك وتعالى[1]: ﴿يَومَ يَقُومُ الرُّوحُ والمَلائكةُ صَفًّا، لا يَتَكَلَّمُونَ إلّا مَن أذِنَ لَهُ الرَّحمنُ﴾، عائد[2] على الناس، أي: الذين مضى ذكرهم في الآيات ٢١ ـ ٣٧. فهم الذين يُمنعون من الكلام، إلّا من أذن له الله.

وفاعل الفعلين الأخيرين، من كلتا الآيتين: ﴿قد أفلَحَ مَن زَكّاها، وقَد خابَ مَن دَسّاها﴾،[3] يبيّنه ابن عباس بقوله: قد أفلح من زكّى اللهُ نفسَه، وقد خاب من دسَّى اللهُ نفسَه فأضلّه.[4] يعني أنه ضمير يعود على ما مضى قبل، من تعيين فاعل الأفعال المتقدمة، لا على «مَن» الذي هو قبل الفعل مباشرة.

والهاء من القول الكريم[5]: ﴿مَن كانَ يَظُنُّ أن لَن يَنصُرَهُ اللهُ، في الدُّنيا والآخِرةِ، فليَمدُدْ بسَبَبٍ إلَى السَّماءِ﴾، في «ينصره»، هي للرسول،[6] وإن لم يجر له ذكر في الآية. فذكرُ الإيمان قبلُ يتضمن ذكر الرسول. والمراد بالنصر إعلاء الله كلمته وإظهار دينه في الدنيا، وإعلاء درجة النبيّ والانتقام من الكافرين في الآخرة. وهذا قول كثير من المفسرين، خلافًا لمن جعل الضمير عائدًا على «مَن» والنصرَ بمعنى الرزق، أو على الدين الإسلامي وحده.

---

(١) الآية ٣٨ من سورة النبأ.

(٢) البحر ٨: ٤١٦ وتفسير الآلوسي ٢٠: ٣٥.

(٣) الآيتان ٩ و ١٠ من سورة الشمس.

(٤) الدر المنثور ٦: ٣٥٥.

(٥) الآية ١٥ من سورة الحج.

(٦) البحر ٦: ٣٥٧.

أما ضمير جماعة الذكور في قول المولى، جل ثناؤه[١]: ﴿وكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ﴾ فهو للأشياع،[٢] الاسم الأقرب إليه. وأما ضمير الجماعة في[٣]: ﴿وأن تَعفُوا أقرَبُ لِلتَّقوَى﴾، فيبيّنه بقوله: «هذا خطاب للزوج والزوجة، وغُلِّب المذكّر».[٤] يعني الرجال والنساء المذكورين في الآيات قبل.

وأما: ﴿فأنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ علَيهِ وأيَّدَهُ﴾[٥] فالضمير في «عليه» عائد على رسول الله، إذ هو المُحدَّث عنه.[٦] وأما ضمير الجماعة من[٧]: ﴿فظَلُّوا فِيهِ يَعرُجُونَ﴾ فهو للملائكة،[٨] الوارد ذكرهم من قبل لا للمشركين. والمراد: فظل الملائكة الذين اقترح المشركون إتيانهم يعرجون في ذلك الباب، وهم، أي: المشركون، يرونهم على أتم وجه.

وفي قول الله، تبارك وتعالى[٩]: ﴿وهُوَ الَّذِي يَبدأُ الخَلقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، وهُوَ أهوَنُ علَيهِ﴾، يكون الضمير المنفصل الأخير للمخلوق، لأنه يقول له: كن. فيكون.[١٠] وفي توجيه الضمير المتصل من النظم الكريم: ﴿إنَّهُ

---

(١) الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٢) يعني الوارد ذكرهم في الآية ٥١. تفسير الآلوسي ٢٧: ١٤٤.

(٣) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٤) البحر ٢: ٢٣٨.

(٥) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٦) البحر ٤: ٤٣.

(٧) الآية ١٤ من سورة الحجر.

(٨) تفسير الآلوسي ١٤: ٢٩.

(٩) الآية ٢٧ من سورة الروم.

(١٠) معاني القرآن ٢: ٣٢٤.

عَمَلٌ غَيرُ صالِحٍ﴾ ،[1] يقول ابن عباس: سؤالُك إياي ما ليس لك به علم عملٌ غير صالح.[2] فالضمير عائد على ما في الآية ٤٥، من نداء نوح ربَّه وقوله عن ابنه: إنه من أهله.

ثم ها هو ذا ابن عباس يقف عند[3]: ﴿حَتَّى إذا استَيئَسَ الرُّسُلُ، وظَنُّوا أَنَّهُم قَد كُذِبُوا، جاءهُم نَصرُنا﴾، ليعيّن ضمائر الظن ومعموله بقوله: وظنَّ قومُهم أن الرسل قد كُذِبوا.[4] فالأول لأقوام الرسل، والثاني والثالث للرسل أنفسهم.

ويوجّه ما في الآية المباركة[5]: ﴿فجَعَلْناها نَكالًا، لِما بَينَ يَدَيها وما خَلفَها﴾، بأن ضمير التأنيث يحتمل توجيهين: فجعلنا تلك العقوبة ـ وهي المَسخة ـ أو جعلناها يعني الحِيتانَ.[6] وهو يقصد المسخ قردةً، والابتلاء بحضور الحيتان يوم السبت، وغيابها في الأيام الباقية من الأُسبوع. فالوجه الأول فيه العودة على ما في آية قبل، والثاني يعود الضمير فيه على ما ليس له ذكر قبله، وإنما يفهم من مضمون تلك الآية.

وفي النظم الكريم، عن حال الجاهلي المبلَّغ بما وُلد له من أُنثى[7]: ﴿يَتوارَى مِنَ القَومِ، مِن سُوءِ ما بُشِّرَ بِهِ، أَيُمسِكُهُ علَى هُونٍ، أم يَدُسُّهُ في التُّرابِ﴾؟ قال ابن عباس معلقًا على «أيمسكه» منه: «إنه صفة

---

(١) الآية ٤٦ من سورة هود.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٧.

(٣) الآية ١١٠ من سورة يوسف.

(٤) معاني القرآن ٢: ٥٦.

(٥) الآية ٦٦ من سورة البقرة.

(٦) تفسير الطبري ٢: ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٧) الآية ٥٩ من سورة النحل.

للأب. والمعنى: أيمسكها مع رضاه بهوان نفسه وعلى رغم أنفه»؟[١] فهو يعني أن الجار والمجرور وصف للجاهلي المذكور.

والمراد بالصفة هنا هو المعنى اللغوي، ومعناه الاصطلاحيّ هو الحال، لأنها صفة في الحقيقة لصاحبها. ولذلك عبَّر بالحال عن مراد ابن عباس من نقل قوله. والواقع أن الجار والمجرور شِبه جملة، تدل على الحال المحذوفة، وهي تتعلق بهذا المحذوف. فإن علقتها باسم مشتق ـ وهو مذهب بعض النحاة ـ[٢] تقديره: مستقرًّا أو حاصلًا أو كائنًا، فهذا المقدر هو الحال.

ويقف شيخنا ابن عباس إزاء ما في القول[٣]: ﴿بَل يُرِيدُ الإنسانُ لِيَفجُرَ أمامَهُ﴾، ليقول[٤]: «والأمام: ظرف مكانٍ استُعيرَ هنا للزمان، أي: ليفجر فيما بين يديه ويستقبله، مِن زمان حياته». وهذا يعني تقدير جار ومجرور وجملة للصلة، واستعارة ظرف المكان للزمان. فتأمّل.

وقد يكون في العطف احتمالات لتوجيه المعنى والإعراب، فلا مفرّ من تعيين الأقرب إلى الصواب. ومن هذا أن آخر[٥]: ﴿وما لَكُم، لا تُقاتِلُونَ في سَبِيلِ اللهِ والمُستَضعَفِينَ﴾؟ معطوف على: سبيل، إذ قال لبيانه: وفي المستضعفين.[٦] يعني: لأجل إعلاء كلمة الله، ونصرة المستضعفين من المسلمين عند الكافرين.

---

(١) البحر ٥: ٥٠٤ والدر المصون ٢٤٦ وتفسير الآلوسي ١٤: ٢٥٠.

(٢) المغني ص ٤٩٨.

(٣) الآية ٥ من سورة القيامة.

(٤) البحر ٨: ٣٨ و تفسير القرطبي ١٩: ٩٣.

(٥) الآية ٧٥ من سورة النساء.

(٦) تفسير الطبري ٨: ٥٤٤.

وإذا كان في العبارة حذف لبعض العناصر وجب بيان ذلك، لتسديد حاجات الوظائف الإعرابية والمعنى. فما في النظم العظيم، من نحو[(١)]: ﴿وما أدرِي: ما يُفعَلُ بي ولا بكُم﴾، يعلق عليه ابن عباس ليبين زمان الفعل الثاني، بأن المعنى: في الآخرة.[(٢)]

ومن هذا القبيل أن الآية الكريمة: ﴿يُبيِّنُ اللهُ لَكُم أن تَضِلُّوا﴾[(٣)] يُتبعها بتعيين المحذوف قائلًا: يعني: ألّا تضِلوا.[(٤)] فالمراد نفي الضلالة، حُذفت منه «لا». وهو مما يرِد في أقوال الكوفيين بعد.

ومن هذا القبيل أيضًا أن ابن عباس كان يقرأ[(٥)]: ﴿ليسَ علَيكُم جُناحٌ، أن تبتَغُوا فَضلًا مِن رَبِّكُم﴾، في مواسم الحج.[(٦)] يعني أن الحكم بعدم الحرج يخص زمن الحج، إذ كان بعض المسلمين يتأثمون من الاتجار حينئذ، بخلاف ما كان عليه الجاهليون، فنزلت الآية تبيح ذلك.

وكما قال ابن عباس فيها، من تعيين الزمن، كان يفسر مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ومنصور بن المعتمر وقتادة وإبراهيم النخعي والربيع بن أنس وغيرهم.[(٧)]

وفي وصف حال الكافرين يوم القيامة[(٨)]: ﴿كَلّا إنَّهُم عَن رَبِّهِم

---

(١) الآية ٩ من سورة الأحقاف.

(٢) البحر ٨: ٥٧. وهذا القول مرجوح لأن الله ـ تعالى ـ أعلمَ نبيه من أول الرسالة حال المؤمن والكافر يوم القيامة.

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٤) اللغات في القرآن ص ٢٥.

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٦) تفسير ابن كثير ١: ٢٢٨.

(٧) تفسير ابن كثير ١: ٢٢٨.

(٨) الآية ١٥ من سورة المطففين.

يَومَئذٍ لمَحجُوبُونَ﴾، اختلف المفسرون لبيان تقدير ما يُحجبون عنه، فقيل: الرؤية أو الكرامة والألطاف، وكان ابن عباس قد ذكر أن ذلك بتقدير مضاف، أي: عن رحمة ربهم مثلًا لمحجوبون. وتابعه في هذا التقدير قتادة ومجاهد أيضًا.(١)

وخطاب بني إسرائيل، بالقول المبارك(٢): ﴿ولا تَلبِسُوا الحَقَّ بالباطِلِ، وتَكتُمُوا الحَقَّ، وأنتُم تَعلَمُونَ﴾، يحتمل فيه الفعل الثاني أن يكون خبرًا بكتمانهم منصوبًا بـ «أن» مضمرة، أو نهيًا عن الكتمان بالعطف على ما قبله، أو بتقدير «لا». وقد رُوي عن ابن عباس أن المراد: ولا تكتموا الحق وأنتم تعلمون، لا تكتموا ما عندكم من المعرفة برسولي وما جاء به، وأنتم تجدونه عندكم فيما تعلمون من الكتب التي بأيديكم.(٣)

وقول امرأة العزيز(٤): ﴿هَيتَ لَكَ﴾! يقول ابن عباس في تحديد هُوِّيّة الكلمة الأُولى منه: «هَلُمَّ لكَ». وكذلك قال زِرّ بن حُبيش (ت ٨٢).(٥) فهو اسمُ فعلِ أمرٍ مبنيٌّ على الفتح، كما ترى. وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنتَ. والجار والمجرور بعدُ متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ مقدر، أي: الأمر حاصل لك. وهذه الجملة ختام قول المرأة حينئذ.

أما قول الله ـ جل وعلا ـ في تحويل القبلة من المسجد الأقصى إلى الكعبة الشريفة(٦): ﴿وما جَعَلنا القِبلَةَ الَّتِي كُنتَ علَيها إلّا لِنَعلَمَ: مَن

---

(١) تفسير الآلوسي ٣٠: ١٣٠.

(٢) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٣) تفسير الطبري ١: ٥٦٩ ـ ٥٧٢.

(٤) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٥) تفسير الطبري ١٦: ٢٥ وتفسير ابن كثير ٢: ٤٥٥.

(٦) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

يَتَّبِعُ الرَّسُولَ، مِمَّن يَنقَلِبُ علَى عَقِبَيهِ﴾، فيرى حَبر الأُمّة أن «كنت» فيه بمعنى: أنتَ، كقوله تعالى: ﴿كُنتُم خَيرَ أُمّةٍ﴾،[1] بمعنى: أنتم.[2]

وهذا يعني أن الفعل «كان» في الآيتين زائد، لتوكيد المعنى، والضمير بعده أصله الانفصال، ولكنه اتصل به لما صار في اللفظ قبله. وهذا عكس ما يرد في حذف المتصل به الضميرُ، كما سنذكر بعد.

وقد اعترض أبو حيان هذه الزيادة لـ «كان» الرافعة للاسم والناصبة للخبر، وهي في أول الجملة، وزعم أن ذلك لم يذهب إليه أحد، فهو تفسير معنى لا توجيه إعراب، وتابعه السمين الحلبي، وزاد أنه قول مرجوح أو غلط.

والحق أن ما جاء عن ابن عباس في الآية الثانية هو تأويل نحوي للحديث الشريف: «إنَّكُم تُتِمُّونَ سَبعِينَ[3] أُمّةً، أنتُم خَيرُها وأكرَمُها علَى اللهِ»، فما جاء في الآية الأُولى مبنيّ عليه أيضًا.

وليست «كان» هنا رافعة ناصبة، وإنما أصل التركيب في الآية «أنتم خيرَ أُمّة» مبتدأ والخبر محذوف تقديره: كائنون، وخيرَ: حال من الضمير المستتر في الخبر، كما قيل في: إنّ حراسنا أسدًا، وكأنّ أُذنَيه قادِمةً، ولعلّ أباك منطلقًا، ويا ليت أيامَ الشباب رَواجعا.

فلما دخلت «كان» الزائدة على الضمير المنفصل صار متصلًا، كما في قولنا: كيفَ بكم؟ وناهيكَ به! ورُبَّه رجلًا، ولولاكُم، وليس إلّاك

---

(١) الآية ١١٠ من سورة آل عمران. وانظر البحر ٣: ٢٨ وتفسير القرطبي ٤: ١٧٠.

(٢) المحرر الوجيز ١: ٢٢٠ وتفسير القرطبي ٢: ١٥٦ ـ وفيه أن الكاف زائدة ـ والبحر ١: ٤٢٣.

(٣) سنن الترمذي ٨: ١٨٣ تحت الرقم ٣٠٠٤ ـ وفي المطبوعة «سبعون» خطأ فاحش ـ والمسند ٥: ٥ وتفسير ابن كثير ١: ٣٧٠ وتفسير القرطبي ٤: ١٧٠.

هُمامٌ، وكفى به عالمًا! وكما ينفصل الضمير إذا حذف الفعل قبله في الشرط، نحو: إذا أنت أكرمت، وإن أنتم رحلتم، ومن أنا أُصاحبْه، ومتى أنت تجتهدْ...

ثم إن زيادة «كان» في الآية أوّلًا لها نظير عند النحاة، إذ حملوا عليها نحو[1]: ﴿كَيفَ نُكَلِّمُ مَن كانَ في المَهدِ صَبِيًّا﴾؟ ﴿واذكُرُوا إذ كُنتُم قَلِيلًا﴾،[2] حيث جاء في آية أُخرى: ﴿واذكُرُوا إذ أنتُم قَلِيلٌ﴾.[3] أضف إلى هذا أنه قد يعمل العامل وهو زائد، لأن الزيادة لمقصَد بياني لا تُنافي العمل الإعرابي.[4] وعلى كل حال، ترى أن ما جاء عن ابن عباس هنا هو سائغ وصحيح.

والقسَم كثيرًا ما يُحذف فعله في التركيب، بل إنه ليجب حذفه حين يكون بالواو. فقد عرض ابن عباس لأمثال هذا مرارًا، ومنه أن[5]: ﴿والسَّماءِ والطّارِقِ﴾ قال عنه: أقسَم الله بالسماء والطارق. وكلُّ شيء طرقك فهو طارق.[6] فالجار والمجرور الأولان متعلقان بالفعل المحذوف، والثانيان معطوفان عليهما في محل نصب ولا يعلقان، إذ شبه الجملة هي في محل نصب أصلًا.

وقد كان لابن عباس ما هو أبعد من هذا، في إعراب المفردات،

---

(١) الآية ٢٩ من سورة مريم.

(٢) الآية ٨٦ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٢٦ من سورة الأنفال. وانظر تفسير القرطبي ٤: ١٧٠ ـ ١٧١.

(٤) انظر الدر المصون ٢: ٥١٧ و٣: ٣٤٩.

(٥) الآية ١ من سورة الطارق.

(٦) الدر المنثور ٦: ٣٣٥ وتنوير المقباس ٦: ٢٥٧.

إذ يعرض بعض المصطلحات النحوية البلاغية. فقد جاء عنه في[1]: ﴿إيّاكَ نَعبُدُ﴾ التعبير عما يتضمنه تقديم المفعول من القصر،[2] حين فسّره بأن معناه: لا نعبدُ غيرَك.[3] فالقصر أو الحصر هو المراد بهذا السياق، لتكون عبادة المؤمن لله وحده.

بل إنه، عندما وقف على الآية المباركة[4]: ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾، قال: «إن الله ـ تبارك اسمه ـ أنزل القرآن بلغة كل حيّ من أحياء العرب، فنزلت هذه الآية بلغة بني الحارث بن كعب، لأنهم يجعلون المثنى بالألف في كل وجه مرفوعًا. فيقولون: رأيت الرجُلانِ، ومررت بالرجُلانِ، وأتاني الرجُلانِ.

وإنما صار كذلك لأن الألف أخفُّ بنات المدّ. قال الشاعر:

إنَّ لسَلمَى، عِندَنا، دَيوانا أخزَى فُلانًا، وابنَهُ فُلانا
أعرِفُ منها الجِيدَ، والعَينانا ومُقلَتانِ، أشبَها ظَبيانا

رفعَ المثنى في كل وجه، وقال: العينانا، فنصب نون الاثنين، لأنه جعل النون حرفًا ليّنًا، فصرفها إلى النصب».[5]

وهو هنا يطوّف بنا في القبائل ولهجاتها، ليرينا الأسلوب الذي تميزت به بعض الفئات العربية، في التعبير بالمثنى، ويوضح الحكم الوارد من خلال ذلك، ويستدل عليه بالشاهد، ثم يفسر ما جاء فيه بأنه

---

(١) الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٢) تفسير الطبري ١ : ١٧٥ والدر المنثور ١ : ١٤ وتنوير المقباس ١ : ٤.

(٣) تفسير الآلوسي ١ : ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٤) الآية ٦٣ من سورة طه.

(٥) الجمل في النحو للخليل بن أحمد ص ١٥٧ ـ ١٥٨. والأبيات رواها أبو زيد قائلًا: وأنشدني المفضل لرجل من بني ضبة، هلك منذ أكثرَ من مائة سنة. النوادر ص ١٥.

رفع، أي: فتح ظاهر للفم، نهوض واسع بشكل جهاز النطق، لترتفع الشفة العليا عن السفلى، وكذلك ما يتبعها من الفم. وأخيرًا يذكر فتح نون التثنية، لأنها كالياء حرف اللين في طرف الكلمة.

في العهد الأمويّ:

عندما نحط رحالنا في أيام هذا العهد، نلقى عددًا وافرًا من العلماء الذين ساهموا في التحليل النحوي للآي الكريمة، فنرافقهم وإن امتدت حياة بعضهم إلى منتصف القرن الثاني، لأنهم من المخضرمين في العصرين، ونضجهم وعطاؤهم العلميان كانا أيام بني أمية، ثم جاء بعدهم أصحابهم وتلاميذهم كالخليل ويونس والأخفش الأكبر وخلف وسيبويه والكسائي، وهم الذين يبدأ تاريخ النحو بهم عند معظم الدارسين البائسين المعاصرين لنا.

فنحن نتابع ما غفل عنه هؤلاء البائسون، ونتقرى الإجراءات النحوية بين الطبقة المتقدمة، لنتلمس ثمار ما غرسته البذور القديمة الأُولى في صدر الإسلام. وهنا نجد عالَمًا واسعًا من المدارسة النحوية في القرآن الكريم، وجذورًا متشعبة متأصلة في مِساحات شاسعة، تمثل تتبع النحاة للمسائل بدقة واستقصاء.

١ ـ وأول ما يلقانا، مما صادفَنا في المصادر التراثية، أن **الربيع بن خُثيم** ـ وهو من تلاميذ ابن مسعود توفي قبل سنة ٩٠ ـ يذكر في إعراب[١]: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيها بَردًا ولا شَرابًا، إلّا حَمِيمًا وغَسّاقًا﴾ قوله:

(١) الآيتان ٢٤ و ٢٥ من سورة النبأ.

فاستثنى من الشرابِ الحميمَ، ومن البرد غسّاقًا.[1] وعلى هذا فالمستثنى الأول هو من المستثنى منه الثاني، والمستثنى الثاني هو من المستثنى منه الأول، على غرار ما يكون في الكلام، حين ترد حالان من متواليين: رأيتُ الناقةَ هابطةً مُصعِدًا.

٢ - ومن زملاء الربيعِ **أنسُ بن مالك (ت ٩٣)**، وهو يظاهر ابن عباس في تعيين دراية الآية التاسعة من سورة الأحقاف، بأنها تعني ما في الآخرة.[2]

٣ - ثم نرى الحجّاج بن يوسف (ت ٩٥) قد سأل **يحيى بن يَعمَر**: أتجدني ألحنُ؟ فقال: الأمير أجلّ من ذلك. فقال: عزمتُ عليك إلّا أخبرتَني. فقال: نعم. فقال: في أيِّ شيء؟ فقال: في القرآن. فقال: ويلَكَ. ذلك أقبحُ بي. في أيِّ آية؟ قال: سمعتُك تقرأ[3]: ﴿قُلْ: إن كانَ آباؤُكُم﴾ إلى أن انتهيتَ إلى ﴿أحَبَّ﴾ فرفعتَها. فقال: إذن لا تسمعَني ألحنُ بعدها. فنفاه إلى خُراسان.[4]

ذلك لأن «أحبَّ» في هذه الآية المباركة هو خبر «كان» في القراءات الصحيحة الموثقة. فتلحين يحيى إياه «ليس من جهة العربية، وإنما هو لمخافة إجماع القُرّاء النَّقَلة. وإلّا فهو جائز في علم العربية، على أن يضمر في (كان) ضمير الشأن، ويُلزِم ما بعدها بالابتداء والخبر، وتكون الجملة

---

(١) تفسير الطبري ٣٠: ١٣.

(٢) البحر ٨: ٥٧.

(٣) الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٤) الدر المصون ٦: ٣٣ - ٣٤. وانظر طبقات فحول الشعراء ص ١٣.

في موضع نصب، على أنها خبر: كان».[1] فالوصف هنا باللحن مجاز، والمراد به مخالفة السماع بالقياس، وهو ما لا يجوز في القراءات القرآنية.

٤ ـ أما تلميذ ابن عباس، وهو **أبو سنان** ولعله يزيد بن أُمية الدؤلي، فيرى أن الاستثناء في[2]: ﴿خالِدِينَ فِيها، ما دامَتِ السَّماواتُ والأرضُ، إلّا ما شاءَ رَبُّكَ﴾ هو استثناء من أهل التوحيد.[3]

٥ ـ وكذلك قول **مجاهد بن جبر (ت ١٠٣)**، وهو تلميذ لابن عباس أيضًا، أخذ عنه التفسير، وقرأ القرآن عليه ٣٠ ختمة، من جملتها ٣ مرات، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ ولذلك كثرت عنه الروايات في الخدمة القرآنية، وكانت له أقوال غفيرة في إجراءات الإعراب، وكثير منها تَرداد أو توليد لما كان من شيخه.

فهو يظاهره في قراءة[4]: ﴿فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ﴾، وفي تقدير الإعراب: الحقُّ منّي وأقول الحقَّ. فينصب الثاني بوقوع الفعل عليه.[5] وعن آية «الأرحام» ذكر أن التقدير: «اتقوا الأرحامَ أن تقطعوها»، بعطف الاسم المنصوب[6] على لفظ الجلالة، مع زيادة بيان المراد من التقوى.

وفي كتمان الحق من الآية الثانية والأربعين في سورة البقرة، يورد

(١) البحر والنهر الماد ٥: ٢٢ ـ ٢٣.
(٢) الآية ١٠٧ من سورة هود.
(٣) تفسير الطبري ١٥: ١٠٥ وتفسير القرطبي ٩: ٩٩.
(٤) الآية ٨٤ من سورة ص.
(٥) معاني القرآن ١: ١٥٥.
(٦) تفسير الطبري ٧: ٥٢٢.

تقدير النهي أيضًا،[1] كما جاء عن شيخه ابن عباس. ويذكر أن «هَيتَ» كلمة عربية، يدعون بها، أي: هَلُمَّ لكَ،[2] وأن اسم «كانت» في[3]: ﴿وإنْ كانَت لَكَبِيرةً إلّا علَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ مضمر يعود على التَّوِلية عن البيت المقدّس إلى الكعبة.[4]

وفي مسألة الضمائر، يقف عند قول الله، عز وجل[5]: ﴿خُلِقَ مِن ماءٍ دافِقٍ، يَخرُجُ مِن بَينِ الصُّلبِ والتَّرائبِ. إنَّهُ علَى رَجعِهِ لَقادِرٌ﴾، حيث يكون الضمير المتصل في «رجعه» كثير الاحتمالات لدى المفسرين لتعيينه ومرجعه، فيقول مجاهد في تحديد ذلك موضحًا: إنه على ردّ الماء إلى الإحليل لقادرٌ.[6] وكذلك يكون حال الفعل الأخير في[7]: ﴿فأمّا مَن أعطَى واتَّقَى﴾، فيقدّر مجاهد أن مفعوله هو كما يلي: اتقَى البخلَ.[8]

والاسم المنصوب بعد القول، من الآية المباركة[9]: ﴿ولَقَد جاءت رُسُلُنا إبراهِيمَ بالبُشرَى، قالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ﴾، يحتمل غير وجه من الإعراب. ولذا يرِد عن مجاهد أن «سلامًا» حكاية لمعنى ما قالوا لا

(١) تفسير الطبري ١: ٥٧٠.
(٢) تفسير مجاهد ص ٣١٣.
(٣) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.
(٤) البحر ١: ٤٢٥.
(٥) الآيات ٦ ـ ٨ من سورة الطارق.
(٦) معاني القرآن ٣: ٢٥٥ وتفسير الرازي ١١: ١٢١.
(٧) الآية ٥ من سورة الليل.
(٨) البحر ٨: ٤٨٣.
(٩) الآية ٦٩ من سورة هود.

حكاية للفظهم.[1]

وإذا كان الخبر موجزًا، بحذف الزمن المعيّن له والمقصد الذي يحققه، فإنه يقتضي في التحليل ما يساعد على البيان. ومن هذا أن الكافر يقول يوم القيامة[2]:﴿رَبِّ، لِمَ حَشَرتَنِي أعمَى، وقَد كُنتُ بَصِيرًا﴾؟ فيعلق عليه مجاهد بأن الكافر يقول: لِمَ حَشَرتَنِي أعمَى لا حُجّة لي، وكنتُ عالمًا بحُجّتي بصيرًا بها، أُحاجُّ عن نفسي في الدنيا؟[3]

وربما حمل التعبير تصرفًا ضمن السياق، لمراعاة الفواصل ورؤوس الآيات، كما جاء في النظم الكريم[4]: ﴿ولَولا كَلِمةٌ سَبَقَت مِن رَبِّكَ لَكانَ لِزامًا، وأجَلٌ مُسَمًّى﴾، إذ جرى ما عبّر عنه مجاهد،[5] بأنه فيه تقديم وتأخير، يقول: لَولا كَلِمةٌ سَبَقَت مِن رَبِّكَ وأجَلٌ مُسَمًّى لَكان لِزامًا.

ومن هذا القبيل ما ورد على لسان إبليس، من القول[6]:﴿ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِن بَينِ أيدِيهِم ومِن خَلفِهِم، وعَن أيمانِهِم وعَن شَمائِلِهِم﴾، فيه أيضًا تقديم وتأخير، والتقدير: لآتينهم من بين أيديهم وعن أيمانهم حيث ينظرون، ومن خلفهم وعن شمائلهم من حيث لا ينظرون.[7]

أما القول المبارك: ﴿لَكُم فِيها مَنافِعُ إلَى أجَلٍ مُسَمًّى، ثُمَّ مَحِلُّها

---

(١) تفسير الآلوسي ١٢: ٩٣ والمحرر الوجيز ٣: ١٨٧ والبحر ٥: ٢٤١.

(٢) الآية ١٢٥ من سورة طه.

(٣) الدر المنثور ٤: ٣١٢ والبحر ٦: ٢٨٧ وتفسير مجاهد ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٤) الآية ١٢٩ من سورة طه.

(٥) تفسير مجاهد ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٦) الآية ١٧ من سورة الأعراف.

(٧) إعراب القرآن للباقولي ص ٧٢٢.

إِلَى البَيتِ العَتِيقِ﴾[1] فليس فيه تقديم ولا تأخير، لأن المراد: ثم محِلّ البدن والهدايا إلى البيت العتيق إلى أرض الحرم.[2]

والحكم العام يُخرَج منه بعض من عمّهم، فيقتضي بيان ذلك بالاستثناء، كالذي في الآيات الكريمة[3]: ﴿والعَصرِ، إنَّ الإنسانَ لَفي خُسرٍ، إلّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، إذ يعلق مجاهد على الأولى بأنه يعني: لفي ضلال. ثم استثنى فقال: إلّا مَن آمَنَ.[4]

وقد يحتاج الأمر إلى تعيين نوع الاستثناء، كأن يُتبع قولَ الله، جل وعلا[5]: ﴿ثُمَّ رَدَدناهُ أسفَلَ سافِلِينَ، إلّا الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ فلَهُم أجرٌ غَيرُ مَمنُونٍ﴾، بما يلي: ثم استثنى استثناء متصلًا.[6]

والمحذوف من الأدوات يُذكر لتتضح الدلالات النحوية، وعلاقة الكلمات بعضها ببعض في النص الكريم، إذ ترى في الآية المباركة: ﴿ذُرِّيّةَ مَن حَمَلْنا مَعَ نُوحٍ﴾،[7] اسمًا منصوبًا يتطلب تعيين وجه النصب فيه، لاحتماله البدل من اسم متقدم، والمفعولية لفعل سابق، والنداء، فيقول مجاهد عن الذرية: هذا نداء. يعني: يا ذرّيّةَ مَن حملنا.[8]

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الحج.

(٢) إعراب القرآن للباقولي ص ٧٣٢.

(٣) الآيات ١ ـ ٣ من سورة العصر.

(٤) تفسير مجاهد ص ٧٨٠.

(٥) الآيتان ٥ و٦ من سورة التين.

(٦) البحر ٨: ٤٩٠.

(٧) الآية ٣ من سورة الإسراء. وانظر الدر المصون ٧: ٣١٠ ـ ٣١١.

(٨) تفسير البغوي ٣: ٩٧ وتفسير القرطبي ١٠: ٢١٣ وفتح القدير ٣: ٢٩٥. وانظر مجمع البيان ٦: ١٧٠ ومناهج المفسرين ص ٥٢.

والعطف قد يرد فيه التباس يُشكل أمره، كالذي في قول الله، سبحانه وتعالى[(١)]: ﴿أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً، فسالَتْ أودِيةٌ بقَدَرِها، فاحتَمَلَ السَّيلُ زَبَدًا رابِيًا، ومِمّا يُوقِدُونَ علَيهِ في النّارِ ابتِغاءَ حِليةٍ أو مَتاعٍ زَبَدٌ مِثلُهُ﴾.

فقد يُتوهَّم أن يكون العطف للجار والمجرور «ممّا» على نظيريهما قبل، فهو من العطف بين أشباه الجمل، أي: المفردات. غير أن مجاهداً يحول دون ذلك بجعله للجمل، إذ يقول: انقضى الكلام، ثم استقبل فقال: ومِمّا يُوقِدُونَ علَيهِ في النّارِ ابتِغاءَ حِليةٍ أو مَتاعٍ زَبَدٌ مِثلُهُ.[(٢)]

وعندما يتحصل في العطف ما يحتاج إلى بيان، يورد معه ما يوضحه. فالظاهر في قول المولى، عز وجل[(٣)]: ﴿حَسبُكَ اللهُ ومَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤمِنينَ﴾، كما قال أبو حيان رفعُ «مَن» على ما قبله. ولهذا قال مجاهد: يقول: حسبك اللهُ والمؤمنون.[(٤)]

٦ ـ كذلك شأن الوصف يحتمل غير وجه. ففي «المبين»، من الآية المباركة: ﴿ولَقَد رآهُ بالأُفُقِ المُبِينِ﴾،[(٥)] قولان: أحدهما أنه صفة لمن رآه، أي: للرسول الكريم في الآية ١٩، قاله مجاهد. والثاني أنه صفة للأفق،[(٦)] قاله **الربيع بن أنس (ت ١٤٠)**.

---

(١) الآية ١٧ من سورة الرعد.

(٢) الدر المنثور ٤: ٥٥.

(٣) الآية ٦٤ من سورة الأنفال.

(٤) الدر المنثور ٣: ٣٠٠. وانظر البحر ٤: ٥١٥.

(٥) الآية ٢٣ من سورة التكوير.

(٦) تفسير القرطبي ١٩: ٢٤٠.

٧ ـ أما **الشعبي** عامر بن شراحيل (ت ١٠٣) فجعل «مَن» بعد العطف بالواو في محل جر، على حذف المضاف «حسبُ» بدلالة ما قبله، حين أوّل معنى الآية: حسبك اللهُ وحسبُ مَن اتبعك.(١) وهو كقول الشاعر:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امرأً ونارٍ، تَوَقَّدُ بالليل، نارا؟

التقدير: وكلَّ نارٍ.

ذكر ابن عطية هذا التوجيه، وزعم أن «مَن» بتأويل الشعبي هي في محل نصب عطفًا على موضع الكاف، لأن موضعها نصب على المعنى لـ «يكفيك» التي سدّت «حسبك» مسدَّها. وتعقبه أبو حيان بأن الكاف من «حسبك» مضاف إليها إضافةً حقيقية، ليست في محل نصب، لأن «حسب» ليس مصدرًا ولا اسم فاعل. إلّا إن قيل: عطفَ على التوهم، كأنه توهم أنه قيل: يكفيك اللهُ أو كفاك اللهُ. لكن الحمل على التوهم لا ينقاس، كما قال أبو حيان، فلا يُحمل عليه القرآن، ما وُجدَت مندوحة عنه.

وزعمَ ابن عطية أيضًا أن حذف المضاف مكروه بابه ضرورة الشعر، فتعقبه أبو حيان، بأنه ليس بمكروه ولا ضرورة، وقد أجازه سيبويه(٢) في الكلام، وخرّج عليه البيت المذكور قبل وغيره من الكلام الفصيح.

قلت: ونفي أبي حيان المصدرية عن «حسب» ليس من الصواب، لأن «حسب» هو اسم مصدر للفعل: أحسَبَ يُحسِبُ، كالمصدر حقًّا ويفيد المبالغة، فيستعمل بمعنى اسم الفاعل لتوكيد هذه المبالغة. وهو هنا مضاف إلى مفعوله في المعنى، وإضافته لفظية غير حقيقة، والتقدير:

---

(١) البحر ٤: ٥١٥ ـ ٥١٦ والمحرر الوجيز ٢: ٥٤٩.

(٢) الكتاب ١: ٣٣.

مُحسِبٌ إيّاكَ اللهُ، أي: كافٍ إياك.[1] وعلى هذا فإن قول ابن عطية والشعبي لا اعتراض عليه.

٨ ـ **والضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥)** يذكر في الآية الشريفة[2]: ﴿خالِدِين فِيها، ما دامَتِ السَّماواتُ والأرضُ، إلّا ما شاءَ رَبُّكَ﴾ أن الاستثناء لقوم يخرجون من النار فيدخلون الجنة، فهم الذين استثنى لهم،[3] وفي الآية الكريمة[4]: ﴿وكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ﴾ أن الضمير المرفوع هو للأشياع.[5]

٩ ـ ثم يلقانا **الحسن بن يسار البصري (ت ١١٠)** بتوجيهات نحوية غفيرة، منها ما هو خاص بإعراب المفردات. وهكذا تراه يورد القول الكريم: ﴿وآتاكُم مِن كُلِّ ما سألتُمُوهُ﴾،[6] ليبين أن «ما» فيه هي اسم موصول، بقوله: من كلِّ الذي سألتموه.[7] ويحلل لفظ[8]: ﴿يس﴾ على أنه مكوّن من حرف نداء واسم منادًى، فيقول في ذلك: يس: يا رَجُلُ. وهو [أي: س] في العربية بمنزلة حرف الهجاء.[9]

---

(١) انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٠٤.
(٢) الآية ١٠٧ من سورة هود.
(٣) تفسير الطبري ١٥: ٤٨٣.
(٤) الآية ٥٢ من سورة القمر.
(٥) تفسير الآلوسي ٢٧: ١٤٥.
(٦) الآية ٣٤ من سورة إبراهيم.
(٧) تفسير الطبري ١٣: ٢٢٦.
(٨) الآية ١ من سورة يس.
(٩) الدر المنثور ٥: ٢٥٨ ومعاني القرآن ٢: ٣٧١.

فإن كان في القراءة ما اختلف فيه التوقيف النبوي روى ما تلقاه عن شيوخه، وذكر توجيهه الإعرابي. فهو يقرأ الآية المباركة[1]: ﴿وإن كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾ كما رأيتَ، ثم يذكر أنّ «إن»: نافية، وكان: تامّة. والمعنى أنه ما كان لِتزول منه الشرائع والنبوّات، وأقدار الله التي هي كالجبال في ثبوتها وقوّتها.[2]

وقد استشكل أبو حيان هذا التوجيه، لأنه يعارض القراءات التي تعظّم مكرَهم بتحقيره، وأجازه على نقص «كان» واللام لام الجحود، وذكر عن الزمخشري وابن عطية أنه يكون المعنى للتعظيم، بما أجاز وفسر. وتعقبه الشِّهاب بما يزيل الإشكال المذكور.

وذُكر عن الحسن أيضًا أنه قرأ[3]: ﴿واجعَلْ لِي وَزِيرًا مِن أهلِي، هارُونَ أخِي، أشدُدْ بِهِ أزرِي﴾، بجزم الفعل الثاني جزاءً للدعاء «اجعل لي»، ﴿وأُشرِكْهُ في أمرِي﴾ بضم الألف في «أُشركه» لأنها فعل لموسى.[4] فهو الذي يقوم بهذا مع أخيه.

وفي التعليق على النظم الكريم[5]: ﴿قُلْ: إنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أحَدٌ، ولَن أجِدَ مِن دُونِهِ مُلتَحَدًا، إلّا بلاغًا مِنَ اللهِ ورِسالاتِهِ﴾ قال: «إلّا بلاغًا»: هو استثناء منقطع، أي: لن يجيرني أحدٌ، لكن إن بلّغتُ رحِمني ربي.[6] فجعله من الاستدراك المحقَّق.

---

(١) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم.

(٢) البحر ٥: ٤٣٨ والمحرر ٣: ٣٤٦ وتفسير الآلوسي ١٣: ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٣) الآيات ٢٩ ـ ٣٢من سورة طه.

(٤) معاني القرآن ٢: ١٧٨.

(٥) الآيتان ٢٢ و٢٣ من سورة الجن.

(٦) البحر ٨: ٣٥٤.

وكان يقرأ[١]: ﴿ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ إلّا امرأتُكَ﴾، يرفع «امرأة» بعطفها على «أحد»، أي: لا يلتفت منكم أحدٌ إلّا امرأتُك.[٢] والعطف هنا مصطلح جرى عليه الأخفش وأبو عبيدة وبعض الكوفيين، إذ يجعلون «إلّا» في مثال هذا حرف عطف.

والمعطوف عند غيرهم ههنا يراد به البدل، يعني أن امرأة: بدل من «أحد» مرفوع بالبدلية، وإلّا: حرف استثناء ملغًى. والأولى أن هذا الاستثناء منقطع للاستدراك والتحقيق، و«إلّا» ليست ملغاة، وامرأة: مبتدأ خبره جملة صغرى: إنه مصيبها ما أصابهم. والجملة الكبرى كلها بعد «إلّا»: في محل نصب مستثنًى.

والخلاف المشهور في آخر[٣]: ﴿والَّذِينَ يَرمُونَ المُحصَناتِ، ثُمَّ لَم يأتُوا بأربَعةِ شُهَداءَ، فاجلِدُوهُم ثَمانِينَ جَلدةً، ولا تَقبَلُوا لَهُم شَهادةً أبَدًا، وأُولئكَ هُمُ الفاسِقُونَ، إلّا الَّذِينَ تابُوا مِن بَعدِ ذلِك وأصلَحُوا﴾، قال فيه الحسن البصري: «إن هذا الاستثناء يعود إلى جملة الحكم بالفسق، لا إلى جملة عدم قبول الشهادة. فيرتفع بالتوبة عن القاذف وصف الفسق، ولا تُقبل شهادته أبدًا».[٤]

وقد عبر بالاستثناء في غير موطن من تفسيره أيضًا.[٥] ومن الاستثناء: ﴿ثُمَّ رَدَدناهُ أسفَلَ سافِلِينَ، إلّا الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ فلَهُم أجرٌ

---

(١) الآية ٨١ من سورة هود.

(٢) معاني القرآن ٢: ٢٤. وانظر البحر ٥: ٢٤٨ ـ ٢٤٩ والدر المصون ٦: ٣٦٥ ـ ٣٦٩ والمغني ص ٧٦ وحاشية الدسوقي ١: ٧٨ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٨٢٩.

(٣) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النور.

(٤) تفسير الحسن البصري ٢: ١٥٤.

(٥) انظر تفسير الحسن البصري ٢: ١٥٦ و ١٨٢ ـ ١٨٣.

غَيرُ مَمنُونٍ﴾،[1] قال عنه الحسن: أسفل سافلين: في النار على كفره. ثم استثنى استثناء متصلًا.[2]

فإن كان في الضمير إشكال يقتضي تعيين العائد عليه، كقول الله - عز وجل - في شأن عيسى عليه السلام[3]: ﴿وإن مِن أهلِ الكِتابِ إلّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبلَ مَوتِهِ﴾، فإنه يقول عن «موته»: «الهاء ترجع إلى المؤمن»، وعن «به»: «الهاء ترجع إلى عيسى».[4]

ومن هذا القبيل أن هاء الضمير، في الآية المباركة[5]: ﴿إلّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُم عَذابًا أَلِيمًا، ويَستَبدِلْ قَومًا غَيرَكُم، ولا تَضُرُّوهُ شَيئًا﴾، ترجع إلى الله، كما يقول الحسن، والمعنى: لا تضروه بترك النفير.[6] فالتقصير في الجهاد للأعداء، أو عدم القيام به، ينعكس على أصحابه بالذلة والهوان والحسرات المتواصلة.

وكذلك ما جاء في النظم الكريم[7]: ﴿وقالُوا: لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُم، ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُواعًا ولا يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسرًا. وقَد أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾، فقال الحسن: وقَد أَضَلُّوا، أي: الأصنامُ، عاد الضمير عليها، كما يعود على العقلاء، كقوله تعالى: ﴿رَبِّ، إنَّهُنَّ أَضلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النّاسِ﴾.[8]

---

(١) الآيتان ٥ و٦ من سورة التين.

(٢) البحر ٨: ٤٩٠.

(٣) الآية ١٥٩ من سورةالنساء.

(٤) تفسير الحسن البصري ١: ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

(٥) الآية ٣٩ من سورة التوبة.

(٦) تفسير الحسن البصري ١: ٣٥٧.

(٧) الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة نوح.

(٨) الآية ٣٦ من سورة إبراهيم والبحر ٨: ٣٥٤.

وعندما وقف صاحبنا الحسن البصري على قول المولى، جل ثناؤه[1]: ﴿ولَو فَتَحْنا علَيهِم بابًا مِنَ السَّماءِ، فظَلُّوا فِيهِ يَعرُجُونَ، لَقالُوا: إنَّما سُكِّرَت أبصارُنا﴾، ذكر أن ضمير الجمع هو للمقتَرِحين.[2] يعني المشركين الذين يطلبون المعجزات من النبي، إحراجًا وتعنتًا ومكابرة.

ثم إذا كان في المعطوف ما يحتاج إلى بيان أورد معه ما يوضحه، كالذي في قول الله، جل وعلا[3]: ﴿حَسبُكَ اللهُ ومَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ المُؤمِنِينَ﴾. فالظاهر، كما قال أبو حيان، رفعُ «مَن» على ما قبله. وعلى هذا فسّره الحسن، أي: حسبك اللهُ والمؤمنون.[4]

١٠- وفي توجيه «هَيتَ لكَ» جاء عن الحسن أنه قال: «هلمَّ لك».[5] يعني أن هيت: اسمُ فعلِ أمرٍ. وكذلك ما جاء عن **عكرمة** (ت ١٠٧) وآخرين. فالاسم مبني على الفتح، وفاعله مضمر يعود على المخاطب، وبعده جملة اسمية استئنافية، كما ذكرنا من قبل.

وقد يكون في العبارة قول لم يظهر الفعل العامل فيه، نحو[6]: ﴿لَها ما كَسَبَتْ وعلَيها ما اكتَسَبَت. رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا، إن نَسِينا أو أخطأنا﴾. فالدعاء بعد الخبر يقتضي ما يناسبه من الفعل ليتضح المعنى. ورُوي عن الحسن أن هذا على تقدير الأمر، أي: قولوا في دعائكم

---

(١) الآيتان ١٤ و ١٥ من سورة الحجر.

(٢) تفسير الآلوسي ١٤: ١٩. يعني المشركين الذين كانوا يقترحون المعجزات.

(٣) الآية ٦٤ من سورة الأنفال.

(٤) البحر ٤: ٥١٥.

(٥) تفسير الطبري ١٦: ٢٦ وتفسير ابن كثير ٢: ٤٥٥.

(٦) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

ذلك.[1] ومن ثَمّ فإن ما جاء من الدعاء هو في محل نصب مفعول به على الحكاية للفعل المقدر. فالمحذوف هنا جملة تامة.

وربما كان الحذف لحرف معنى أو أكثر، وبتقدير ذلك يلتئم المعنى والإعراب. فقول المولى، تبارك وتعالى[2]: ﴿وذَكِّرْ بِهِ، أن تُبسَلَ نَفسٌ بما كَسَبَت﴾، يتبادر إلى الذهن منه أنّ المصدر المؤول في محل نصب للفعل قبله، ولكن الحسن يدفع ذلك بأن التقدير: «لئلّا تُبسَل».[3] يعني أنّ المصدر قبله حرف جر محذوف، وبعد «أن» تقدر «لا» النافيةُ، كما سيرد عن الكوفيين في تاريخ النحو. فالمصدر في محل نصب بنزع الخافض، على ما قال هؤلاء.

١١ - ويلي الحسنَ في التاريخ **قتادةُ بن دِعامة** السدوسي (ت ١١٧)، حيث نجد له مقولات في الإعراب. فوصف المنافقين[4]: ﴿يَجعَلُونَ أصابِعَهُم في آذانِهِم، مِنَ الصَّواعِقِ، حَذَرَ المَوتِ﴾ كان يتأول منه «حذر الموت» بقوله: حذرًا من الموت.[5] يعني أنه مفعول لأجله يفيد السببية منصوب، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله في المعنى.

وروي عنه أن الظرف «أربعين» في قول الله، تعالى[6]: ﴿فإنَّها مُحَرَّمَةٌ عليَهِم، أربَعِينَ سَنةً يَتِيهُونَ في الأرضِ﴾ متعلق بـ «يتيهون».[7]

---

(١) تفسير الآلوسي ٣: ١١٣. وانظر البحر ٢: ٣٦٧ ـ ٣٧٠.
(٢) الآية ٧٠ من سورة الأنعام.
(٣) تفسير الحسن البصري ١: ٣٣٩.
(٤) الآية ١٩ من سورة البقرة.
(٥) تفسير الطبري ١: ٣٥٤.
(٦) الآية ٢٦ من سورة المائدة.
(٧) تفسير الآلوسي ٦: ١٠٩.

وهذا يقتضي أن مدة الضياع في التيه كانت ٤٠ سنة، لا مدة التحريم عليهم للمدينة المذكورة قبل.

وحينما يعرض لوصف النبي ـ عليه السلام ـ في الكتاب الكريم[١]: ﴿عَزِيزٌ عليَهِ ما عَنِتُّم﴾، يتأول «ما» منه بالمصدرية، ويقدر ذلك كما يلي: عزيز عليه عنتُ مؤمنكم.[٢]

وذكر أبو جعفر الطبري أن «ما»، في هذه الآية المباركة[٣]: ﴿فبِما رَحمةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُم﴾، هي صلة، ثم روى عن قتادة أنه كان يقول في تأويل ذلك: فبرحمة من الله لنتَ لهم.[٤] ومن هذا تجد أن مفهوم الصلة هو زيادة حرف الجر لإفادة التوكيد.

والمفعول المحذوف للفعل الثاني من قول المولى، عز وجل[٥]: ﴿فأمّا مَن أعطَى واتَّقَى﴾، فيعينه بقوله: اتقى ما نُهي عنه.[٦] والزمن الذي هو قيد لنفي الدراية، في[٧]: ﴿وما أدرِي: ما يُفعَلُ بي ولا بكُم﴾؟ يحدده بأنه يراد به ما في الآخرة.[٨]

والمراد بـ «إلّا»، مما جاء في الكتاب العزيز[٩] : ﴿ثُمَّ رَدَدناهُ أسفَلَ

---

(١) الآية ١٢٦ من سورة التوبة.

(٢) تفسير الطبري ١٤ : ٥٨٦.

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) تفسير الطبري ٧: ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٥) الآية ٥ من سورة الليل.

(٦) البحر ٨: ٤٨٣.

(٧) الآية ٩ من سورة الأحقاف.

(٨) البحر المحيط ٨: ٥٧.

(٩) الآيتان ٥ و٦ من سورة التين.

سافِلِينَ، إلّا الَّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ فلَهُم أجرٌ غَيرُ مَمنُونٍ﴾، هو الاستثناء المتصل.[1] فالذين: مستثنى من ردّ الكافرين أسفل خلقًا وتركيبًا، أي: أقبحَ من خلقهم وأشوهَه صورة، في النار لكفرهم.

هذا في حين أن «إلّا» مما في الموطن الآخر من ذلك الكتاب[2]: ﴿قَد كانَت لَكُم أُسْوةٌ حَسَنةٌ في إبراهِيمَ... إلّا قولَ إبراهِيمَ لأبِيهِ: لأستَغفِرَنَّ لَكَ﴾ منقطع، وهو استثناء من: أُسوة، لأنها بمعنى الاقتداء،[3] وقول إبراهيم هنا ليس مما يُقتدى به، إذ هو موجَّه إلى كافر لا يكون له استغفار.

وقرأ «خالصة» من الآية المباركة[4]: ﴿ما في بُطُونِ هذِهِ الأنعامِ خالِصةً لِذُكُورِنا﴾ بالنصب، وخُرّج ذلك على أنه مصدر مؤكّد للاستقرار الذي يتعلق به الجار والمجرور: في بطون، وخبر المبتدأ «ما» هو: لذكورنا.[5] يعني أن الجار والمجرور «لذكور» متعلقان بالخبر المحذوف.

وضمير الجماعة المجرور في[6]: ﴿ولَو رَدُّوهُ إلَى الرَّسُولِ وإلَى أُولِي الأمرِ مِنهُم﴾ يعيده على الصحابة - رضي الله عنهم -[7] والمرفوع في[8]: ﴿وكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ﴾ يرده إلى الأشياع.[9]

---

(١) البحر ٨: ٤٩٠. وانظر الدر المصون ١١: ٥٢.
(٢) الآية ٤ من سورة الممتحنة.
(٣) تفسير الآلوسي ٢٨: ١٠٤.
(٤) الآية ١٣٩ من سورة الأنعام.
(٥) تفسير الآلوسي ٨: ٣٥-٣٦.
(٦) الآية ٨٣ من سورة النساء.
(٧) تفسير الآلوسي ٥: ١٣٩.
(٨) الآية ٥٢ من سورة القمر.
(٩) تفسير الآلوسي ٢٧: ١٤٥.

أما الضمير العائد على الاسم الموصول في[1]: ﴿لِيُتَبِّرُوا ما عَلَوا تَتبِيرًا﴾، فيرى أنه في محل جر حُذف مع حرف الجر، والمعنى: وليتبروا ما علوا عليه.[2] وهذا القول كان قبله لابن عباس،[3] وتابعه فيه كثير من المفسرين والمعربين.

وأما ضمير المؤنث الذي ورد في الآية الثانية والعشرين، من سورة الحديد أي: في «نبرأها»، فهو للأنفس،[4] وأما اسم «كانت» فمضمر يعود على التولية عن بيت المقدس إلى الكعبة المشرفة.[5] يعني أن نقل القِبلة هذا عظُم على جميع الحاضرين حينئذ إلّا على الذين هداهم الله. سبحانه وتعالى.

و«هيتَ» يفسره باسم الفعل: هلُمَّ -[6] فله فاعل مضمر فيه للمخاطب مكوِّنًا معه جملة تامة - و «الأرحامَ» له فعل مقدر، إذ المراد: صلوا الأرحام.[7] فهذا الفعل المقدر هو الناصب للاسم، والجملة الطلبية المقدرة هذه معطوفة على نظيرتها قبل.

١٢ - وهذا **محمد بن مسلم** بن شهاب الزُّهري (ت ١٢٤) يتكلم على: ﴿وما لَكُم، لا تُقاتِلُونَ في سَبِيل اللهِ والمُستَضعَفِينَ﴾؟[8] فيرى أن

---

(١) الآية ٧ من سورة الإسراء.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٣٥.

(٣) انظر تنوير المقباس ٣: ١٣٠.

(٤) البحر ٨: ٢٢٥.

(٥) البحر ١: ٤٢٥.

(٦) تفسير الطبري ١٦: ٢٦ وتفسير ابن كثير ٢: ٤٥٥.

(٧) تفسير الطبري ٧: ٥٢١.

(٨) الآية ٧٥ من سورة النساء.

المستضعفين: معطوف على لفظ الجلالة، إذ يقول لبيان المعنى: في سبيل الله وسبيل المستضعفين.[١] فهو معطوف على المضاف إليه، لا على المضاف.

١٣ ـ وسأل أبو عمرِو بنُ العلاء **بلالَ بن أبي بُردة (ت ١٢٦)**، عن خبر «إنَّ» في الآية المباركة[٢]: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بالذِّكرِ لَمّا جاءهُم﴾، فقال: لا أجدُ لها نفاذًا. فقال له أبو عمرو: إنه منك لقريب: «أولئك يُنادَونَ».[٣] يعني ما في الآية الرابعة والأربعين، وهو قول ضعيف لكثرة الفواصل وتقدُّم صاحب الإشارة في الآية هذه أيضًا.

١٤ ـ ثم نرى بعض المقولات في إعراب المفرد، **للسُّدِّيّ** محمد ابن مروان (ت ١٢٨). فالاسم المنصوب بعد القول، مما جاء في الكتاب العزيز[٤]: ﴿ولَقَد جاءت رُسُلُنا إبراهِيمَ بالبُشرَى، قالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ﴾، يَحتمل أن يكون فيه التقدير: سلّمنا أو نُسلّم عليكَ سلامًا.

وهذا يعني أنه منصوب بفعل محذوف، والجملة في محل نصب مفعول به على الحكاية للفعل قبلها. ويصح أن يكون «سلامًا» حكاية لمعنى ما قالوا لا حكاية للفظهم.[٥] ولذا فهو مفعول به منصوب للفعل قبله، بما يحمل من معنى القول أو معنى الذِّكر.

أما قول الله، جل ثناؤه[٦]: ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءلُونَ بِهِ

---

(١) تفسير الطبري ٨: ٥٤٥.

(٢) الآية ٤١ من سورة فصلت.

(٣) البحر ٥: ٧٠٠ والدر المصون ٩: ٥٢٩.

(٤) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٥) تفسير الآلوسي ١٢: ٩٣.

(٦) الآية ١ من سورة النساء.

والأرحامَ﴾، فجعل السدّيُّ الاسم الأخير منه معطوفًا على لفظ الجلالة، إذ قال في تفسيره: اتَّقُوا اللهَ واتّقوا الأرحامَ لا تقطعوها ـ[1] وإنما كرر الفعل لأن العطف بالواو على نية التكرار المعنوي ـ وأما الضمير في «ينصره»، من آية سورة الحج الخامسة عشرة، فهو للرسول،[2] وأما «هيتَ لكَ» فالتأويل لها: هلُمَّ لكَ. والكلمة الأولى هي بالقِبطية.[3]

١٥ ـ ولما عرض الفرّاء، للآية المباركة[4]: ﴿وأنذِرِ النّاسَ يَومَ يأتِيهِمُ العَذابُ، فيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا: رَبَّنا، أخِّرْنا إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ﴾، ذكر أن رفع «يقولُ» بالعطف على «يأتيهم»، وليس بجواب للأمر، ولو كان جوابًا لجاز نصبه، وأن **العلاء بن سَيابة** ـ وهو الذي علّم مُعاذًا الهرّاء وأصحابه، يقول:[5] لا أنصب بالفاء جوابًا للأمر.

١٦ ـ وسأل عيسى بن عُمر **عَمرَو بنَ عُبيد (ت ١٤٤)** عن خبر «إنَّ» في الآية المذكورة قبلُ، أي[6]: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بالذِّكرِ لَمّا جاءهُم﴾، فقال عَمرٌو: إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بالذِّكرِ لَمّا جاءهُم كفروا به. فقال عيسى: أجدتَ، يا أبا عثمان. ونظّر فيه السمين الحلبي، بأن فيه تقدير الخبر من لفظ الصلة، فاتحاد الخبر والمخبر عنه في المعنى من دون زيادة فائدة، نحو: سيدُ الجارية مالكُها.[7]

---

(١) تفسير الطبري ٧: ٥٢١.

(٢) البحر ٦: ٣٥٧.

(٣) تفسير الطبري ١٦: ٢٧.

(٤) الآية ٤٤ من سورة إبراهيم.

(٥) معاني القرآن ٢: ٧٩.

(٦) الآية ٤١ من سورة فصلت.

(٧) تفسير الطبري ٢٤: ١٢٩ ومعاني القرآن ٣: ١٩ والبحر ٧: ٥٠٠ والدر المصون ٩: ٥٢٩.

قلت: يعني أنه لا يجوز لافتقاد الفائدة في الجملة المذكورة. وفي نظره نظر، لأن تقييد الخبر، أي: الكفر، بـ «لمّا» فيه زيادة الفائدة، أنهم كفروا به فور مجيئه، دون أن يعقلوه أو يتدبروا ما فيه. فالكفر الأول مقيد بزمن، والثاني مطلق منه، والمطلق غير المقيد. فقد اختلفا وصح الخبر بفائدة الفرق بينهما.

١٧ ـ **وهشام بن عُروة** بن الزُّبير (ت ١٤٦) قرأ[١]: ﴿فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ، وامسَحُوا برُؤُوسِكُم، وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾، بنصب «أرجل» ونقل عن أبيه **عروة بن الزبير** (ت ٩٣) قوله: رجع الأمر إلى الغسل.[٢] يعني أن «أرجل» معطوف على «وجوه» منصوب بالعطف.

١٨ ـ **وابن جُريج** عبد الملك بن عبد العزيز (ت ١٤٩) كان يرى، في النظم الكريم[٣]: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِم وعلَى سَمعِهِم، وعلَى أبصارِهِم غِشاوةٌ﴾، أن انتهاء الخبر عن الختم هو إلى قوله «وعلى سمعهم»، وابتداء الخبر بعده، وأن الختمَ هو على القلب والسمع، والغشاوةَ هي على البصر، ويحتج على ذلك بما يؤيده من القرآن العظيم.[٤]

١٩ـ **ومقاتل بن سليمان** (ت١٥٠) يذكر، في تفسير القول العظيم[٥]: ﴿هَل أَتَى عَلَى الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ، لَم يَكُن شِيئًا مَذكُورًا﴾؟ أن في

(١) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٢) تفسير الطبري ١٠: ٥٤ ـ ٥٦.

(٣) الآية ٧ من سورة البقرة.

(٤) تفسير الطبري ١: ٢٦٥.

(٥) الآية ١ من سورة الإنسان.

الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: هل أتى حينٌ من الدهر، لم يكن الإنسان [فيه] شيئًا مذكورًا؟ لأنه خلقه بعد الحيوان كله.(١) فالمراد أنه يقدر «فيه» بعدَ «يكن» لتقييد الكون، وتكون الجملة في محل رفع صفة ثانية لحين.

٢٠ ـ وأخيرًا نقف عند منطلق التأريخ النحوي، لدى المستشرقين وأنصارهم، أعني **عيسى بن عمر** (ت ١٤٩) وأبا عمرِو بنَ العلاء (ت ١٥٤)، لنذكر بعض ما كان لهما في هذا الميدان. وهو بلا شك نتيجة وخلاصة، مما كان قبلهما وفي عصرهما، من مقولات للمدارَسة القرآنية.

فقد كانا يقرأان(٢): ﴿يا جِبالُ، أوِّبي مَعَهُ، والطَّيرَ﴾ بالنصب، ويختلفان في التأويل. كان عيسى يقول: هو على النداء، كما تقول: «يا زيدُ والحارثَ»، لمّا لم يمكنك: ويا الحارثُ. يعني: النصب بالعطف على محل: جبال. وإنما ذكر «يا» للدلالة على المراد، ولأن العطف هو على نية تكرار العامل في المعنى.

وقال أبو عمرو: لو كانت على النداء لكانت رفعًا، ولكنها على إضمار: وسخَّرنا الطيرَ، كقوله على أثر هذا: ﴿ولِسُلَيمانَ الرِّيحَ﴾،(٣) أي: سخّرنا الريحَ. فالاسم عنده منصوب بفعل مقدر، والجملة معطوفة على الحال المحذوفة قبل النداء، أي: قائلين. فهي في محل نصب بالعطف.

---

(١) تفسير القرطبي ١٩: ١١٨.

(٢) الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٣) الآية ١٢ من سورة سبأ. وانظر طبقات فحول الشعراء ص ١٨ ـ ١٩ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٦ والبحر ٧: ٢٦٣ والدر المصون ٩: ١٥٩ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٥٣٨ ـ ١٥٣٩. وبعض صغار المتنطعين المعاصرين لنا يزعم أن عيسى وأبا عمرو وقعا في الخطأ هنا، لأنهما يخلطان مستويات الكلام، ويجعلان القياس النحوي على جميع اللغات. فتأمل. الحلقة المفقودة ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

ثم إن عيسى بن عمر كان يقرأ[1]: ﴿وامرأتُهُ، حَمّالَةَ الحَطبِ، في جِيدِها حَبلٌ مِن مَسَدٍ﴾، ويقول: «حمّالةَ الحطب» نصبٌ، هو ذمٌّ لها. يعني أنه منصوب بفعل محذوف، تقديره: أذمُّ.[2]

وكان يقرأ أيضًا ما جاء على لسان لوط، في النظم الكريم، كذا: ﴿هؤُلاءِ بَناتِي، هُنَّ أطهَرَ لَكُم﴾،[3] فقال له أبو عمرو معترضًا، بعبارة على غرار ما قرأ: هؤلاء بنِيَّ، هم ماذا؟ فقال: عِشرين رجلًا. فأنكرها أبو عمرو،[4] لأن الخبر للمبتدأ لا يكون منصوبًا.

وقد اضطرب المتأخرون في تخريج هذه القراءة، وذكروا لها عدة أوجه،[5] وغفلوا عن اليسير جدًّا، أن خبر «هن» محذوف أي: «كائناتٌ»، وأطهرَ: حال من الضمير المستتر فيه، كما قيل في قراءة[6]: ﴿ونَحنُ عُصبةً﴾، والجار والمجرور متعلقان باسم التفضيل: أطهر.

وكان عيسى يتكلم على[7]: ﴿وإذا كالُوهُم أو وَزَنُوهُم يُخسِرُونَ﴾، ويقول: الهاء والميم في موضع رفع. وعبّر عنه أبو حاتم السجستاني بأن المعنى عنده: هم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون. لأن عيسى قال: الوقف «وإذا كالوا»، ثم تبتدئ: هم أو وزنوا.[8]

---

(١) الآيتان ٤ و ٥ من سورة المسد.

(٢) مجاز القرآن ٢ : ٣١٥.

(٣) الآية ٧٨ من سورة هود.

(٤) طبقات فحول الشعراء ص ١٨ ـ ١٩.

(٥) المحتسب ١ : ٣٢٥ والبحر ٥ : ٢٤٧ والدر المصون ٦ : ٣٦٢ وتفسير الآلوسي ١٢ : ١٦٠.

(٦) الآية ١٤ من سورة يوسف. وانظر ص ٦٧ من مختصر في شواذ القراءات و٢ : ٥٠ من إملاء ما منّ به الرحمن.

(٧) الآية ٣ من سورة المطففين.

(٨) إعراب القرآن للنحاس ٥ : ١٨٢.

فالمراد أن «هم» توكيد لفظي لضمير الفاعل في الموضعين، وإنما قدم أبو حاتم الضمير للبيان. وقد اعترض الزمخشري على هذا التوكيد من حيث المعنى والتركيب، ثم اعتذر له بما يسوّغه ويرتضيه.[1]

٢١ ـ هذا ما يذكر عن عيسى بن عمر. أما **أبو عمرٍو بنُ العَلاء** (ت ١٥٤) فكان له مجالات أوسع في الميدان النحوي، ومن ذلك أنه يرى في قول الله، عز وجل[2]: ﴿وكأيِّن مِن نَبِيٍّ قاتَلَ، مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾! أن يكون الوقف بعد «قاتل»، ثم يُبتدأ بالجملة «معه ربيون»، لأن المعنى: قاتل النبيُّ، ومعه جموع كثيرة، فما ضعفوا لقتل نبيهم ولا استكانوا.[3] وعلى هذا فالفعل «قاتل» فاعله ضمير يعود على النبي.

ويرى في الآية المباركة[4]: ﴿فظَلَّت أعناقُهُم لَها خاضِعِينَ﴾ أن «خاضعين» ليس من صفة الأعناق، وإنما هو من صفة الكناية عن القوم التي في آخر الأعناق. فكأنه في التمثيل: فظلت أعناق «القوم» في موضع «هم».[5]

يعني أن خاضعين: خبر «ظلّ» عن الأعناق، وهو عن ضمير الجماعة المتصل بها. ومثل هذا التوجيه يقتضي عند البصريين ورود «هم» بعد «خاضعين»، لأنه خبرٌ جارٍ على غير اسم: ظلّ. والكوفيون لا يوجبون ذلك، إذا أُمن اللبس.

---

(١) انظر الكشاف ٤: ٧١٩ ـ ٧٢٠ والبحر ٨: ٤٣٩ والدر المصون ١٠: ٧١٧ ـ ٧١٨.

(٢) الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ص ٥٨٥ والحلقة المفقودة ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٤) الآية ٤ من سورة الشعراء.

(٥) مجاز القرآن ٢: ٨٣. ونسب هذا القول إلى الكسائي أيضًا. انظر الدر المصون ٨: ٥١١ ـ ٥١٢ وتفسير الآلوسي ١٩: ٨٨ ـ ٩٠.

وقد اضطرب النحاة والمفسرون أيضًا في توجيه الآية، واستشكال بعضهم قولَ بعض. والمخلص من ذلك أن خبر «ظلّ» كون خاص محذوف، بدلالة ما بعده عليه، والتقدير: خاضعة لها خاضعين. فخاضعين: حال من ضمير الجماعة المتصل بأعناق. ومثل هذا كثير في الكلام، وفيه توكيد بتكرار الخضوع مقدرًا ومذكورًا، وأن الخضوع هو للقالَب والقلب، أي: للأعناق وأصحابها معًا.

وقرأ أبو عمرو الآية الكريمة[1]: ﴿وقِيلَهُ: يا رَبِّ، إنَّ هؤُلاءِ قَومٌ لا يُؤمِنُونَ﴾، بنصب «قيلَ»، وهو يرى أنه معطوف على: ﴿أم يَحسَبُونَ أنّا لا نَسمَعُ سِرَّهُم ونَجواهُم﴾،[2] أي: ونسمع قيلَه.[3] واعتُرض بضعف في المعنى وفصل طويل لا يحسن إقحامًا مع تنافر النظم.

وتُعقِّب هذا الاعتراض بأن المعنى لا ضعف فيه، والفصل بين المنصوبات حسن وإن تباعد، لانفصال العامل من المعمول فيه، بخلاف ما بين المجرورات،[4] فلا تنافر في النظم.

والحق أن ما ذُكر من اغتفار الفصل هو خاص بتقدير العطف على معنى «علم الساعةِ» أي: ويعلم الساعةَ - يعني وقتَها، وهو الغيب - ويعلم قيلَه، وهو الشهادة. وهذا التوجيه غير العطف على مفعول «نسمع»، إذ الفصل هنا مديد جدًّا يستغرق تسعة أسطر في سبع آيات ونيّف، وبعد

(١) الآية ٨٨ من سورة الزخرف.

(٢) الآية ٨٠ من سورة الزخرف.

(٣) مجاز القرآن ٢ : ٢٠٧. ونسب هذا القول إلى الأخفش. إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٢٣ والبحر ٨ : ٣٠ و تفسير الآلوسي ٢٥ : ١٦٧.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤ : ١٢٣.

«نجواهم» جاء الجواب ﴿بَلَى. ورُسُلُنا لَدَيهِم يَكتبُونَ﴾ في نفس الآية. وليس من المغتفر أن يأتي الجواب قبل تمام ما يقتضيه. والله أعلم.

وذهب بعض النحاة، في تلك الأيّام، إلى أن فعل القول في النص الكريم[1]: ﴿فعَسَى اللهُ أن يأتِيَ بالفَتح أو أمرٍ مِن عِندِهِ، فيُصبِحُوا علَى ما أسَرُّوا في أنفُسِهِم نادِمِينَ، ويَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ هو معطوف على الفعل «يأتيَ»، فذكر أبو عمرو أن هذا مُحال، لأنه لا يجوز: وعسى اللهُ أن يقول الذين آمنوا. وإنما ذا: عسى أن يقول. بعطف «أن يقول» على ما بعد «عسى»، أو يكون تابعًا على المعنى، نحو: أكلت خبزًا ولبنًا.[2] وما أنكره أبو عمرو يصح، إذا كان تقدير «به» أي: باللهِ، بعد «آمنوا»، كما قال العكبَري.

وفي قول الله، جل وعلا[3]: ﴿ياجِبالُ، أوِّبِي مَعَهُ، والطَّيرَ﴾ بالنصب، رُوي عن أبي عمرو أنه ذهب إلى تقدير: وسخّرنا له الطيرَ،[4] كما ذكرنا قبل. فالاسم مفعول به للفعل المحذوف مع جار ومجرور، بدلالة ما يقدَّر في آية تالية.

وفي القراءة هذه[5]: ﴿وإن يَكُن مَيْتةً فهُم فِيهِ شُرَكاءُ﴾، قال أبو عمرو: الاختيار «يكن» بالياء لأن بعده «فهُم فِيهِ شُرَكاءُ»، ولم يُقل:

---

(١) الآيتان ٥٢ و ٥٣ من سورة المائدة.

(٢) معاني القرآن للأخفش ص ٤٧١ ـ ٤٧٢. ونسب العطف على «يأتي» إلى الزمخشري، والعطف على المعنى إلى الأخفش. انظر الدر المصون ٤: ٣٠٢ ـ ٣٠٥ وإملاء ما منّ به الرحمن ١: ٢١٩.

(٣) الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٤) مجاز القرآن ٢: ١٤٣ والدر المصون ٩: ١٥٩.

(٥) الآية ١٣٩ من سورة الأنعام. وفي الدر المصون: يعني قراءة التذكير والنصب.

«فيها». و«إن يكن ميتةٌ» بالرفع، بمعنى: يقعْ.[١] فالتقدير: إن يكن الأنعام ميتةً.

وردّ أبو حيان احتجاج أبي عمرو للتذكير، بأن الميتة لكل ميت، ذكرًا كان أو أُنثى. فكأنه قيل: وإن يكن ميتًا فهم فيه شركاء.[٢] يعني: فليس في تذكير الضمير في «فيه» حجة.[٣] وردُّه غير قاطع، لأن المطابقة بين المسند والمسند إليه أولى بالاعتبار، وعندما تتحقق فلا يُلجأ إلى غيره، لأنه إذا جاء سيل الله فلا حاجة إلى سيل مَعقل.

والآية المباركة: ﴿وزُلزِلُوا، حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصرُ اللهِ﴾؟[٤] قال أبو عمرو: زُلزلوا: فعل ماض، ويقول: فعل مستقبل. فلما اختلفا كان الوجه النصب.[٥] يعني أن المضارع بعد «حتّى» يكون فيه النصب، إذا أُريد به الاستقبال بالنسبة إلى ما قبله.

وقرأ أبو عمرو[٦]: ﴿وجِئْتُكَ مِن سبَأَ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾، بعدم صرف «سبأ»، وزعم الرُّؤاسي أنه سأله عنه، فقال: لستُ أدري: ما هو؟[٧] قال الفراء: «وقد ذهب مذهبًا إذ لم يدر ما هو، لأن العرب إذا سمَّت بالاسم

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢: ١٠٠. وقراءة الرفع لم تنسب إلى أبي عمرو، فيما نعلم، والراجح أن القول الأخير هو للنحاس، أدرج في كلام أبي عمرو. فليحرَّر. وفي المطبوعة: تقع.

(٢) البحر ٤: ٢٣٣.

(٣) الدر المصون ٥: ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١: ٣٠٤.

(٦) الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٧) معاني القرآن ٢: ٢٨٩. وزعم بعض النحاة أن أبا عمرو جعل الاسم للقبيلة أو البقعة. البحر ٧: ٦٦ والدر المصون ٨: ٥٩٤.

المجهول تركوا إجراءه». يعني أن الاسم العلم يمنع من الصرف، إذا لم يُعلم صاحبُه: أذكر هو أم أُنثى؟ فهو يحمل على التأنيث في الحكم.

أما[1]: ﴿ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ إلّا امرأتُكَ﴾ فـ «امرأة» كان أبو عمرو يجعل مجازها مجاز قوله: لا يلتفتْ من أهلكَ إلّا امرأتُكَ، فإنها تلتفتُ. فيرفعُها على هذا المجاز،[2] أي: على البدل من «أحد»، لأن الحكم هو للبدل، والمبدل منه في حكم الطرح. وهذا يعني أن إلّا: حرف استثناء مُلغًى.

وأما[3]: ﴿رَبِّ، لَولا أخَّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ، فأصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصّالِحِينَ﴾ فقال أبو عمرو:[4] أكونَ من الصالحين، بالواو ونصب النون على جواب التمنّي وعلى لفظ «أصّدّقَ»، وذهبت الواو من الخط، كما يُكتب: أبو جاد «أبجَد» هجاءً.

وهذا يعني أن قراءته «أكُونَ» بالنصب عطفًا على «أصّدّقَ»، من دون تقديرات لا مسوّغ لها، وإنما رُسمت بدون الواو اصطلاحًا وتوقيفًا. وقال الفرّاء:[5] وقد يجوز نصبها في قراءتنا ـ يعني: «وأكُنَ» ـ وإن لم تكن فيها الواو، لأن العرب قد تُسقط الواو في بعض الهجاء، كما أسقطوا الألف من «سليمان» وأشباهه. ورأيت في بعض مصاحف عبد الله «فقُولا»: «فقُلا» بغير واو.

---

(١) الآية ٨١ من سورة هود.

(٢) مجاز القرآن ١: ٢٩٥. وانظر إعراب القرآن ٢: ٢٩٦ـ٢٩٧ والحجة للقرّاء السبعة ٤: ٣٦٩.

(٣) الآية ١٠ من سورة المنافقين.

(٤) مجاز القرآن ٢: ٢٥٩ وتفسير البغوي ٤: ٣٥١. وانظر الحجة ٦: ٢٩٤.

(٥) معاني القرآن ٣: ١٦٠.

وعن أبي عمرو أيضًا أنه قال، في التعليق على[1]: ﴿حُرِّمَت عليكُم أُمَّهاتُكُم... كِتابَ اللهِ علَيكُم﴾: أي: كَتَبَ اللهُ ذاك عليكم. والعرب تفعل مثل هذا، إذا كان في موضع «فَعَلَ» أو «يَفعلُ» نصبوه. قال كعب بن زهير:

تَسعَى الوُشاةُ جَنابَيها، وقِيلُهُمُ: إنَّكَ، يا بنَ أبِي سُلمَى، لَمَقتُولُ

معناها: ويقولون. وكذا كل شيء من هذا المنصوب كان في موضع «فَعَلَ» أو «يَفعلُ»، كقولك: صَبرًا ومَهلًا وحِلًّا، أي: اصبرْ وامهَلْ وتحلَّلْ.[2] فالمراد أن «كتاب» مصدر مفعول مطلق منصوب بفعله المقدر، كهذه المصادر المذكورة هنا.

نقف ههنا عند مقولات أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو، لأنهما ختام الرحلة التي عزمنا عليها، من التحليل النحوي في المدرسة القرآنية، وهما عند الدارسين البائسين لتاريخ النحو في عصرنا مؤسِّسان، وليس قبلهما شيء يذكر.

فقد جاء في الرواية أن كلًّا منهما جمع المخزون العربي في عصره، من أفواه الأعراب وروايات العلماء الأثبات، ثم تقرَّى من ذلك أساليب العربية، واكتشف أنماط الصياغة والتراكيب، فوضع قواعدها. ولما سئل عن عمله: أيشمل كلامَ العرب كلَّه؟ قال: لا. قيل: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهو حُجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغاتٍ.[3]

---

(١) الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة النساء.

(٢) مجاز القرآن ١: ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) وفيات الأعيان ٣: ٤٦٦ و ٤٦٨ ـ ٤٦٩ وإنباه الرواة ٢: ٢٥٨ و ٢٣٧٥ و ٣: ١٦ وبغية الوعاة ٢: ٢٣٨ و ٣١٦ ونزهة الألباء ص ٦٩ و ٨٥ وشذرات الذهب ١: ٢٢٤ ـ ٢٢٥ وابن عصفور والتصريف ص ٤١ ـ ٤٢ وإحياء البحث العلمي الإسلامي ص ٥٧ ـ ٥٨.

الحصيلة العلمية:

بعد أن استعرضنا تلك النماذج الغفيرة الواسعة المدى والمتنوعة الأشكال، نستطيع أن نتلبث مدة من الزمن، لنستخلص المواد النحوية التي تضمنتها، في مجال إعراب المفردات. وهنا نجدنا أمام عالَم من البحث والابتكار والتوليد والتعبير، يحيط بالمسائل والعناصر والمعلومات والأساليب والمصطلحات والمنهج.

فمن حيث المصطلح تقف معي على عشرات من المفردات والتراكيب، للدلالة على المفاهيم العلمية المحددة، وهي مستخدمة بالمعاني الوضعية الأصلية، أو بالمضامين المجازية المجدَّدة، في صيغ الأسماء مصادر ومشتقات أو الأفعال أو التراكيب. فليس غريباً لديك، وأنت نحوي أو دارس للنحو، أن يتردد على سمعك والبصر أمثال:

الاسم والفعل والهاء والميم والمضمر والضمير والإضمار والحرف الليِّن والهاء والمصدر المؤكِّد، والأمر والحال والنداء والكناية والتمثيل والاختيار والاستثناء المتصل والمنقطع والمعطوف والنصب والرفع والابتداء والخبر والصفة ـ وقد تستخدم بمعنى الحال ـ والعطف والوقف، والمحذوف والمضاف والمتعلق والصلة والمذكر والمثنى.

وكذلك ما يصادفك من نحو: الخطاب والذم والتمني والأمر، والرفع بالألف ووقوع الفعل وحكاية المعنى أو حكاية اللفظ، ونون الاثنين وحذف حرف الهجاء في الرسم، وجواب الأمر وجواب التمني واسم «كان» وخبر «إنّ» وظرف المكان وظرف الزمان، ووجه التقدير ونفاذ التوجيه وانتهاء الخبر وابتداء الخبر.

وقد يرد التعبير عن مثل هذه المصطلحات بتركيب، من مثل: ترجع واستثنى ونصبَ ونصبَ هو ذا وعاد الضمير على، وحذفَ حرف الهجاء ورفعتَها، ويدعون بها وانقضى الكلام واستقبل فقال، وغُلّب المذكر واستُعير للزمان و«يكن» بالياء، وتقدير فعل وعودة الضمير وعودة المعطوف وتأويل المعرَب وتقدير التركيب للمعرب وتقديم وتأخير، وإضمار الحرف وإضمار «أن» وإضمار اسم «كانت» وإضمار فعل النداء، والضمير يعود وتقدير الجملة وتقدير الجار والمجرور وتقدير «لا» و «لذكورنا»: خبر و «كان» زائدة و «كان» تامة.

ومن ذلك أن يعبَّر عن رفع المثنى وتعيين الزمن، ونصب بوقوع الفعل وتقدير مفعول للفعل أو فعل للمفعول، وتقدير «من» بـ «الذي» وتقدير «ما» بالمصدر، ونزول القرآن بلغات العرب، والتعبير عن الأصنام بضمير العقلاء، والسؤال عن الخبر والعطف على البعيد والنصب بجواب التمني والوقف ثم نبتدئ، وليس بجواب للأمر ولو كان جوابًا لنصب، ولا أنصب بالفاء جوابًا للأمر.

وخلال ذلك تستعمل أساليب البحث، من شرح يفسر حقيقة الإعراب، وتفسير يعيّن صورته، واستدلال بالمعنى على ذلك، وتمثيل بالأشباه والنظائر لتوضيح الحكم، واستشهاد بالشعر والآيات الكريمة وأقوال العرب، وتعليل لعدم التقديم والتأخير، ولمنع صرف العَلَم المجهول الجنس، وتفريع للحكم بأكثر من توجيه، واحتجاج بعدم الجواز، ورد الحكم إلى لهجة بني الحارث، ووصف التعبير بأنه من القِبطية أو الحبشية، وتفسير «حذرَ» بالعبارة: حذرًا من، وتعليل بـ «لمّا

لم يمكن»، وتعليل النصب بـ «حتى»، وسؤال الآخَر بنظير يقتضي الجواب، وتنظير بالحذف من «أبجد».

وحين ترجع إلى هذه السيول من المصطلحات والمفاهيم والعبارات، والأساليب المنهجية المتقنة، تظن نفسك مع الأخفش الأكبر والخليل وسيبويه والكسائي والفراء، وتشعر أن البحث النحوي واضح في أذهان رجالات ما قبل التاريخ النحوي المعروف، وقبل ما سمي بالحلقة المفقودة منه، وفي ألسنتهم وأقلامهم وأناملهم، تنثال أدواته العلمية بينهم بطلاقة وتفهم واستيعاب.

وإذ ذاك تعلم أن المسيرة التاريخية لتطور هذا العلم بدأت قديمة جدًّا، على غير ما زعمه الدراسون من مستشرقين ومستغربين، وتجزم بوجوب إعادة النظر في ذلك لتحرير المسألة وتحقيق ما هو واقعي مؤكد.

الفصل الثاني

التحليل الصرفي

المشهور عند قدماء العلماء أن الصرف قسيم الإعراب في علم النحو، وعليه فعلم الصرف هو: أصول تُعرف بها أحوال بُنية الأفعال والأسماء، مما لا يكون في الإعراب.

فالمتكلم أو الكاتب أو المفكر في العربية يستعين بهذه الأصول، ليبني المشتقات من المصادر فعلية واسمية، على صورة المباني المحدَّدة والألفاظ المعدَّلة، للتعبير عن المعاني المقصودة، ويستخدم الجوامد أيضًا لمقاصدها الدلالية المعيَّنة. والسامع أو القارئ يعتمد على تلك الأصول أيضًا، ليدرك الدلالات والمقاصد.(١)

الصرف والتصريف والتحليل:

فالعربي في هذه العمليات يقوم بما يسمى التصريف، أي:(٢) تحويل الكلمة من بُنية إلى غيرها، لغرض لفظي أو معنوي. والحق أن العرب كانت تعرف هذا التصريف سليقة وارتجالًا، بالمَلَكة التي يكتسبها كل منهم في طفولته الأولى، سماعًا وتلقيًا وتدربًا، ليكوّن منها خبرة، فمهارة تنجز الصياغات اللازمة.

---

(١) التحليل النحوي أصوله وأدلته ص ١٢٠.

(٢) المنصف ٣: ٢٨٠ وابن عصفور والتصريف ص ١٧.

والدليل على ذلك عند ابن فارس أن الصحابة كتبوا المصاحف على ما يعلله النحويون، في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنًا... فصار ذلك كله حجة على المعرفة.(١)

فالتصريف قديم قِدَمَ العروبة، تتناقله الأخلاف عن الأسلاف، وتجريه في كلامها وتواصلها بحسب الضوابط العُرفية السائدة بين القبائل المختلفة، تطورت مبادئه وأصوله الضابطة مع التاريخ، حتى وصلت في أواخر العصر الجاهلي لى ما نعرفه نحن اليوم، وجاءت على منواله نصوص الشعر والنثر والحديث الشريف، ونزل الوحي الكريم بنظائره، يتوج تلك المسيرة المنهجية المعطاء، تثبيتًا لها وتخليدًا على مدى الزمان.

غير أن ما شاع بين النحاة هو بخلاف ذلك. فقد زعم ابن مالك إجماع العلماء على أن مُعاذًا الهرّاء (ت ١٨٧) أول من وضع علم التصريف.(٢) ونسب السيوطي ذلك إلى نفسه، فادعى أنه هو الذي تنبه إليه، لأنه حين عرّف بالهرّاء قال: «هو أول من وضع علم التصريف»، ثم أورد أدلة فيها نظر.(٣)

والحق أن ما تحدث عنه ابن مالك والسيوطي هو علم الصرف لا التصريف. فاكتشاف الأصول نظريًا، وضبط قواعدها وتفرعاتها، هما

---

(١) الصاحبي ص ٨ ـ ١١ وابن عصفور والتصريف ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) أمالي علي عبد الرزاق ص ١٠ والاقتراح ص ٨٥.

(٣) المزهر ٢: ٤٠٠. وانظر طبقات النحويين ص ١٣٦ ـ ١٣٧ وابن عصفور والتصريف ص ٢٣ ـ ٣٩.

بحث علمي مغاير لإجراء تلك الأصول والقواعد في تضاعيف الكلام والحوار. ثم إن ما خصّا به معاذًا الهرّاء لم يكن هذا العلم، بل التطبيقات العملية له في إنجاز مسائل التمرين، إذ استدل السيوطي على دعواه بنحو أن يُصاغ على وزن «يا فاعِلُ افعلْ» من لفظ[1]: ﴿تَؤُزُّهُم، والـمَوءُودةُ﴾، وعلق على ذلك بقوله: «ومن هنا لمحتُ أن أول من وضع علم التصريف هو معاذ هذا»[2].

ثم إن المؤسس لذلك العلم فعلًا هو أبو الأسود الدؤلي، إذ تبصر فيما وجّهه إليه الإمام علي ـ رضي الله عنهما ـ فكان في ذلك باب الإمالة،[3] رسمه الإمام فيما وضع له من الأصول، وتابعه أبو الأسود بمعالجة موضوع الإبدال ومخارج الحروف، ثم ابنُ أبي إسحاق (٣٠ ـ ١١٧) بتصنيف كتاب في الهمز، ومناظرة أبي عمرو فيه وانتصاره عليه.[4]

وقد حمل هذا أبا عمرو على الاهتمام بالأمور الصرفية، فأتقن موضوع الهمز، ومسألة حروف الإلحاق، ووضع هو ومعاصروه أبنية الأسماء والأفعال، فلم تشذ عنهم زنة كلمة، وميزوا بين السليم والمضاعف والمعتل، بما فيه من أجوف ويائي أو واوي، حتى لم تخفَ عليهم كلمة عربية، في التأصيل والتفريع.[5]

---

(١) من الآيتين: ٨٣ من سورة مريم و٨ من سورة الكوثر.

(٢) بغية الوعاة ٢: ٢٩١. وانظر طبقات النحويين ص ١٣٦ ومفتاح السعادة ١: ١٢٥ ـ ١٢٦ وابن عصفور والتصريف ص ٢٤.

(٣) الاقتراح ص ٨٤.

(٤) طبقات فحول الشعراء ص ١٤ ـ ١٥ ومجالس العلماء ص ٢٤٣ ومراتب النحويين ص ١٢ وابن عصفور والتصريف ص ٣٩ ـ ٤١.

(٥) الأغاني ٧: ١٦٣.

ثم كانت جهود عيسى بن عمر الذي ألف أكثر من سبعين كتابًا في علوم العربية، فأبي جعفر الرؤاسي معاصر الخليل، إذ صنف كتبًا منها:[1] الإفراد والجمع، والتصغير، والوقف والابتداء.

وتوالت بعد ذلك أعمال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء وأبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي والأخفش وأبي عُبيد والجرمي والتوّزي والباهلي وابن السكيت... فكان لهم ولمن قبلهم عدد وافر من المؤلفات، في موضوعات صرفية مختلفة.[2]

أما التحليل الصرفي ـ أعني ما نحن بصدد عرضه في بحثنا هذا ـ فهو تمييز العناصر اللفظية في العبارة، لتحديد صيغها وخصائصها ووظائفها البُنَوِية، وتفسير ما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة، مع بيان ما تحتمله من تغير صوتي، في موقعها الخاص من التركيب. ويكون هذا بتحديد بُنى المفردات وأنواعها وصفاتها، وما يطرأ عليها من تغيرات ذاتية وموقعية، وما يتوارد عليها من معان صرفية في سياق العبارة.[3]

جذور التحليل الصرفي:

لقد كانت العلاقات الدلالية واضحة في أذهان العرب، بين المفردات التي تؤلف زمرة لغوية واحدة، عنها يصدرون في التفكير

---

(١) بغية الوعاة ١ : ٨٣ وطبقات النحويين ص ١٣٥ ومعجم الأدباء ١٨ : ١٢٥.

(٢) انظر ابن عصفور والتصريف ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٣) التحليل النحوي أصوله وأدلته ص ١٢٠. وانظر المورد النحوي والمورد النحوي الكبير والمفصل في تفسير القرآن الكريم.

والتعبير والتلقي والحوار. ولولا ذلك لتعذر عليهم أن يكونوا أرباب الفصاحة والبيان، وأصحاب الشعر والخطابة والمنافرات والمفاخرات.

فقد روي أن النابغة الذبياني أراد الغزو مع بعض أقربائه، و لما رأى جرادة على ثوبه قال[1]: «جَرادةٌ تَجرُد، وذاتُ لونَينِ. غيري مَن خرج في هذا الوجه»، فتطيّر منها وارتدّ عما عزم عليه. وهذا يعني أنه يرى في الجراد معنى الجرد والإتلاف.

وأوضح من هذا، في الدلالة، ما جاء في الحديث القدسي، من أن الله ـ تعالى ـ يقول: «أنا اللهُ، وأنا الرَّحمنُ، خَلَقتُ الرَّحِمَ، وشَقَقتُ لَها مِنِ اسمِي. فمَن وَصَلَها وَصَلتُهُ، ومَن قَطَعَها بَتَتُّهُ».[2] وأنت ترى هنا وضوح العلاقة الحميمة بين الرحمة والرحمن، والتعبير بلفظ الاشتقاق للدلالة على الاتصال والتولُّد.

يؤكد لنا ذلك أن حسان بن ثابت قال عن المولى العظيم في مدح النبي، عليه الصلاة والسلام:[3]

وشَقَّ لَهُ، مِنِ اسمِهِ، لِيُجِلَّهُ   فذُو العَرشِ مَحمُودٌ، وهذا مُحَمَّدُ

فالصفتان محمود ومحمد بينهما تلك العلاقة الحميمة، من حيث اتفاق الأصول اللفظية والدلالة المعنوية، وعمليةُ الاشتقاق مصرَّح بها في الفعل «شَقَّ» لتحقيق ذلك.

---

(١) الحيوان ٥: ٤٤٧ و٣: ٤٤٧ والممتع ص ٤٤.
(٢) الأحاديث ١٩٠٨ في الترمذي و١٦٩٤ في أبي داود، والمسند ١: ١٩١ و ١٩٤ و ٢: ٤٩٨. وبتته أي: قطعته.
(٣) ديوانه ص ٧٨ والخزانة ١: ١٠٨.

ورُوي أن بعض العرب من جُهينة سألهم النبي، ﷺ: «مَن أنتُم»؟ فقالوا: نحن بنو غَيّانَ. فقال لهم: «بَل أنتُم بَنُو رَشْدانَ». وسألهم: «ما اسمُ وادِيكُم»؟ قالوا: غَوَى. فقال: «بَل هُوَ رَشَد». وقد لزمهما هذان الاسمان. فهو - عليه السلام - يرى أن «غيّان وغوَى» من الغيّ، ويقترح لهم اسمي «رشدان ورشَد» لأنهما من الرُّشد.(١)

وفي تفسير الآية المباركة(٢): ﴿ولْيَطَّوَّفُوا بالبَيتِ العَتِيقِ﴾، أخرج البخاري في تاريخه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه، عن عبد الله بن الزُّبير قال: قال رسول الله، ﷺ: «إنَّما سَمَّى اللهُ البَيتَ العَتِيقَ، لأنَّ اللهَ أعتَقَهُ مِنَ الجَبابِرةِ، فلَم يَظهَرْ علَيهِ جَبّارٌ قَطُّ».(٣) فالعتيق مشتق من العِتق، بمعنى اسم المفعول للمبالغة، وهذا ما جرى عليه كثير من المفسرين بعد.

ونُسب إلى النابغة أيضًا أنه عندما سمع حسان بن ثابت ينشد:(٤)

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ، يَلمَعْنَ بالضُّحَى وأسيافُنا يَقطُرنَ، مِن نَجدةٍ، دَما

عابَ عليه أنه استخدمَ جمع القِلّة للفخر، وقال له: «ما صنعتَ شيئًا، قَلَّلتَ أمرَكم، فقلتَ: جفنات وأسياف».

وقد فسّر الصوليُّ ذلك بقوله: «أسياف جمع لأدنى العدد والكثيرُ سُيوف، والجفنات جمع لأدنى العدد والكثيرُ جِفان». والكلام، كما

---

(١) الخصائص ١: ٢٥٠ والمنصف ١: ١٣٤ والممتع ص ١٧٢.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الحج.

(٣) المستدرك ٢: ٣٨٩ والدر المنثور ٤: ٣٥٧. وانظر الحديث ٣١٦٩ في سنن الترمذي ٨: ٣١٥.

(٤) ديوانه ص ٣٧١. والجفنة: القصعة العظيمة. والغرّ: البيض المشهورات. والنجدة: الشدّة في القتال. وانظر الموشح ص ٨٣ والأغاني ٩: ٣٤٠ وخزانة الأدب ٣: ٤٣٢ وإشكاليات في البحث والنقد النحويين ص ١١٨.

ترى، يدور في ميدان الجمع وأبنيته: جموع القلة وجموع التكثير، والصيغ التي وضعت لهذه وتلك.

المصدر والاشتقاق:

لقد كان لابن عباس ومعاصريه وتلاميذهم جهود طيبة في تأصيل هذا الميدان، إذ جاء عن الشيخ في تفسير[1]: ﴿بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ﴾ قوله: «الرّحمن: الفَعْلانُ من الرحمة. وهو من كلام العرب».[2] وفي هذا يضع الوزن الصرفي للفظ الشريف، ويبين صلة معناه بالمصدر: الرحمة، ويجزم أنه معروف مشهور في كلام العرب، وإن ادعى بعض المشركين مكابرة أنهم لا يعرفونه، بقولهم: ما الرحمن؟

وأخرج الطبري عن الضحّاك عن ابن عباس، في التعليق على[3]: ﴿تَبارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الفُرقانَ علَى عَبدِهِ﴾ أنه قال: «تَبارَكَ: تفاعَلَ من البركة».[4] والمسألة نفسها هنا، تعيين الوزن الصرفي، وتمييز الحروف الأصلية والمزيدة في الكلمة، وتوضيح الصلة المعنوية بين المشتق والمصدر. ورُوي عن ابن عباس أيضًا قوله: «إنّما سُمّي الإنسان إنسانًا لأنه عُهد إليه فنَسِي».[5]

وهذه المعلومات من أخطر أصول الصرف والتصريف، إذ تُبنى

---

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٢) تفسير الطبري ١: ١٢٩.

(٣) الآية ١ من سورة الفرقان.

(٤) تفسير الطبري ١٨: ١٧٩ والدر المنثور ٥: ٦٢.

(٥) اللسان (نسي) والتاج (أنس).

عليها سائر العمليات في التنظير والتطبيق والتحليل، لما فيها من تعيين الأصالة والتفريع، وحصر جميع المفردات الصرفية ضمن حيز لفظي، هو الفاء والعين واللام وما يضاف إليها من التكرار لبعضها أو حروف الزيادة، وجزم بأن المصدر هو أصل لما يشتق من أفعال أو أسماء.

وكان لابن عباس معالجة للمصدرية من زاوية أُخرى، إذ عرض لقول الله - عز وجل - على لسان بعض الجن: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فلا يَخافُ بَخسًا ولا رَهَقًا﴾،[1] فعلق عليه بما يلي: «لا يخاف أن يُبخس من عمله شيء»، «لا يخاف أن يُنقص من حسناته، ولا أن يُزاد في سيئاته، لأن البخس: النقص، والرهق: العدوان».[2] وتفسيره المصدر بـ «أن» والفعلِ غيرَ مرة يحقق حضور معنى المصدرية، في أذهان العرب والدارسين للعربية، من النحاة واللغويين والبلاغيين والنقاد.

وقد تابع معاصرو ابن عباس وتلاميذه ومن كان بعدهم خطواته هذه، يستمدون منها أصول العمل، في التحليلات الصرفية المتكاثرة، مع خلافات يسيرة تمثل التوجهات والتوجيهات الشخصية الكريمة، كما سنرى في الصفحات التالية.

بل لقد كان في عهد ابن عباس، من الصحابة، من ينفذ إلى الأمور الصرفية بتميز واقتدار. فعبد الله بن مسعود يذكر في تفسير[3]: ﴿ومِزاجُهُ مِن تَسنِيمٍ﴾ أن «تسنيم» علَم لعَينٍ بعينها في الجنة. ويتابعه حُذيفة بن

---

(١) الآية ١٣ من سورة الجن.

(٢) تفسير الطبري ٢٩: ١١٣ وتفسير القرطبي ١٩: ١٦.

(٣) الآية ٢٧ من سورة المطففين.

اليمان (ت ٣٦) في ذلك، موضحًا آلية التسمية بقوله: عَينٌ من عَدن، سميت بالتسنيم الذي هو مصدر: سَنَّمَه: إذا رَفَعَه. وتعليل ذلك عند ابن عباس أن شرابها أرفع شراب في الجنة، وعن الكلبي (١٤٦) أنها تأتيهم من فوق.[١]

وهذا مجاهد بن جبر يعرض لقول المولى، جل وعلا:[٢] ﴿خالِدِينَ فِيها، لا يَبغُونَ عنها حِوَلًا﴾، ويفسر الكلمة الأخيرة بقوله: «مُتَحَوَّلًا».[٣] وهذا يعني أنه يرى اللفظ المذكور مختصرًا من المصدر الميمي للفعل: تَحَوَّل. فهو إذًا اسم مصدر يفيد المبالغة في المعنى للتحول. وقتادة بن دِعامة وآخرون يفسرون المصدر «بخسًا» كما ذكرنا قبلُ عن ابن عباس.[٤]

بل إن الإمام عليًّا كان له مشاركة في مثل هذا الموضوع. فقد روي عنه أنه قرأ[٥]: ﴿عِندَها جَنّةُ المأوَى﴾، وقال: جنّةُ المَبيتِ.[٦] وتفسير المأوى بالمبيت يعني أنه مصدر ميمي. وفي هذا قال ابن عباس وقتادة: تأوي إليها أرواح الشهداء. وعن الحسن: يأوي إليها المتّقون.[٧]

---

(١) تفسير الآلوسي ٣٠: ١٣٥.

(٢) الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

(٣) تفسير الطبري ١٦: ٣٨.

(٤) انظر تفسير ابن كثير ٤: ٤٣١.

(٥) الآية ١٥ من سورة النجم.

(٦) الدر المنثور ٦: ١٢٦.

(٧) المحرر الوجيز ٥: ١٩٩ والبحر ٨: ١٥٩ وتنوير المقباس ٥: ٢٩٣. وقيل: إن المأوى اسم مكان. تفسير الآلوسي ٢٧: ٧٨.

وقد يكون التعبير عن نظائر ذلك بالمثال الدال على المقال. حدث محمد بن مروان، قال: قلت للكلبي: أرأيتَ قوله[1]: ﴿إذا زُلزِلَتِ الأرضُ زِلزالَها﴾؟ يسأل عن الحكم اللغوي للزِّلزال. فقال: هذا بمنزلة قوله: ﴿ويُخرِجُكُم إخراجًا﴾.[2]

فهو يبيّن مصدرية الرباعي المضعف بمصدرية نظيره الثلاثي المزيد، لأنه في صورته الصوتية من حيث الحركات والسكون. وقد أضيف المصدر إلى صاحبه، لأن المراد هو الزلزال المخصوص بالأرض.

وعن أبي عمرِو بن العلاء أنه، في التعليق على[3]: ﴿حُرِّمَت علَيكُم أُمَّهاتُكُم... كِتابَ اللهِ علَيكُم﴾، قال: أي: كَتَبَ اللهُ ذاك عليكم. والعرب تفعل مثل هذا، إذا كان في موضع «فَعَلَ» أو «يَفعلُ» نصبوه. قال كعب بن زهير:

تَسعَى الوُشاةُ جَنابَيها، وقِيلَهُمُ: إنَّكَ، يا بنَ أبِي سُلمَى، لَمَقتُولُ

معناها: ويقولون. وكذا كل شيء من هذا المنصوب كان في موضع «فَعَلَ» أو «يَفعلُ»، كقولك: صبرًا ومهلًا وحِلًّا، أي: اصبرْ وامهَلْ وتحلَّلْ.[4] فالمراد أن ذلك مصدر كهذه منصوب بفعله المقدر.

وربما كان المصدر بصيغة اسم المفعول، ويتنبه العالم إلى ذلك. فقد علق ابن عباس والحسن البصري والضحّاك على قول الله، جل وعلا[5]:

---

(١) الآية ١ من سورة الزلزلة.

(٢) الآية ١٨ من سورة نوح. وانظر معاني القرآن ٣: ٢٨٣.

(٣) الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة النساء.

(٤) مجاز القرآن ١: ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٥) الآية ٧ من سورة القلم.

﴿فَسَتُبصِرُ ويُبصِرُونَ: بأَيِّكُمُ المَفتُونُ﴾؟ بقولهم: المفتون بمعنى الفِتنة، كما قالوا: ما له مَعقول، أي: عقل، وكما قالوا: اقبلْ مَيسورَه ودعْ مَعسورَه. فالمعنى: بأيكم هي الفتنة والفساد، الذي سمَّوه جنونًا؟[١]

وفسّر السُّدّي المثوبة من[٢]: ﴿هَل أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذَلِكَ مَثُوبةً عِندَ اللهِ﴾؟ بقوله: ثوابًا عند الله.[٣] يعني أنها مصدر ميمي. وروى الفرّاء عن ابن عباس أنه قال، في تفسير ﴿مَثَلُ الجَنّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ﴾[٤]: مثل الجنة: أمثال الجنة صفات الجنة... وكذلك قرأ علي بن أبي طالب: «أمثالُ».[٥] فمِثلٌ هنا بمعنى جمع المصدر: صِفة.

واسم الإشارة في قول المولى، جل ثناؤه[٦]: ﴿ولا يَزالُونَ مُختَلِفِينَ، إلّا مَن رَحِمَ رَبُّكَ. ولِذلِكَ خَلَقَهُم﴾، رُوي فيه عن الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح (ت ١١٥) قولهما: الإشارة إلى المصدر المفهوم من: مختلفين.[٧] فالمعنى: لأجل ذلك الاختلاف خلقهم.

وفي تفسير «الطُّوفان» من الآية المباركة: ﴿فأرسَلْنا علَيهِمُ الطُّوفانَ والجَرادَ﴾،[٨] قال الطبري: والصواب من القول في ذلك عندي ما قاله ابن عباس، على ما رواه عنه أبو ظبيان، أنه أمرٌ من الله طاف بهم، وأنه

(١) المحرر الوجيز٥: ٣٤٦ وتفسير القرطبي١٨: ٢٢٩ والبحر٨: ٣٠٩ والدر المصون١٠: ٤٠١.

(٢) الآية ٦٠ من المائدة.

(٣) تفسير الطبري ١٠: ٤٣٦.

(٤) الآية ٣٥ من سورة الرعد.

(٥) معاني القرآن ٢: ٦٠.

(٦) الآيتان ١١٨ و ١١٩ من سورة هود.

(٧) تفسير الآلوسي ١٢: ٤٦.

(٨) الآية ١٣٣ من سورة الأعراف.

مصدر من قول القائل: طاف بهم أمر الله يطوف طُوفانًا، كما يقال: نَقَصَ هذا الشيء يَنقُص نُقصانًا.[1]

يعني أن الطوفان في الأصل اسم مصدر للمبالغة عبر به عن شيء أطافه الله بهم من جانب وعمّهم، وهو المطر.[2] فقد صار اسمَ ذات لتوكيد المبالغة بالطواف والعموم.

وما جاء عن وأد الأولاد الصغار في قول المولى، عز وجل[3]: ﴿إِنَّ قَتلَهُم كانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾، قال ابن عباس ومجاهد[4] في تفسير «خطئًا» أي: خَطيئة.

أما النظم الكريم[5]: ﴿عَطاءً حِسابًا﴾ فقد فسر مجاهد الحساب منه بأنه مصدر بمعنى المحاسبة، للفعل: حاسبَ. قال: معنى «حسابًا» هنا بتقسيط على الأعمال، أو دخول الجنة برحمة الله والدرجات فيها على قدر الأعمال. فالحساب هنا بموازنة الأعمال.[6]

المشتقات ودلالاتها:

أما المشتقات الاسمية فإنها تحمل معنى الوصف والذات التي تتصف به. وقد رأينا فيما مضى عن ابن عباس أن الرحمن بوزن الفَعْلان

---

(١) تفسير الطبري ١٣: ٥٢ ـ ٥٣.

(٢) انظر المحرر الوجيز ٢: ٤٤٤ والدر المصون ٤٣٢ ـ ٤٣٣ وتفسير الآلوسي ٩: ٥١.

(٣) الآية ٣١ من سورة الإسراء.

(٤) تفسير الطبري ١٥: ٨٠.

(٥) الآية ٣٦ من سورة النبأ.

(٦) البحر ٨: ٤١٥.

من الرحمة. ثم ترى في هذا القول المبارك[١]: ﴿فلا أُقسِمُ بالخُنَّسِ، الجَوارِ الكُنَّسِ﴾ عن الإمام علي والحسن البصري وقتادة: أن المراد الكواكبُ تكنُسُ بالليل، وتخنُس في النهار.[٢]

فالخُنَّس: جمع خانسة، والكُنَّس: جمع كانسة، أي: جمعان لاسم الفاعل: بادية في الليل، خافية في النهار. واسم الفاعل صار في الأول اسم ذات للمبالغة في المعنى، وُصف بالثاني والثالث. وقال ابن عباس، وقريب من ذلك عن مجاهد والحسن البصري أيضًا: أقسم ببقر الوحش لأنها خُنسُ الأُنوف. والكنّس: التي تلزم الكِناس.[٣] وهو ما تتوارى فيه بقر الوحش من أصول الأشجار.

وأخرج الطبري عن علي بن طلحة، عن ابن عباس أنه قال في «عليم»، من الآية الكريمة: ﴿وهُوَ بكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ﴾،[٤] قال: العالِم الذي قد كمُل في علمه.[٥] يعني أنه مبالغة اسم الفاعل من العِلم.

ومن هذا أن[٦]: ﴿فحَمَلَتهُ فانتَبَذَت بِهِ مَكانًا قَصِيًّا﴾ قال مجاهد عن «قصيًّا» فيه: «يعني: قاصيًا».[٧] والمراد هو المبالغة أيضًا. ولذا عبر ابن عباس عن المراد باسم التفضيل فقال:[٨] إلى أقصى الوادي.

---

(١) الآيتان ١٥ و ١٦ من سورة التكوير.

(٢) المحرر الوجيز ٥: ٤٤٣ والبحر ٨: ٤٣٤ والدر المنثور ٦: ٣٢٠.

(٣) الكامل للمبرد ٢: ٢٩٨ ـ ٢٩٩ والدر المنثور ٦: ٣٢٠.

(٤) الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٥) تفسير ابن عباس ص ٨٢ وتفسير الطبري ١: ٤٣٨ والأسماء والصفات ص ٧٨.

(٦) الآية ٢٢ من سورة مريم.

(٧) تفسير مجاهد ص ٣٨٥ والدر المنثور ٤: ٢٦٧.

(٨) تفسير القرطبي ١١: ٩٢.

ومن قبيل ذلك أن الحسن البصري تعرض لقول الله ـ جل وعلا ـ في وصف جهنم[1]: ﴿لَوّاحةٌ لِلبَشَرِ﴾، وقال عنه: لوّاحة: بناء مبالغة من: لاحَ، إذا ظهر،[2] أي: تَظهر للبشر لعظمها وهولها. وأنت ترى بعينك النص الصريح بلفظ: بناء المبالغة.

وقد يعبر بالمشتق عن اسم الذات أو الاسم العلَم. ومن هذا الثاني ما رُوي عن ابن عباس ومجاهد وقتادة، في قول المولى، عز وجل[3]: ﴿أفرأيتُمُ اللّاتَ والعُزَّى، ومَناةَ الثّالِثَةَ الأُخرَى﴾؟ أن العرب اشتقوا اللات من لفظ الجلالة: الله، والعُزَّى من لفظ: العزيز، ومناة من لفظ: المنّان.[4]

وهذا اشتقاق فيه إلحاد، أي: انحرافات كبيرة عن الصواب: أولها: في المعنى لِما تحمله من الشرك، والثاني: في جعل الأسماء الأعلام مصدرًا للاشتقاق ومشتقات، وثالثها: التصرف في اللفظ بحيث جُعل الاسم على غير صورة الأصل، يخالفه في المادة اللغوية، إذ الفرق واضح بين أحرف اللات والله، ومناة والمنّان.

ولذا عبر بعض المفسرين عن قول المشركين المذكور، بأنهم جعلوا اللات نظرًا إلى اسم الله ـ تعالى ـ والعُزَّى نظرًا إلى العزيز، ومَناة نظرًا إلى المنّان. وكان قد جاء عن ابن عباس ومجاهد قراءة: «اللّاتَّ»،[5] وأن هذا

---

(١) الآية ٢٩ من سورة المدثر.

(٢) تفسير الآلوسي ٢٩: ٢١٦.

(٣) الآيتان ١٩ و٢٠ من سورة النجم.

(٤) تفاسير الطبري ١٣: ٢٨٣ وابن كثير ٢: ٢٥٨ والقرطبي ٧: ٣٢٨ ومعاني القرآن ٣: ٩٨ والمحرر الوجيز ٢: ٤٨١ والبحر ٤: ٤٣٠ وتفسير الرازي ٥: ٤١٦ والدر المصون ٥: ٥٣٣ والدر المنثور ٣: ١٤٩ وتنوير المقباس ٢: ١٤٣ وتفسير الآلوسي ٩: ١٨٢.

(٥) المحرر الوجيز ٥: ٢٠٠ وتفسير القرطبي ١٧: ١٠٠ والبحر ٨: ١٦٠ ـ ١٦١.

كان رجلًا بالطائف يلتّ السمن والسَّوِيق للحُجّاج عند صخرة ويصب السويق عليها، ويخدم الأصنام. فلما مات عَبدتْ ثقيف تلك الصخرة إعظامًا لصاحب السويق، وسمَّتها باسمه، وجعلته وثنًا. فالاشتقاق إذًا من اللَّــتّ، والاسم العلَم أصله مشتق على صيغة اسم الفاعل.

ومن هذا القبيل ما جاء في قول الله، سبحانه[1]: ﴿أزِفَتِ الآزِفةُ﴾، عن ابن عباس، قال عن الآزفة: من أسماء يوم القيامة، عظمه الله وحذّره عبادَه.[2] وقال: القارعة: من أسماء يوم القيام، وإنما سُمِّيَتِ القارعةَ لأنها تقرع القلوب.[3] وعن الصاخّة قال: من أسماء يوم القيامة.[4] وكذلك قال عن الحاقّة والطّامّة والغاشية...[5] فهذه الأسماء الأعلام كانت مشتقة على صيغة اسم الفاعل المؤنث، عبر بها عن ذلك لتوكيد المبالغة في المعنى.

بل ربما كانت صيغة اسم الفاعل معبرًا بها عن المصدر، مبالغة في الدلالة على معنى الحدَث. فوصف الجنة، بأنها[6]: ﴿لا تسمَعُ فيها لاغِيةً﴾، يذكر ابن عباس فيه أن لاغية يعني: كذِبًا وبُهتانًا وكفرًا بالله، عز وجل.[7] فاللاغية بمعنى اللغو، واسم الفاعل بمعنى مصدره، كما ترى.

---

(١) الآية ٥٧ من سورة النجم.

(٢) تفسير ابن عباس ص ٤٧١ وتفسير الطبري ٢٧: ٤٥ وفتح الباري ٨: ٤٧٢ والإتقان ٢: ٤٥ والدر المنثور ٦: ١٣١.

(٣) الدر المنثور ٦: ٣٨٥ وتنوير المقباس ٦: ٣٧١.

(٤) الدر المنثور ٦: ٣١٧.

(٥) الدر المنثور ٦: ٢٥٨ و٣١٣ وتفسير ابن عباس ص ٤٩٨ و٥٢٩ وتفسير الطبري ٢٩: ٣٠.

(٦) الآية ١١ من سورة الغاشية.

(٧) تفسير القرطبي ٢٠: ٣٣.

وقد يبقى المشتق على معناه الأصلي، كما رأيت معنا قبل. ومن ذلك أيضًا أن[1]: ﴿وَمَن يُهاجِرْ في سَبِيلِ اللهِ يَجِدْ في الأرضِ مُراغَمًا كَثِيرًا وسَعةً﴾ قال فيه ابن عباس والضحاك وقتادة والربيع وآخرون: «معنى مُراغَمًا: متحوَّلًا ومَذهبًا».[2]

فهو اسم مكان من مصدر: راغَمَ، أي: اسم جنس يدل على ذات. يؤنسك بهذا ما جاء عن ابن عباس، من أن مُراغمًا: مُنفسَحًا بلغة هُذيل.[3] وعنه أيضًا أن المُراغم: التحوُّل من الأرض إلى الأرض.[4] يعني أنه مصدر ميمي للفعل: راغَمَ.

وربما ورد اسم الذات خبرًا للوصف مبالغة في المعنى، كالذي في قول المولى ـ سبحانه ـ على لسان المنافقين وصفًا للرسول الكريم[5]: ﴿ويَقُولُون: هُوَ أُذُنٌ﴾. فقد ذكر ابن عباس أن المعنى: ذو أُذُن. فهو على حذف مضاف.[6] يعني أنه ينصت ويستمع كثيرًا ويصدّق ما يقال.

والأولى أن «أُذُن» هنا مبالغة اسم الفاعل مشتقة من مصدر: أذِنَ. ولا حاجة إلى التقدير. بل إن الأُذُن عضوَ السمع أصله من المشتقة هذه، عبر بها عن اسم الذات لتوكيد المبالغة.

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة النساء.

(٢) البحر والنهر الماد ٣: ٣٣٦ وتفسير الآلوسي ٥: ١٨٦.

(٣) الدر المنثور ٢: ٢٠٧.

(٤) تفسير الطبري ٩: ١١٩ ـ ١٢١ وتفسير ابن عباس ص ١٥٥ والدر المنثور ٢: ٢٠٧ والإتقان ٢: ١٠ وفتح الباري ٨: ١٠٤.

(٥) الآية ٦١ من سورة التوبة.

(٦) البحر ٥: ٦٢.

وفي قول الله، جل ثناؤه(١): ﴿وهُوَ الَّذِي أنشأكُم مِن نَفسٍ واحِدةٍ، فمُستَقَرٌّ ومُستودَعٌ﴾، قال ابن مسعود مفسِّرًا: المستقرّ: الرَّحِم. والمستودع: المكان الذي يموت فيه.(٢) فهما اسما مكان من مصدر: استقرَّ واستَودَعَ. وروي عنه أيضًا: مستقرّها: في الدنيا، ومستودعها: في الآخرة.

وقريب منه ما جاء عن ابن عباس وسعيد بن جُبير (ت ٩٥) وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت ١٩٦) ومجاهد والحسن البصري وقتادة وعطاء والضحّاك والسُّدّي، مع خلاف في الدلالة: مستقرّ: في القبر، ومستودع: في الدنيا.(٣)

وعن مجاهد أيضًا: المستقرّ: في الدنيا، والمستودع: عند الله. وعن ابن عباس كذلك: المستقرّ: في الأرض، والمستودع: في الأصلاب. والمستقرّ: حيث يأوي، والمستودع: حيث يموت. وعنه أيضًا: كلاهما في الرَّحِم.

وعنه في رواية أُخرى: المستقِرّ: مَن خُلِق، ما كان في الرحم. والمستودَع: مَن لم يُخلق، ما استُودع في أصلاب الرجال والدوابّ.(٤) فالأول اسم فاعل عبر به عن اسم الذات للمبالغة، والثاني اسم مفعول عبر به عن اسم الذات أيضًا. وكذلك الأمر في رواية عن الحسن، على أن المستقِرّ حاله بعد الموت، والمستودَع حاله في الدنيا.

---

(١) الآية ٩٨ من سورة الأنعام.

(٢) الدر المنثور ٣: ٣٦.

(٣) البحر ٤: ١٨٨ والدر المنثور ٣: ٣٦.

(٤) البحر ٤: ١٨٨ وتفسير ابن عباس ص ٢٠٧ وتفسير الطبري ١١: ٥٦٧ وتنوير المقباس ٢: ٤٥. وانظر تفسير الرازي ٥: ٨١ وتفسيرالآلوسي ٧: ٣٤١ والدر المنثور ٣: ٣٦.

وفي قول المولى، جل وعلا[1]: ﴿إِنَّ لِلمُتَّقِينَ مَفازًا﴾، فسر ابن عباس والضحاك مفازًا بالقول: مُنتَزهًا.[2] فهو إذًا اسم مكان من مصدر: فازَ يفوزُ. أما قتادة فجاء تفسيره بقوله: مفازًا من النار إلى الجنّة.[3] فالمراد أنه مصدر ميمي.

وكذلك جاء عن ابن عباس، إذ روي أنه قال: نجاة من النار وقُربى إلى الله.[4] وعنه أيضًا أنه في تفسير[5]: ﴿يَقُولُ الإنسانُ يَومَئِذٍ: أينَ المَفَرُّ﴾؟ قال: المفرّ: حيثُ تفِرّ الدابّة.[6] فهو اسم مكان هنا.

وفي تفسير[7]: ﴿وكأسًا دِهاقًا﴾، قال ابن عباس والحسن وقتادة، في تفسير «دهاقًا»: «مُترَعة مملوءة». وقال ابن عباس أيضًا: «الملأى أو الممتلئة». وقال هو وسعيد بن جُبير وعِكرمة (ت ١٠٧) ومجاهد: «متتابعة يتبع بعضها بعضًا».[8]

فالأول مع ما بعده بمعنى اسم المفعول، من قولك: أدهقتُ الكأسَ. والأخير بمعنى اسم الفاعل، كما ترى، من قولنا: ادَّهقَتِ الحجارة ادِّهاقًا، إذا تلازمت وادَّخل بعضها في بعض. ومن هذا ما

---

(١) الآية ٣١ من سورة النبأ.

(٢) تفسير الطبري ٣٠: ١٢ وتفسير ابن عباس ص ٥١٤ وتفسير ابن كثير ٤: ٤٦٥ والإتقان ٢: ٥٢ والدر المنثور ٦: ٣٠٨.

(٣) الدر المنثور ٦: ٣٠٨.

(٤) تنوير المقباس ٦: ٢٠٤.

(٥) الآية ١٠ من سورة القيامة.

(٦) تفسير الطبري ٢٩: ١١٣.

(٧) الآية ٣٤ من سورة النبأ.

(٨) تفسير القرطبي ١٩: ١٨١ والبحر ٨: ٤١٥ والدر المنثور ٨: ٣٠٨ ـ ٣٠٩ وتنوير المقباس ٦: ٢٠٤.

رُوي[1] عن عِكرمة وزيد بن أسلم (ت ١٣٦) أن معنى دهاقًا: صافية. فالصيغة مبالغة اسم الفاعل.

وقال ابن عباس ومجاهد وقتادة في ﴿وأنزَلنا مِن المُعصِراتِ ماءً ثَجّاجًا﴾:[2] المعصرات: الرياح لأنها تُعصِر السحاب، جعل الإنزال منها لمّا كانت سببًا فيه.[3]

وفي رواية عن ابن عباس أيضًا أن المعصرات:[4] السحاب يُعصِر بعضها بعضًا، فيَخرج الماء من بين السحابتين. واستشهد بقول النابغة:

تَجُرُّ بها الأرواحُ، مِن بَينِ شَمْألٍ ... وبَينِ صَباها، المُعصِراتُ الدَّوامِسُ

وقال: الثّجّاج: الكثير الذي يُنبت الزرع. وأنشد قول أبي ذؤيب:

سَقَى أُمَّ عَمرٍو، كُلَّ آخِرِ لَيلةٍ، ... غَمائمُ سُودٌ، ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ

فالمعصرات إذًا جمع اسم فاعل: المُعصِر، عبر به عن اسم الذات فجاز جمعه جمع مؤنث سالمًا. والثجّاج: مبالغة اسم الفاعل. وفي رواية عنه أن ثجّاجًا: مُنصَبًّا.[5] وكذلك قال قتادة وعِكرمة والربيع بن أنس.[6] وعن ابن عباس أيضًا وأبي العالية (ت ٩٠) والربيع والضحّاك أن المعصرات: السحاب القاطرة.[7]

---

(١) تفسير القرطبي ١٩ : ١٨١.

(٢) الآية ١٤ من سورة النبأ.

(٣) البحر والنهر الماد ٨: ٤١٠ ـ ٤١١.

(٤) الدر المنثور ٨: ٣٠٦ والإتقان ١ : ٢٦٥.

(٥) تفسير ابن عباس ص ٥١٣ وتفسير الطبري ٣٠: ٤ ـ ٥ وصحيح البخاري ص ١٨٨٠ وفتح الباري ٨: ٥٥٨.

(٦) الدر المنثور ٦ : ٣٠٦.

(٧) البحر ٨: ٤١١.

وفي تفسير القول المبارك: ﴿وكُنتُم قَومًا بُورًا﴾ ،[1] قال ابن عباس: البُور في لغة أزدِ عُمان: الفاسد. وكنتم قومًا بُورًا: قومًا فاسدين. والبور في كلام العرب: لا شيء. يقال: أصبحت أعمالهم بُورًا، ومساكنهم بُورًا.[2] وهذا جمع بائر، أي: فاسد هالك خاوٍ.

وقد يعبر بالمؤنث عن مذكر مجازي، فتَرِد صفته مذكرة تبعًا للمعنى. ومن هذا أن في النظم الكريم وصفًا ليوم القيامة[3]: ﴿يَومًا يَجعَلُ الوِلدانَ شِيبًا، السَّماءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾، فقال أبو عمرٍو بن العلاء في تفسيره: السماءُ منفطرةٌ. ألقى الهاء لأن مجازها: السقف. تقول: هذا سماء البيت.[4] يعني أن السماء هنا مراد بها السقف، أي: الاسم المذكر، فحذفت التاء من اسم الفاعل «منفطر» لذلك.

ولاسم المفعول حضور قديم في هذه المقولات، ذكرنا بعضه مرارًا من قبل. وفي تفسير[5]: ﴿والبَحرِ المَسجُورِ﴾، كان علي بن أبي طالب ـ رحمه الله ـ يقول: مسجورٌ بالنار. والمسجور في كلام العرب: المملوء.[6] وفي تفسير آخر[7]: ﴿إلّا أن يَكُونَ مَيْتَةً أو دَمًا مَسفُوحًا﴾، قال ابن عباس: يعني: مُهَراقًا.[8]

---

(١) الآية ١٢ من سورة الفتح.

(٢) معاني القرآن ٣: ٦٦.

(٣) الآيتان ١٧ و ١٨ من سورة المزمل.

(٤) مجاز القرآن ٢: ٢٧٤.

(٥) الآية ٦ من سورة الطور.

(٦) معاني القرآن ٣: ٩١.

(٧) الآية ١٤٥ من سورة الأنعام.

(٨) تفسير ابن عباس ص ٢١٧ وتفسير الطبري ١٢: ١٩٤ والإتقان ٢: ١٥.

أما «رهينة»، من آية الكتاب العزيز: ﴿كُلُّ نَفسٍ بما كَسَبَت رَهِينَةٌ﴾،[1] فعن عليّ أيضًا: يعني: مرتهَنة.[2] فرهينة بمعنى اسم المفعول، والتاء فيها للمبالغة في المعنى، وليست للتأنيث. وجاء عن ابن عباس أن رهينة أي: مأخوذة، مرتهَنة في النار.[3] فهي بمعنى اسم المفعول، على ما ذكرنا. ومثل هذا كثير جدًّا.

وكذلك الحال في «عتيق»، من[4]: ﴿مَحِلُّها إلَى البَيتِ العَتِيقِ﴾، قال ابن عباس أيضًا: «العتيق: أُعتِقَ من الجبابرة. ويقال: من الغرق زمن نوح».[5] والتفسير الأول جاء عن مجاهد أيضًا. وقال سعيد بن جُبير: «أُعتق من الغرق في زمان نوح». وعلى هذا فعتيق بمعنى اسم المفعول للمبالغة.

وفي تفسير[6]: ﴿فلَمّا رأَوهُ زُلفةً سِيئَت وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، قال ابن عباس: «لمّا رأوا عملهم السيّئ قريبًا». وعن مجاهد: «مصدر بمعنى: مُزدَلَفًا، أي: قريبًا».[7] فالاسم زُلفة بمعنى اسم المفعول «المقرَّب» للمبالغة في المعنى.

ويجوز أن يكون القرب من العمل نفسه، فالزلفة بمعنى الصفة المشبهة. وقد زعم بعض المعربين أن التقدير: ذا زُلفة أي: ذا قرب.[8] ولا حاجة

---

(١) الآية ٣٨ من سورة المدثر.

(٢) تفسير مجاهد ص ٧٠٥.

(٣) الدر المنثور ٦ : ٢٨٥ وتنوير المقباس ٦ : ١٧٣.

(٤) الآية ٣٣ من سورة الحج.

(٥) معاني القرآن ٢ : ٢٢٥ والدر المنثور ٤ : ٣٥٧ وتنوير المقباس ٣: ٢٩٢.

(٦) الآية ٢٧ من سورة المُلك.

(٧) تفسير القرطبي ١٨ : ٢٢٠.

(٨) البحر ٨: ٣٠٣ والدر المصون ١٠ : ٣٩٤.

إلى هذا التقدير، لأن المصدر يكون حالًا للمبالغة، كما ذكرنا قبل.

وقول الحسن البصري: «عِيانًا»[(١)] يقتضي أن زُلفة: مفعول مطلق، أي: رؤيةَ زُلفة. لكن الرازي استشكل هذا التوجيه، وقال: «هذا معنًى وليس بتفسير. وذلك لأن ما قرب من الإنسان رآه مُعاينة». وفي استشكاله نظر، لأن هذه المعاينة مراد بها المبالغة في الرؤية الحق، بعد أن كان الأمر خبرًا يكابر في قبوله الكافرون.

وقد يكون اللفظ مما يحتمل صيغتين، فترى للصحابة والتابعين خلافًا فيه بينهم، أو خلافًا بين أقوال الواحد منهم. ومن ذلك أن[(٢)]: ﴿مَن جاءَ بالحَسَنةِ فلَهُ خَيرٌ مِنها﴾ رُوي عن ابن عباس فيه أن «خير» للتفضيل، أي: ثواب الله خير من عمل العبد وقوله وذِكره، وكذلك رضوان الله خير للعبد من فعل العبد.[(٣)]

وعن عِكرمة والحسن وابن جُريج أن «خير» ليس للتفضيل، أي: هذا الخير - وهو الثواب - من حسنتها وبسببها.[(٤)] ونُسب هذا أيضًا إلى ابن عباس ومجاهد وقتادة.[(٥)] وهو يعني أنه مصدر للفعل: خار يَخير.

والمشتق يعبر به عن اسم الذات، كما ذكرنا قبل، فينص القدماء على ذلك. ومن هذا أن ابن عباس وقف عند[(٦)]: ﴿والسَّماءِ والطّارِقِ﴾

---

(١) تفسير الرازي ١٠: ٥٩٦ والمحرر الوجيز ٥: ٣٤٣ والبحر ٨: ٣٠٣.

(٢) الآية ٨٩ من سورة النمل.

(٣) تفسير القرطبي ١٣: ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٤) المحرر الوجيز ٤: ٢٧٣ والبحر ٧: ١٠١.

(٥) تفسير الآلوسي ٢٠: ٥٥ - ٥٦ وتنوير المقباس ٤: ١٣٧.

(٦) الآية ١ من سورة الطارق.

قائلًا: كلُّ شيء طرقك فهو طارق.[1] يعني أن اسم الفاعل هنا منقول للتعبير به عن اسم الجنس من الأشياء النازلة بالإنسان.

وقد أوضح ذلك الحسن البصري، حين عرض للقول المبارك[2]: ﴿وما أدراكَ: ما الطّارِقُ؟ النَّجمُ الثّاقِبُ﴾، فقال عن الثاقب: «هو اسم جنس، لأنها كلها ثواقب، أي: ظاهرة الضوء».[3] وهذا يقتضي أنه بدل من النجم لا صفة له. وعلى ذلك ما ذهب إليه قتادة،[4] أما مجاهد ففسر الثاقب بالمضيء، وأبقاه على معناه الاشتقاقي الوصفي للنجم. وكذلك روي عن ابن عباس.[5]

ومن مجيء المشتق بمعنى اسم الذات للمبالغة ما روي عن ابن عباس أيضًا، في تفسير «الساهرة» من كتاب الله العزيز[6]: ﴿فإذا هُم بالسّاهِرةِ﴾، حيث قال[7]: الساهرة: الأرض. وأنشد بيت أُمية بن أبي الصلت:

فـفِيها لَحمُ سـاهِـرةٍ، وبَـحـرٍ وما فاهُوا بِـهِ، لَـهُـمُ، مُـقِـيمُ

ومِثل ذلك ما رُوي عن مجاهد وقتادة وعِكرمة والشعبي وسعيد ابن جُبير. أما وهب بن منبّه (ت ١١٤) فذهب إلى أن الساهرة: جبل إلى جنب بيت المقدس. فهو إذًا اسمٌ علَم على ذلك الجبل، منقول من اسم الفاعل المؤنث للمبالغة.

---

(١) الدر المنثور ٦: ٣٣٥.

(٢) الآيتان ٢ و ٣ من سورة الطارق.

(٣) المحرر الوجيز ٥: ٤٦٤ والبحر ٨: ٤٥٤.

(٤) تفسير القرطبي ٢٠: ٢.

(٥) تفسيرا ابن عباس ص ٥٢٧ والطبري ٣٠: ٩٠ وفتح الباري ٨: ٥٦٨ وتفسير القرطبي ٢٠: ٣ والدر المنثور ٦: ٣٣٥.

(٦) الآية ١٤ من سورة النازعات.

(٧) معاني القرآن ٣: ٢٣٢ والدر المنثور ٦: ٣١٢. وانظر تنوير المقباس ٦: ٢١٠.

وكذلك اسم المفعول في مثل هذه الحال. فقول المولى، سبحانه وتعالى[1]: ﴿واتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُم والجِبِلَّةَ الأوَّلِينَ﴾ روى البخاري في تفسيره أن ابن عباس قال: الجِبِلّة: الخَلْق. جُبِلَ: خُلِقَ، ومنه: جُبُلًا وجِبِلًّا. يعني الخَلْق.[2]

وهو يشير أيضًا إلى الآية الكريمة عن إبليس[3]: ﴿ولَقَد أضَلَّ مِنكُم جِبِلًّا كَثِيرًا﴾. فالجِبِلّة والجِبِلّ مبالغة اسم المفعول، عبر بها هنا عن اسم الذات: الخلق، لتوكيد المبالغة في الوصف.

وربما استعمل المشتق بمعنى المصدر، للدلالة على اسم الجنس المعنوي، أي: الحدث. ففي تفسير «خائنة»، من القول العزيز[4]: ﴿ولا تَزالُ تَطَّلِعُ علَى خائنةٍ مِنهُم﴾. قال ابن عباس: «أي: مَعصية». يعني: فَعْلة ذات خيانة. وكذلك ما جاء عن مجاهد، إذ قال: خيانة وكذب وفجور. وعن قتادة أن: الخائنة: الخيانة.[5]

و«سلسبيل» في[6]: ﴿عَينًا فِيها تُسَمَّى سَلسَبِيلًا﴾ هو مشتق على وزن: فَعلَلِيل، صفة مشبهة من مصدر فعلٍ مهمل، تفيد المبالغة في الوصف للعين الجارية، إذ المراد عن ابن عباس ومجاهد: «حَدِيدةُ الجريِ تنسلّ في الحلوق انسلالًا»، وعن أبي العالية ومقاتل: «تسيل

---

(١) الآية ١٨٤ من سورة الشعراء.

(٢) صحيح البخاري ص ١٧٨٦.

(٣) الآية ٦٢ من سورة يس.

(٤) الآية ١٣ من سور المائدة.

(٥) تفاسير البغوي ٢: ٢١ والقرطبي ٦: ١١٦ والآلوسي ٦: ١٣٣ والدر المنثور ٢: ٢٦٨.

(٦) الآية ١٨ من سورة الإنسان.

عليهم في الطرق وفي منازلهم»، وعن قتادة وعِكرمة: سلِسة منقادة يصرفونها حيث شاؤوا.[1]

وقال عكرمة أيضًا: اسم عين في الجَنّة.[2] وعلى هذا، فقد عبر بسلسبيل عن تلك العين المشهورة بالاسم العَلَم، وهو مفعول ثان للفعل «تُسمّى» منصوب، ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، نوّن كما جاء في: «يغوثًا ويعوقًا وقَواريرًا والسبيلا والظُّنونا».

قال الفراء: «وهو جائز في العربية».[3] وإنما سمِّيَت بذلك لا على سبيل العلمية، بل على جهة الإطلاق المجرد، أو على التذكير بتأويل الماء ونحوه.[4] وقيل: «تُسمَّى» بمعنى: توصف. فسلسبيلًا: حال من نائب الفاعل منصوبة، وليست اسمًا علمًا.[5] وقرئ أيضًا: «سَلسَبيلَ» بالمنع من الصرف، خلافًا لما زعم الفراء، على التسمية بالعلمية.[6]

وقال القفّال من المتأخرين: «تلك عين شريفة. فسلْ سبيلًا إليها».[7] ونُسب هذا إلى الإمام علي، يعني أنه أمرٌ للنبي - عليه السلام - ولأمته بسؤال السبيل إليها، أي: العمل الصالح لإدراكها في الجَنّة. فلعله من التسمية بالجملة، كما قالوا: تأبّطَ شرًّا. ولكن فيه تكلف

(١) تفسير القرطبي ١٩: ١٤٠ - ١٤١ وتفسير البغوي ٤: ٤٣٠.
(٢) تفسير ابن كثير ٤: ٤٥٧.
(٣) معاني القرآن ٣: ٢١٧ - ٢١٨.
(٤) الدر المصون ١٠: ٦١٣ وتفسير الآلوسي ٣٠: ١٣٥.
(٥) تفسير البغوي ٤: ٤٣٠. وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥: ٢٦١.
(٦) الكشاف ٤: ٦٧٢.
(٧) تفسير القرطبي ١٩: ١٤١.

وابتداع، وعزوُه إلى الإمام أبدعُ. وقيل: إنه افتراء عليه.[1]

وفي وصف شراب أهل الجنة[2]: ﴿خِتامُهُ مِسكٌ﴾. روى الفرّاء عن علقمة بن قيس (٦٢) أنه قرأ: «خاتَمُهُ مِسكٌ»، وقال: أما رأيت المرأة تقول للعطّار: «اجعل لي خاتَمَه مِسكًا»، تريد: آخِره.[3] فالمراد بالخاتَم هنا اسم الآلة، كالقالَب والطابَع، تُختم به الأشياء، وهو مشتق من مصدر: خَتَمَ.

وعن ابن مسعود في «خِتامه» قال: ليس بخاتَم يُختم به، ولكن خلْطُه مِسك. ألا ترى إلى المرأة من نسائكم تقول: خلطُه من الطِّيب كذا وكذا؟ وفي تفسير آخر[4]: ﴿يُسقَونَ مِن رَحِيقٍ مَختُومٍ﴾ قال: ممزوج. وقال ابن عباس: خُتِمَ بالمِسك.[5] فالأول هو مصدر، كما ترى، وما بعده اسم مفعول.

صيغ الأفعال:

تعرّض البحث النحوي، في المدرسة القرآنية القُدمَى بين الصحابة والتابعين، لبعض المسائل الفعلية أيضًا من الصرف، فكان ابن عباس، كما ذكرنا قبل، قد عيّن الوزن الصرفي لأحد الأفعال بأن قال: «تَبارَكَ: تَفاعَلَ من البركة».

---

(١) تفسير الرازي ١٠ : ٧٥٢ الكشاف ٤ : ٦٧٢ والدر المصون ١٠ : ٦١٣ وتفسير الآلوسي ٢٩ : ١٦١.

(٢) الآية ٢٦ من سورة المطففين.

(٣) معاني القرآن ٣ : ٢٤٨.

(٤) الآية ٢٥ من سورة المطففين.

(٥) الدر المنثور ٦ : ٣٢٨.

وكان يقرأ[١]: ﴿إذا قَومُكَ مِنهُ يَصِدُّونَ﴾، ويقول في تفسيره: يضِجّون. ولما لقي ابنَ أخي عُبيد بن عُمير الليثي قال له: إنّ عمك لعربيّ. فما له يلحن في قوله: «إذا قَومُكَ مِنهُ يَصُدُّونَ»؟ وليست كذلك. إنما هي «إذا قَومُكَ مِنهُ يَصِدُّونَ».[٢] فهو يحفظ أن الفعل بالكسر، ويظن الضم لحنًا، فيُنكره وينبّه عليه. والصواب أن الضم والكسر لغتان صحيحتان. ولما بلغه تواتر القراءة الثانية رجع عن إنكاره.

وسأل أحدُ العلماء بالقراءات - وهو شيخ كبير يلازم بيته، ويؤخذ عنه القرآن - أبا عمرِو بنَ العلاء عن قول من قرأ[٣]: ﴿هِئتُ لَكَ﴾ بكسر الهاء وضم المُثنّاة مهموزًا. فقال أبو عمرو: باطلٌ، جعلها «فِلتُ» من «تَهيّأتُ». اذهب فاستعرض العرب حتى تنتهي إلى اليمن، هل يعرف أحد «هِئتُ لك»؟[٤]

فهو يوضح علاقة الفعل المجرد بالفعل المزيد المشهور، ويذكر وزنه الصرفي، منكرًا القراءة مع أنها صحيحة ومشهورة، ويستعين على ذلك مستدلًّا باستقراء كلام العرب. وقال عِكرمة: هئتُ لك أي: تهيّأتُ.[٥]

أما ابن عباس فذكر[٦] أن «هَيتَ لك» بمعنى: هلمَّ لك. وهي، أي: هَيتَ، بالحَورانية - وفي رواية: بالسُّريانية - وبمعنى: تهيّأتُ لك،

---

(١) الآية ٥٧ من سورة الزخرف.

(٢) معاني القرآن ٣: ٣٦ - ٣٧ والدر المنثور ٦: ٢٠.

(٣) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٤) مجاز القرآن ١: ٣٠٥ - ٣٠٦ وفتح الباري ٨: ٤٦٤ وتفسير القرطبي ٩: ١٦٤.

(٥) تفسير القرطبي ٩: ١٦٤.

(٦) الدر المنثور ٤: ١٢ والإتقان ١: ٢٦٨. وانظر تفسير الطبري ١٦: ٢٦ وتفسير ابن كثير ٢: ٤٥٥ والبحر ٥: ٢٩٣.

قم فانهض إلى حاجتك. وأنشد قول أُحيحة الأنصاري:

بِهِ أحمِي المُضافَ، إذا دعانِي إذا ما قِيل لِلأبطالِ: هَيتا

فهو اسمُ فعلِ أمرٍ، وليس فعلًا متصرفًا. والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا.

قال السمين الحلبي: «هي كلمة حثّ وإقبال، ثم هي في بعض اللغات تتعيّن فعليّتها، وفي بعضها اسميّتها، وفي بعضها يجوز الأمران».[1] وعلى هذا، تحتمل عندي أن تكون فعلًا ماضيًا مشتقًّا من مصدر اسم الفعل «هَيّا» بمعنى: أسرعْ، كما اشتُقَّ منه: هَيّتَ به.[2]

والأصل في القراءة: «هَيَيتَ»، حُذفت الياء الأولى للتخفيف، على لغة بني سُليم فيما هو مضعّف، نحو: ظَلْتُ ومَستَ وعَضتِ وقَرْنَ. فإذا كانوا يحذفون الحرف الصحيح، في مثل هذا الموقع للتخفيف، فحرف العلة أولى بذلك وأحقّ. والله أعلم بالصواب.

وقد يكون في الفعل زيادات للمبالغة، وهو يفيد معنى ما كان مجردًا أو أقلَّ منه زيادة. فقول الله، جل ثناؤه[3]: ﴿أنشأكُم مِنَ الأرضِ، واستَعمَرَكُم فِيها﴾، ذكر ابن عباس الجملة الثانية منه وفسّرها قائلًا: عَمَّركم في الأرض وجعلكم سُكّانها.[4] وقال مجاهد في التفسير: أعمَرَكم فيها.[5] أي: جعلكم تَعمُرونها. فالزياة في الفعل يراد بها التوكيد، في القولين المذكورين.

---

(١) الدر المصون ٦: ٤٦٣.

(٢) البحر ٥: ٢٩٤.

(٣) الآية ٦١ من سورة هود.

(٤) تنوير المقباس ٢: ٣٠١.

(٥) تفسير الطبري ١٥: ٣٦٩.

والآية الكريمة[1]: ﴿وكَذلِكَ نُصَرِّفُ الآياتِ، ولِيَقُولُوا: دَرَسْتَ﴾ قرئت أيضًا: «دارَستَ»، فقال ابن عباس في تفسير ذلك: فاقَهتَ وتالَيتَ، وقرأتَ على اليهود وقرؤوا عليك.[2]

وكذلك قال مجاهد والضحّاك وآخَرون. ورُوي عن ابن عباس أيضًا: جادَلتَ اليهود وجادلوك.[3] وقال سعيد بن جُبير: دارَستَ أهل الكتاب ودارسوك، أي: ذاكرتَهم وذاكروك.[4] وجعلُ القراءةِ والمجادلة والمدارسة والمذاكرة أفعالًا من الطرفين يعني أن الفعل هنا للمشاركة في العمل.

وقرأ أحد المسلمين على عبد الله بن مسعود[5]: ﴿طه﴾ بالفتح، أي: بألف «طا» و ألف «ها» من دون إمالة، فقال عبد الله يصحّح له القراءة: «طِهِ» بالكسر. يعني بإمالة ألف «طِا» وألف «هِا». فقال الرجل: يا أبا عبد الرحمن، أليس أنّما أُمِرَ أن يطأ قدمَه، بمعنى: ضعْ رجلك؟ قال: هكذا أقرأني رسول الله ﷺ، وهكذا أنزلها جبريل.[6]

فالقارئ يرى أن هذه مركبة من فعل أمر وفاعل ومفعول به: «طأْها»، وهو يقتضي أن يكون اللفظ: طاها، بإبدال همزة الوطء ألفًا لسكونها بعد فتح. وفسّر ابن عباس والضحاك الآية بأن معناها: «طأْ يا رجل» بالنَّبطية، وقيل: بالسُّريانية[7] يعني أنها جملتان.

(١) الآية ١٠٥ من سورة الأنعام.
(٢) الدر المنثور ٣: ٣٨ وتفسير القرطبي ٧: ٥٨ وتفسير القرآن العظيم ٢: ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٣) معاني القرآن ١: ٣٤٩.
(٤) تفسير القرطبي ٧: ٥٨.
(٥) الآية ١ من سورة طه.
(٦) معاني القرآن ٢: ١٧٤ والدر المنثور ٤: ٢٨٩.
(٧) الدر المنثور ٤: ٢٨٩.

المفرد والجمع:

تلتبس في هذه المسألة صور بعض المفردات، لأن لفظها مشترك بين المفردات والجموع والجنس. وقد ورد في مقولات الصحابة والتابعين ما يعالج شيئًا من ذلك. رُوي عن ابن عباس أنه كان يقرأ[1]: ﴿كُلٌّ آمَنَ باللهِ ومَلائكتِهِ وكِتابِهِ ورُسُلِهِ﴾، ويقول: الكتاب أكثر من الكتب.[2] يعني أن «كتاب» اسم جنس يدل على الكثرة لأن المراد به جنس الكتب، فهو في المعنى أشمل من الجمع وأوفى لاستغراقه جنس الكتب السماوية.

وروي عنه أيضًا: الكتاب أكثر من الكُتب، لأن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع.[3] وقد اعترض أبو حيان على هذا بأن العكس هو الصحيح، وفي اعتراضه نظرٌ مرجعه علم الأصول، لحصول خلاف العلماء في المعرَّف والمضاف.[4]

والكلمة الثالثة، من هذه الآية المباركة: ﴿عِندَها جَنّةُ المأوَى﴾،[5] قرئت «جَنَّهُ» فسئل زِرّ بن حُبيش عما يعرف فيها من القراءة، فقال يبين ذلك: جنّةٌ من الجِنان.[6] يعني القراءة الأولى، والكلمة فيها هي مفرد جمعه الجنان. وروى الفرّاء عن ابن أبي مُليكة عن عائشة أيضًا أنها قالت: جنّةٌ من الجِنان.

---

(١) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.

(٢) تفسير الطبري ٦: ١٢٥ ـ ١٢٦ والدر المنثور ١: ٣٧٦.

(٣) الكشاف ١: ٣٣١ وتفسير الآلوسي ٣: ١١٠.

(٤) البحر والنهر ٢: ٣٦٣ ـ ٣٦٥ والدر المصون ٢: ٦٩٢ ـ ٦٩٣.

(٥) الآية ١٥ من سورة النجم.

(٦) معاني القرآن ٣: ٩٧.

ومن هذا القبيل أن ما في الآية الكريمة: ﴿وأسبَغَ علَيكُم نِعَمَهُ ظاهِرةً وباطِنةً﴾[1] هو جمع نِعمة. وروى الفراء عن ابن عباس أنه قرأ «نِعْمةً»، وقال: ولو كانت «نِعَمَهُ» لكانت نعمة دون نعمة.[2] فجاء في قوله ما يفيد الجمع، كما ترى، مع التفريق بينه وبين المفرد.

وعنه أيضًا أن «من المُعصِرات»، في الكتاب العظيم[3]: ﴿وأنزَلْنا مِن المُعصِراتِ ماءً ثَجّاجًا﴾، يعني: من السحاب - والواحد المُعصِر بلغة قُريش -[4] وأن «نمارق»، في[5]: ﴿ونَمارِقُ مَصفُوفةٌ، وزَرابِيُّ مَبْثُوثةٌ﴾، يعني الوسائد - الواحدة نُمرُقةٌ بلغة قريش - والزرابيّ: الطنافس التي لها خَمْل رقيق، واحدتها زِربِية.[6] وقال الأخفش في واحد الجمع من ﴿سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾:[7] سمعتُ «الزابِن» من عيسى بن عمر.[8]

والمثّى جمع في كثير من لغات العالم. ولما وقف ابن عباس عند قول الله، جل وعلا[9]: ﴿عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ﴾، قال: قعيد عن اليمين وقعيد عن الشِّمال[10]. فهو يريد أن المفرد هنا بمعنى المثّى. وفسر

---

(١) الآية ٢٠ من سورة لقمان.

(٢) معاني القرآن ٢: ٣٢٩ والدر المنثور ٥: ١٦٧.

(٣) الآية ١٤ من سورة النبأ.

(٤) اللغات في القرآن ص ٥٢.

(٥) الآيتان ١٥ و ١٦ من سورة الغاشية.

(٦) اللغات في القرآن ص ٥٤ وتفسير القرطبي ٢٠: ٣٤.

(٧) الآية ١٨ من سورة العلق.

(٨) معاني القرآن للأخفش ص ٧٤١.

(٩) الآية ١٧ من سورة ق.

(١٠) معاني القرآن ٣: ٧٧.

الفرّاء ذلك بأنه يريد «قُعود»، فجعل القعيد جمعًا. أما مجاهد فرُوي عنه أنه قال: اسم صاحب السيئات قعيد.[١] فهو مفرد مشتق بمعنى الاسم العلَم.

وأخرج الطبري عن قتادة في قول المولى، جل ثناؤه[٢]: ﴿ونَحشُرُهُم يَومَ القِيامةِ علَى وُجُوهِهِم، عُميًا وبُكمًا وصُمًّا﴾، أنه قال: وصُمًّا، وهو جمع أصَمّ.[٣]

وذكر أبو جعفر النحاس، في إعراب النظم الكريم[٤]: ﴿فإن أُحصِرتُم فما استَيسَرَ مِنَ الهَدْيِ﴾، عن أبي عمرٍو أنه قال: واحد الهَدْي هَدْيةٌ.[٥] وهذا يعني أن الهدي اسم جنس جمعي يعبر به عن الكثرة والاستغراق. وقال أيضًا: لا أعرف لهذه اللفظة نظيرًا.[٦] ويَرِد عليه أن مثلها: وَرْدٌ وجَدْيٌ وتَمْرٌ وزَهْرٌ...

التصريف المشترك:

لعلم التصريف قسمان متمايزان: المعنوي الخاص بالأسماء والأفعال، واللفظي الذي تشاركهما فيه الحروف أيضًا.[٧] وقد بسطنا فيما مضى من هذا الفصل بعض ميادينه اللغوية، والعمليات التي يستغرقها في الدلالات مما يتعلق بالأسماء والأفعال. أعني ظواهر

---

(١) الدر المنثور ٦: ١٠٣.

(٢) الآية ٩٧ من سورة الإسراء.

(٣) تفسير الطبري ١٥: ١٦٧.

(٤) الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٥) إعراب القرآن ١: ٢٩٣.

(٦) المحرر الوجيز ١: ٦٧ والدر المصون ٢: ٣١٥.

(٧) انظر المفصل في علم العربية ص ١٥٨ والتصريف المشترك ص ٢٥.

الصياغات المعنوية التي تدرك بيسر ووضوح، لأنها توضعت في أبنية وأنماط ظاهرة للعِيان واللسان والأفهام.

هذا ميدان التصريف المعنوي، رأينا عددًا من نماذجه وأبعاده وضوابط مسيرته في واقع المدرسة القرآنية، وهو يخص الأفعال والأسماء، لما تحتمله من تصرفات دلالية يقتضيها التواصل اللغوي، وتكون حروف المعاني بمنجاة منه لملازمتها الأشكال النموذجية المحدودة غالبًا، فيما ترد له من تعدد المعاني والمقاصد المختلفة، فلا تحتاج إلى صياغات تلازم ذلك التعدد، كاحتياج الأسماء والأفعال.

أما عالَم التصريف اللفظي ـ وهو معالجة الأثقال الصوتية بضروب من التصرفات والتلطيف في الحركات والأحرف ـ فننتقل الآن إليه لنرى ما عرض لنا من نماذجه لدى علماء الصحابة والتابعين في المدرسة القرآنية.

ولسوف تجد في ذلك، على قلته، صورة مبسطة عما كان فيه التفكير النحوي حينئذ، والمعالجات الصوتية للتحليل الصرفي. وهذه الصورة تمثل الميدان الواسع للإجراءات التي كانت تتوالى، وهي في حاجة إلى الاستقراء والاستيعاب الوافي والدرس والبيان.

وأقدم ما وقفنا عليه من ذلك أخرجه أحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنَّسائي وابن جرير والحاكم وابن مَردويه عن ابن مسعود قال: قرأتُ على النبي، ﷺ: «فهَل مِن مُذَّكِرٍ» بالذال، فقال[1]: ﴿فهَل مِن مُدَّكِرٍ﴾ بالدال.[2] ولفظ الدال والذال هو من الحديث النبوي

(١) الآية ١٥ من سورة القمر.

(٢) الدر المنثور ٦: ١٣٥. وانظر الأحاديث ٣١٦٧ و٣١٩٦ و٤٥٨٨ و٤٥٩٣ في البخاري و ٨٢٣ في مسلم.

الشريف، كما سترى في الفقرة التالية أيضًا.

فالأصل في هذا اللفظ القرآني من الآية هو: «مُذْتَكِر»، جاءت به القراءة أيضًا.[1] أُبدلت التاء دالًا، ثم أُبدلت الذال دالًا أيضًا وأدغمت فيها. وقال قتادة: «مذّكر: فاعِل من التذكير. أي: هو مَن يُذكِّــر نفسه أو غيره بما مضى من القصص». وسأل رجل الأسودَ بن يزيد (ت ٧٥): كيف تقرأ هذه الآية، أدالًا أم ذالًا؟ قال: بل دالًا. سمعتُ عبد الله بن مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «مُدَّكِرٍ» دالًا.

وعندما وقف الفرّاء على: ﴿فهَل مِن مُدَّكِرٍ﴾؟[2] قال: حدثني الكسائي ـ وكان والله ما علمته إلّا صدوقًا ـ عن إسرائيلَ والقَــرزمي عن أبي إسحاق، عن الأسود بن يزيد قال: قلنا لعبد الله [بن مسعود]: فهل من مُذَّكِرٍ، أو مُدَّكِرٍ؟ فقال: أقرأني رسول الله، ﷺ: «مُدَّكِرٍ» بالدال.[3]

وكنا منذ قليل قد عرضنا مسألة أُخرى، مفادها أن أحد المسلمين قرأ على عبد الله بن مسعود الآية المباركة: ﴿طه﴾ بالفتح، أي: «طا ها»، دون إمالة، فقال له عبد الله: «طِهِ» بالكسر. يعني بإمالة ألَفي «طِا هِا» إلى الياء. فقال الرجل: يا أبا عبد الرحمن، أليس أنّما أُمِرَ أن يطأ قدمَه، بمعنى: ضعْ رجلك؟ قال: هكذا أقرأني رسول الله ﷺ، وهكذا أنزلها جبريل.

وقال ابن السِّكِّيت: سمعتُ أبا عمرٍو يقول: قول الله، جل ثناؤه[4]:

---

(١) انظر البحر ٨: ١٧٨ والدر المصون ١٠: ١٣٦.

(٢) الآية ١٥ من سورة القمر.

(٣) معاني القرآن ٣: ١٠٧.

(٤) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

﴿فانظُرْ إلَى طَعامِكَ وشَرابِكَ، لَم يَتَسَنَّ﴾، أي: لم يتغير، من قوله: ﴿مِن حَمَأٍ مَسنُونٍ﴾.[1] فقلت له: إنّ مسنونًا من ذوات التضعيف، و«يتسن» من ذوات الياء؟

فقال: أبدلوا النون من «يَتَسنَّنْ» ياء، كما قالوا: تَظَنَّيتُ. وإنما الأصل: تَظَنَّنتُ. وقال العجّاج:

❊ تَقَضِّيَ البازِي، إذا البازِي كَسَرْ ❊

أراد: تَقَضُّضَ.[2] فهو يذكر إبدال النون مبيّنًا الأصل في آية ثانية، ويستدل على ذلك بشاهد من قول العجاج يفسره.

ولما تعرض، للآية المباركة: ﴿ها أنتُم أُولاءِ، تُحِبُّونَهُم ولا يُحِبُّونكُم﴾،[3] قال: ها أنتم: الأصل فيه: «آ أنتم» بهمزتين بينهما ألف، كما قال:

❊ آ أنتِ أم أُمُّ سالِمِ ❊

ثم ثقُل، فأبدلوا من الهمزة هاء.[4] وكذلك ما ذكره تعليقًا على[5]: ﴿ها أنتُم هؤُلاءِ حاجَجتُم﴾، من دون ذكر للألف.

وعلى هذا وذاك ترى أنه ذكرَ ثقل الهمزتين بينهما ألف، وإبدال الأولى هاء للتخفيف، مع شاهد شعري للأصل الذي كان عليه اللفظ.

وقد تابعه على ذلك الأخفشُ وجماعة، واستحسنه أبو جعفر

---

(١) الآيتان ٢٦ و ٢٨ و ٣٣ من سورة الحجر.

(٢) إصلاح المنطق ص ٤٦٧ وتهذيب الإصلاح ص ٣٨٣ والتنبيهات على أغاليط الرواة ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٣) الآية ١١٩ من سورة آل عمران.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١ : ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٥) الآية ٦٦ من سورة آل عمران. وانظر إعراب القرآن ١ : ٣٨٤.

النحاس،[1] واعترضه أبو حيان بأنّه لم يَرِد إبدال همزة الاستفهام هاء إلّا في قول الشاعر:

وأتَت صَواحِبُها، وقُلنَ: هَذا الذِي مَنَحَ المَوَدّةَ غَيرَنا، وجَفانا؟

يعني: أذا الذي؟ وبأنْ لا مسوغ للفصل بين الهاء المبدلة وبين «أنتم» بألف، بعد أن زال ثقل الهمزتين.[2]

والمعروف أن الهمزة أبدلت سماعًا في: هِيّاك، وهَيا، ونحو: هِنْ فعلتَ فعلتُ، ولَهِنَّكَ كريمٌ، وهَما والله، وهَزيدٌ حاضرٌ؟ يعني: في «إيّاك» وإخوته، و«أيا» الندائية، و«إن» الشرطية في لغة طيِّئ، و«إنَّ» إذا تقدمت عليها لام الابتداء، و«أما». وقيل: إن المصدر «ماهِيّة» مصنوع من كلمة «ماء»، بإبدال الهمزة هاء، أي: بردّ الهاء التي هي أصل في اللفظ. و(طَهْ) في قراءة السكون أبدلت فيه الهاء من همزة القراءة: طأْ.[3]

وسماع مثل هذا الإبدال في مواضع متفرقة من كلام العرب، مع قول أبي عمرِو بن العلاء شيخ النحاة والقُرّاء، والمتمرّس بموضوع الهمز، كما ذكرنا من قبل، يقتضي صحة ما ذُكر. يضاف إلى هذا أن النحاة خرّجوا القراءة «هَأنتُم» أيضًا بإبدال همزة الاستفهام هاء.[4] فتُحمل القراءة الأولى على هذه، وتكون الألف مزيدة بين الهاء وهمزة «أنتم»، تخفيفًا لِما في اجتماعهما من ثقل أيضًا. وهذا ما اعتذر به أبو حيان بعدُ لمذهب أبي عمرٍو والأخفش ومن وافقهما.

---

(١) إعراب القرآن ١: ٣٨٤ وتفسير القرطبي ٤: ١٠٨ والدر المصون ٣: ٢٣٦.

(٢) البحر ٢: ٤٨٦ وتفسير الآلوسي ٣: ٣١٢.

(٣) التصريف المشترك ص٩.

(٤) المحرر الوجيز ١: ٤٥٠ وتفسير القرطبي ٤: ١٠٨.

وروي عن أبي عمرٍو كذلك أنه قال: تجوز الإمالة في قوله، جل وعز[1]: ﴿ومَن كانَ في هذِهِ أعمَى﴾، ولا تجوز الإمالة في قوله[1]: ﴿فهُوَ في الآخِرةِ أعمَى، وأضَلُّ سَبِيلًا﴾.[2] كأنه أراد بالثاني عمى البصيرة - وهو من العيوب الباطنة يجوز فيه التفضيل بخلاف عمى البصر - وذهب إلى أنّ الألف فيه متوسطة بتقدير «أعمى منه في الدنيا» - والدليل عطف «أضلّ» عليه - وأنّ «من» الجارّة للمفضول لازمة، وهي كالملفوظ بها هنا، على حين أن ألف الأول في حكم وسط التركيب، نحو قولك «أعمالكم». ولو لم يُرِد هذا لجازت الإمالة أيضًا.

وقد رُدّ هذا التعليل بأن بعض القُرّاء أمالوا ألف اسم التفضيل في قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿ولا أدنَى مِن ذلِكَ﴾، مع التصريح بـ «مِن». فلأن يُميلوا ألف «أعمَى» بتقدير «مِن» أولى وأحرى، لأن الملفوظ به أقوى أثرًا وأحق بالاعتبار من المقدّر لفظه.[3]

والصواب أن مثل هذا لا يَرِد هنا، وكذلك اقتضاء المشاكلةِ الإمالةَ في اللفظين، لأن القُرّاء ليسوا على مذهب واحد في الإمالة، ولأن ما يدل على زيادة في المعنى يقتضي التفخيم.[4]

وقال الفرّاء عن الكسائي، أحسبه أنه سأل أبا السّمّال، فقال: كيف

---

(١) الآية ٧٢ من سورة الإسراء.

(٢) إعراب القرآن ٢: ٤٣٥ والحجة للقراء السبعة ٥: ١١٢ ـ ١١٣ والكشاف ٢: ٦٨٣ والبحر ٦: ٦٤ والدر المصون ٧: ٣٩١.

(٣) الدر المصون ٧: ٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٤) تفسير الآلوسي ١٥: ١٧٩.

تقف على ﴿ولاتَ﴾؟[1] فوقف عليها بالهاء.[2] وهذا يقتضي أن التاء هي للتأنيث، مثلها في الأسماء وبعض الأحرف، تبدل هاء في الوقف.

الحصيلة العلمية:

نتلبث معًا ههنا أيضًا، بعد ما بسطنا من المسائل الصرفية بين الصحابة والتابعين وأمثالهم، لنرصد المادة العلمية التي تقدمها للبحث المطروح. وأنت معي أنها قد ملأت من الزمان قرابة قرنين، بدأت بأواخر الجاهلية وانتهت بمنتصف القرن الهجري الثاني.

ولهذا سمعنا أصوات الجاهليين تتردد في جنباتها، وتحدد انطلاقها من المفاهيم العربية القديمة، التي شذبها منطق الحديث الشريف والقرآن العظيم، وأعطاها النهج الفكري والتعبيري للمعالجة والأداء والبيان.

فمن حيث الموضوعات، يستوقفك تقليب الحديث عن الاشتقاق والمصدرية، والوزن الصرفي، والمصدر واسمَيِ الفاعل والمفعول ومبالغتهما، والصفة المشبهة بهما، والوزن الصرفي، وأسماء التفضيل والمكان والزمان والآلة، واسمَيِ الجنس والذات، والاسم العلم، والمثنى والجمع للقلة والكثرة، والثقل والتخفيف، والإبدال والحذف والوقف والإمالة.

ثم تواجهك التعبيرات الاصطلاحية عن تلك الميادين بوضوح وتكرار وشبه التزام. نعم ليس لنا زعم الالتزام الدقيق الكامل، لكننا لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا: شبه التزام. فليس غريبًا أن يتردد على

---

(١) في الآية ٣ من سورة ص.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥١.

مسمعك في موضوع الاشتقاق نحو: شققت وشقّ وسمّاه واشتقوا من لفظ كذا، وفي الميزان الصرفي: تَفاعَلَ والفَعْلانُ، وهِئتُ: فِلْتُ من: تَهيّأتُ، وفي الجمع: قَلّلتَ.

ثم تقف على أمثال: اسم الجنس واسم المصدر، والمصدر الميمي، ومصدر من كذا، ومصدر بمعنى مُزدَلف، وثقل الهمزتين، وأبدلوا النون من كذا ياء، والزيادة للمبالغة أو المشاركة، والاسم العلم المركّب من جملة، وتنوين الممنوع من الصرف، وألقى الهاء، واللفظ بالكسر أو بالذال والدال، ودالًا أم ذالًا؟ والكلمة من ذوات التضعيف أو الياء... فإن أمثال هذه العبارات وتلك التعابير المتقدمة في الفقرة الماضية كثر ترددها، حتى ظننا أنفسنا في مجالس البصريين والكوفيين والبغداديين، أيام الرشيد والمأمون والمعتصم.

وقد توالدت هذه العبارات والتعابير على ألسن الصحابة والتابعين، في المدرسة القرآنية، حتى صار لها أنجال وحفدة، تحمل السِّمات والمضامين، وتتجلى بالصور اللفظية المتعددة الأشكال. فالرحمن من الرحمة، والإنسان من النسيان، والجنة من الجنان، والمصدر أصل في الاشتقاق، وهو يقدر في التفسير بـ «أن» والفعل.

والمعاني الصرفية في التركيب تُوضّح على أنها بمنزلة كذا، أو في موضع: فَعَلَ يَفعَلُ، والمفتون بمعنى الفتنة، والكُنّس والخُنّس من: تكنس وتخنس، واللاتّ من: لتّ السمن والسويق، والقارعة تقرع القلوب، والمعصرات جمع المعصر من: تُعصر، والثجّاج: الكثير الثجّ.

وخلال هذا كله تتلمس التنقل الدلالي للمفردات، كثير منها يتوضع بين المصدرية والاشتقاق والذاتية، وتتوالى عمليات التبادل والتقارض

والتعاون، في قنوات معنوية متشابكة، والسلطان فيها للمصدر، حيث يكون التنقل من المفاهيم العقلية إلى الدلالات المادية بوساطة المشتقات. وفي هذا تكذيب صارخ لما زعمه المستشرقون والمستغربون، عن تطور عكسي للعربية.

ثم إنه كثيرًا ما تُقرَّب تلك المفاهيم بأساليب من العرض والتفسير، نحو: أليس أُمِرَ أن يطأ قدمه، وجُبل: خُلق، ويصِدُّون لا يصُدُّون، والواحد مُعصِر بلغة قريش، والواحدة نُمرقة، وواحدتها زِربية، وواحد الهَدْي هَدْية، ومذكّر: فاعِل من التذكير، والأصل في اللفظ كذا، والصُّمّ: جمع أصمّ، واسم صاحب السيئات كذا، وأبدلوا من الهمزة هاء، وتجوز الإمالة أو لا تجوز، وهذا من لغة هذيل وأزد عُمان وقريش والحورانية والسُّريانية والقِبطية والنَّـبطية، وكيف تقف على كذا؟

وقد مُزجت تلك المقولات الاصطلاحية بأساليب من الاستدلال المنهجية. فالألفاظ في المعنى المشترك ترتد إلى زُمرة لغوية واحدة، والحمل في المسألة على المعنى، والمعلومة تمثّل بما يشبهها من الآيات والأشعار والعبارات النثرية، مع الشواهد المتعددة والتفسير لما يرد فيها من مسائل التصريف، واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجنس أو الجمع، وأما رأيت كذا؟ وألا ترى كذا وكذا؟

وليس غريبًا أن تكثر المذاهب في المسألة الواحدة، فيكون لعدد وافر من العلماء فيها أقوال مختلفة متناقضة أو متقاربة، بل يكون للواحد منهم توجهات متعددة تستوعب مواقف حياته المتباينة. وربما اختلف التعبير عن المسألة في عدة أشكال، وبقي المضمون في حيز واحد من

الدلالة. ثم قد تجد للمتأخرين اعتراضًا على بعض ذلك، أو ردًّا له، وكل منهما ضعيف فيه نظر من جهات.

وأخيرًا تعجب أن تتوالى أمام ناظريك ومسمعيك عبارات، تعمم الحكم في المسائل، لتضع قواعد أو ضوابط جازمة أو تقريبية للأحكام، كأن يقال: العرب تفعل مثل هذا، وكذا كل شيء من هذا، والمستقرّ: في كذا أو من كذا أو حيث كذا، وكل شيء طرقك فهو طارق، واستعرِضِ العربَ من كذا إلى كذا لترى.

تلك هي قصة التحليل الصرفي، كما مثلتْها لنا مقولات الصحابة والتابعين في المدرسة القرآنية. وهي خير دليل على سعة الأفق وعمق التناول ودقة البيان. والحمد لله ربّ العالمين.

الباب الثاني

التحليل النحوي للجُمل والأدوات

الفصل الأول

إعـراب الجُـمـل

ننتقل معًا الآن إلى ميدان آخر من التحليل النحوي، هو إعراب الجُمل، لنرى ما كان للرُّوّاد الأبرار فيه من جهود عملية مباركة. ولعلك معي أيضًا، في أن هذه الزاوية التطبيقية أعقد مما رأينا في إعراب المفردات وأعسر منالًا، لما تقوم عليه من مفاهيم تركيبية، لا تدرَك بالملاحظة العابرة، وتقتضي فهمًا أعمق وتتبعًا أدق، لاستيعاب التعبير الكُــلّــيّ، بما فيه وما حوله من العناصر والمكونات.

ولأن ظواهر الإعراب وأدلته ليس لها حضور لفظي في التركيب الجُـمْـلي، فإن العمليات الذهنية هنا ستكون أعلى مما عرفناه هناك، تحلل الوظائف والمعاني النحوية للمفردات، والعلاقات الكبرى بين المفرد والجملة، ومفاهيم التأثر والتأثير الوظيفيين والإعرابيين بينهما، لتستطيع النفوذ إلى موقع المركّب في العبارة، وتعيين وظيفته وصلاته بما حوله من ذلك.

ثم يكون التعبير عن هذه الظواهر والعمليات أبعد في المفهومية، وأعسر في الاصطلاح، وأعقد في الصياغة، إذ الوظائف نحوية متصورة، والعلاقات افتراضية متخيلة، والعلامات اعتبارية للمحل لا لفظ لها ولا حضور ولا تقدير.

وهذا مع ما قبله يقتضي من النحوي نفوذًا في البُنية للتراكيب، وتحسسًا للتصور والافتراض والاعتبار، وقدرة على التجريد والاستشفاف،

وطواعية في افتراع المصطلح والأسلوب المعبرين عن واقع غائم مجرد من الأدلة المنظورة. ومن ثَمّ يستطيع أن يقدم للقارئ أو السامع بيان ما تحمله التراكيب، من وظائف وعلاقات ودلالات.

وكذلك شأن التحليل الإعرابي للأدوات، في العسر والبعد والعمق والدقة، بل هو أقعد فيه وألصق به. فإذا كان التركيب الجُمْلي لا يفصح عن نفسه بظواهر وأدلة منظورة فإن الأداة هي، بالإضافة إلى افتقاد الظواهر الدلالية، عجماء صماء في أصل صياغتها وتكوينها، تحمل في طياتها تاريخًا مجهول القسمات غنيًّا بالمفاهيم النحوية المعقدة، والوظائف المتعددة، والدلالات المتباعدة.

وهنا تكمن خبرة النحوي وقدراته على اكتشاف تلك العوالم، وتحديد مفاهيمها، وافتراع المصطلحات والأساليب المؤدية لأبعادها، لتقديم نتائج ذلك كله بوضوح وخبرة وبيان.

بحث إعراب الجُمل:

المعروف بداهة أن الإعراب مبني على الظهور والبيان، ومنثور في المفردات ومنتزع منها، لما تحمله من وظائف ومواقع وعلامات صوتية أو مقدرة، تُصطنع بالنظر والتدبر. فهي بخصائصها المذكورة تيسر للباحث اكتشاف ما تحمله من مهمات نحوية وعلاقات تركيبية بالمحيط التعبيري. ودخول الجُمل هذا الميدان، وهي مجردة من أكثر تلك الخصائص، يعني تحميلها مسؤوليات ثانوية في تكوينها الذاتي، وإدخالها حيز المقتدِر المستبد، وهي بلا سلاح ولا عتاد.

ومع هذا فإن النحاة - رحمهم الله وأحسن إليهم - لم تُعجزهم الحيلة عن إقحام الجُمل في ميادين الإعراب، وفتحوا لها ميادين فسيحة من الوظائف النحوية، ثم وضعوا لها أصولًا وقواعد ضابطة، قادرةً على الكشف والتحليل وتعيين الوظائف، ومصطلحاتٍ وتعابيرَ كافية للدلالة على ذلك بالتفصيل.

ولا شك أن هذا اقتضى مراحل مديدة وجهودًا كثيفة متطاولة، حتى أدرك نضجه واكتماله. ولسوف ترى بوادر هذه المراحل والجهود، في مطالع العهد الإسلامي خلال المُدارَسة القرآنية، بذورًا في التربة العلمية الواعدة، فجذورًا متأصلة في أعماق التربة العربية المعطاء، فأزهارًا لامعة بالنُّور والضياء، فثمارًا ناضجة الجنى والمضاء.

ونحن هنا نبدأ بعرض يسير لما في إعراب الجمل من مفاهيم، لنستطيع أن ندرك واقع الأمر فيما يلي، ونتلمس أصالة قدماء النحاة قبل التاريخ المشهور المنشور، في تفهمهم لمُهِماتهم وقدرتهم على التحليل والتركيب واصطناع أدوات التعبير اصطلاحًا وأسلوبًا. وبذلك غرسوا البذار الواعدة بالعطاء والنماء والازدهار.

فقد تقرّى النحاة المتأخرون هذه الظاهرة التركيبية، بعد أن وظفها القدماء في إجراءات الإعراب، وحاولوا استقصاء تكوينها، فتبدَّى لهم أن ما يطلق عليه مصطلح الجملة قريب من المعنى الوضعي لهذه الكلمة.

فالجملة في اللغة هي الجماعة، جماعة كل شيء، يعني أنها مجموعة من الشيء المعين متجانسة. وقد تكون غير ذلك، فتُعتبر فيها الهيئة الاجتماعية دون الجمع، ولا يعتبر فيها ذلك التجانس. وقد تكون لمجموع الشيء غير متفرق، فهو متلازم دُفعة واحدة كالقطعة الكاملة.

ومن هنا جاء المفهوم النحوي لها، فكانت الجملة عند علماء العربية: ما تركب من الكلام تركيبًا إسناديًّا أو شرطيًّا، وقد يؤدي فائدة تامة، أو يكون متمِّمًا في كلام. وزعم بعض النحاة وجوب أن تؤدي الجملة فائدة تامة يحسن السكوت عليها، فجعلوها مساوية للكلام، وهو قول ضعيف غير معتدّ به.[(١)]

وهذا يعني أنها إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر، وإما أداة شرط مع جملتيه، ثم ما يتفرع عن ذلك. فالمتفرع عن الأول هو الفعل ونائب فاعله، وعن الثاني الفعل الناقص أو الحرف المشبه بالفعل مع اسمه وخبره، والثالث لا تفرع عنه.

ومن مضمون ما ذكرنا هنا، ترى أن الجمل ثلاثة أقسام: أولها: الجملة الفعلية، أي: المؤلفة من الفعل والفاعل وما تفرع. والثاني: الجملة الاسمية، أي: المؤلفة من المبتدأ والخبر وما تفرع. والثالث: الجملة الشرطية، أي: المؤلفة من أداة الشرط مع جملتيه. غير أن بعض النحاة زاد رابعة، هي الظرفية، والراجح إغفالها وجعلها من الاسمية.[(٢)]

وقد لمس النحويون ما لهذه المركبات المتميزة من مواقع وظيفية واضحة، تشبه ما للعنصر الكلامي الفرد، من ناحية التأثر الموقعي والعلاقات التركيبية، إذ قد تحل محله في السياق، وتقوم ببعض وظائفه الإعرابية، في الرفع والنصب والجر والجزم، وقد تكون خارج ذلك الإطار الوظيفي. وبهذا انقسمت لديهم إلى قسمين:

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٥ ـ ١٨.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٩ ـ ٢٢.

ما يقوم مقام المصدر أو المشتق أو الفعل المضارع، فهو في الموقع الإعرابي لما قام مقامه، فيكون في محل رفع مبتدأ أو خبرًا أو فاعلًا أو نائب فاعل، وفي محل نصب مفعولًا أو حالًا أو مستثنًى، وفي محل جر مضافًا إليه، وفي محل جزم جوابًا للشرط، وفي محل تابع صفة أو بدلًا أو معطوفًا.(١)

وما لا يقوم تلك المقامات، فهو ليس ذا وظيفة إعرابية، ولكنه ذو مواقع نحوية تركيبية. أعني أنه ذو دلالات على العلاقات السياقية بين عناصر العبارة، لتوضيح الارتباط والانقطاع والجواب والتمام والبيان والتقحم والاتِّباع.

وعلى هذا كان لدى النحويين الجملةُ تدل على بدء الكلام حقيقة أو تقديرًا، وهي ابتدائية، أو يستأنف بها بعد تمامه فهي استئنافية، أو تقع بعد أداة شرط غير ظرفية فهي جملة الشرط غير الظرفي، أو تحل بين جزأين متلازمين منه حقيقة أو مجازًا فهي اعتراضية، أو تكشف حقيقة ما تليه فهي تفسيرية، أو تتضمن ما يُقسَم عليه فهي جواب القسم، أو تحتل مكان جواب الشرط الجازمِ بغير فاء أو غيرِ الجازم فهي جواب به، أو تزيل إبهام الاسم الموصول والحرف المصدري فهي صلة له، أو تتبع واحدة مما مضى فوظيفتها التبعية في ذلك.(٢)

ثم استقرَوا تلك الأحوال المختلفة، فرأوا أن التي لها محل من الإعراب تخالف فيه الاسم والفعل المعرَبين في الوظيفة عامة والعلاقة، مع أنها توافقهما في الموقع والمعنى التركيبي.

(١) إعراب الجمل ص ١٣٥ ـ ٢٦٨.

(٢) إعراب الجمل ص ٣٦ ـ ١٣١.

فهي تنفعل مثلهما بما حولها، لكن انفعالًا ضمنيًّا متصوَّرًا بافتراض واعتبار، وليس لها الفعّالية التي لهما. أما التي ليس لها محل من الإعراب فتخالف الفعل المبنيّ، إذ تفتقد ما له من فعّالية نحويّة أيضًا، وما يكون لبعضه من محلّيّة، وتخالف الحرف أيضًا بافتقاد هذه الفعّالية التي يتمتع بها الكثير منه.

هذه قصة الجُمل في ميادين الإعراب مفصلة، كما انتهت بين أيدي النحاة، بعد رحلة علمية نظرًا وتطبيقًا، في بضعة عشر قرنًا. ونحن الآن راجعون مع التاريخ، لنرصد البذور الأولى من ذلك، وما كان لها من نماذج تحليلية، تمثل نشأة الجذور ونمو الجذوع والأغصان والزهور والثمار اليانعة، في رحاب المدرسة القرآنية الأولى.

فأول بادرة من التحليل النحوي للجمل تتبدى في السُّنّة المطهّرة، إذ نرى كلام الرسول الكريم ﷺ، عما كان من الحوادث الثلاث بين موسى والخَضِر ـ عليهما السلام ـ في حديثه الشريف على لسان الخَضِر[1]: «كانَتِ الأُولَى نِسيانًا، والوُسطَى شَرطًا، والثّالِثةُ عَمدًا».

والمراد بالثانية ما جاء على لسان موسى في النظم الكريم[2]: ﴿إن سألْتُكَ عَن شَيءٍ بَعدَها فلا تُصاحِبْنِي﴾، وفي هذا تعبير صريح عن الجملة الشرطية. ونظائر هذا التعبير اللغوي الاصطلاحي تنتشر في المقولات النبوية كثيرًا،[3] وتُطلّ بنا على المفهوم التركيبي الذي ساد بعدُ بين النحاة والبلاغيين واللغويين.

---

(١) الحديث ٢٥٧٨ في البخاري.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الكهف.

(٣) انظر ٣: ٩٦ ـ ١٠٠ من المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وما يحيل عليه من مصنفات الحديث الشريف.

ثم أنت ترى تردد مصطلح الجملة كثيرًا في عبارات قدماء المفسرين، وهذا الحسن البصري يعرض للاستثناء في[1]: ﴿والَّذِينَ يَرمُونَ المُحصَناتِ، ثُمَّ لَم يأتُوا بأربَعَةِ شُهَداءَ، فاجلِدُوهُم ثَمانِينَ جَلدةً، ولا تَقبَلُوا لَهُم شَهادةً أبدًا، وأولئكَ هُمُ الفاسِقُونَ، إلّا الَّذِينَ تابُوا مِن بَعدِ ذلِكَ وأصلَحُوا﴾، فتجده قائلًا: «إن هذا الاستثناء يعود إلى جملة الحكم بالفسق، لا إلى جملة عدم قبول الشهادة».[2] يعني التركيب النحوي الذي ورد فيه هذان المعنيان.

وعندما نتقرَّى الإجراءات التحليلية، لإعراب الجمل في عبارات تلاميذ تلك المدرسة الكريمة، نقف على إشارات وعبارات وتفصيلات، يمكننا أن نجمعها ونوزعها تحت العناوين التالية:

الجملة التفسيرية:

ها نحن أولاء الآن، نرى أُبَيَّ بن كعب (ت٢١) يورد الآية المباركة[3]: ﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾، ويقول عن «الصمد»[4]: يفسِّره ما بعده، وهو قوله[5]: ﴿لَم يَلِدْ ولَم يُولَدْ﴾. وقد أوضح ذلك الربيع بن أنس، إذ قال: الصمد: «الذي لم يلد ولم يولد».[6]

فالجملتان المنفيتان هنا، مع الاسم الموصول والواو، تفسيريتان

---

(١) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النور.

(٢) تفسير الحسن البصري ٢: ١٥٤.

(٣) الآية ٢ من سورة الإخلاص.

(٤) البحر ٨: ٥٢٨.

(٥) الآية ٣ من سورة الإخلاص.

(٦) تفسير ابن كثير ٤: ٥٧٥.

للمفرد، وإن كانت الأولى صلة للموصول والثانية معطوفة عليها، أي: صلة في الحكم لا في الحقيقة. وقد علق على ذلك الإجراء التحليلي ابن كثير بقوله: كأنه جعل ما بعده تفسيرًا له - وهو تفسير جيد - وقد تقدم الحديث من رواية ابن جرير عن أُبيّ بن كعب، في ذلك، وهو صريح فيه.

جواب الشرط:

لما عرض مجاهد بن جبر لقول الله، عز وجل[1]: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَد نَصَرَهُ اللهُ، إذ أخرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، رأى أن الجملة الواقعة بعد الفاء لا تدل على جواب الشرط، لأنها سبب له وليست مترتبة عليه، ثم هي من الماضي وهو للمستقبل. فبينهما خلاف، وهي في الظاهر عكس ما يقتضيه معنى الشرط في جوابه.

ولهذا جاء في قوله[2] أن الجواب محذوف، أُقيم سببه مَقامه، وهو مستقبل. أي: إن لم تنصروه فسينصره الله - تعالى - الذي قد نصره في وقت ضرورةٍ أشدَّ من هذه. وأجاز أيضًا أن يكون المراد: إن لم تنصروه فقد أوجب له النصر، حين نصره في مثل ذلك الوقت. فلن يخذله في غيره.

والفرق بين التوجيهين أن ما يدل عليه الأول هو نُصرة مقيدة بزمان الضعف والقلة فيما مضى، وما يدل عليه الثاني هو معرفة المخاطَبين أن النبي ﷺ هو من المنصورين بعون الله. والتوجيهان متقاربان في النتيجة، وإن كان أولهما مبنيًّا على القياس، والثاني مبنيًّا على الاستصحاب.

(١) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) تفسير الآلوسي ١٠: ١٤٠.

فمجاهد يوضح بالتفسير والبيان، فيما ذكرنا عنه قبلُ، أن الجواب الحقيقي للشرط هنا محذوف، وهذا يَرِد في الشرح للمعنى، لكنه لا يقتضي في الإعراب تقدير جملة الجواب. فما جاء بعد الفاء، أي: جملة «نصره الله» هو في محل جزم. وإنما وقع سببُ الجواب موقع الجواب لتحقيق المراد، وللدلالة على الجواب المعنوي المقدر، فكان في ذلك إيجاز بذكر السبب الذي يقتضي المسبَّب، وكأنه حاضر في الكلام.

وما في النظم الكريم، من نحو[1]: ﴿قُلْ: أرأيتُم إن كانَ مِن عِندِ اللهِ وكَفَرتُم بِهِ، وشَهِدَ شاهِدٌ مِن بَنِي إسرائيلَ علَى مِثلِهِ فآمَنَ واستَكبَرتُم؟ إنَّ اللهَ لا يَهدِي القَومَ الظّالِمِينَ﴾، يكثر فيه الحذف لعناصر التركيب، ولا سيما لجواب الشرط.[2]

وقد اختلف النحاة في تعيين ذلك المحذوف،[3] فكان للحسن البصري أن أدلى دلوه من قبلُ، وقال: «تقديره: فمن أضلّ منكم»؟ وذلك استئناس بالجملة الكبرى الأخيرة في هذه الآية، وبما كان في الآية ٥٢ من سورة فصِّلت.[4]

وعلى كل حال، فالجملة الشرطية كلها في محل نصب حال مقدمة عن الضمير المتصل في المفعول الثاني المقدر للفعل الأمريّ معنًى، أي: أرأيتم، بمعنى: أخبِروني. والتقدير: أرأيتم حالَكم، إن كان من عند

---

(١) الآية ١٠ من سورة الأحقاف.

(٢) انظر قراءة موجهة لمصادر التراث ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٧٧٤ ـ ١٧٧٥.

(٤) البحر ٨: ٥٧ وتفسير الآلوسي ٢٦: ١٩ ـ ٢٠ و المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٧٠٤ ـ ١٧٠٥.

الله... فمن أضل منكم؟ ألستم ظالمين؟ وحالَ: مفعول به أول للفعل المذكور، وهو محذوف أيضًا، دل عليه سياق الكلام المجيد.

وكذلك ما يقتضيه الشرط من جواب، لتمام التركيب وتوكيد المعنى، نحو[1]: ﴿لَن يَنفَعَكُمُ الفِرارُ، إن فَرَرتُم مِنَ المَوتِ أَوِ القَتلِ﴾، قال عنه الربيع بن خُثيم: وجواب الشرط محذوف، لدلالة ما قبله عليه، أي: إن فررتم من الموت أو القتل لا ينفعْكم الفرار، لأن مجيء الأجل لا بدّ منه.[2] وعلى هذا تكون الجملة الشرطية كلها في محل نصب حالًا من ضمير المخاطبين قبل.

جواب القسَم:

والقسَم يحتاج إلى جواب لبيان ما ورد هو توكيدًا له، وربما حُذف ذلك أو جاء في العبارة أكثر من جملة تحتمل أن تكونه. فقول المولى، جل وعلا[3]: ﴿والفَجرِ، ولَيالٍ عَشرٍ، والشَّفعِ والوَترِ، واللَّيلِ إذا يَسرِ﴾، يقرؤه عبد الله بن مسعود، ويقول: هذا قسَم على[4]: ﴿إنَّ رَبَّكَ لَبالمِرصادِ﴾.[5] يعني أن هذه الجملة هي جواب القسم، فهي لا محل لها من الإعراب.

وقد اضطربت أفهام النحاة وأقلامهم في تعيين جواب القسم، من

(١) الآية ١٦ من سورة الأحزاب.

(٢) البحر ٧: ٢١٩ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٥١١.

(٣) الآيات ١ ـ ٤ من سورة الفجر.

(٤) تفسير الآلوسي ٣٠: ٢٢٠.

(٥) الآية ١٤ من سورة الفجر.

هذا القول في الكتاب العزيز: ﴿والقُرآنِ ذِي الذِّكرِ، بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا في عِزّةٍ وشِقاقٍ﴾، [1] فقيل: هو في الآية ١٤، أو الآية ٦٤. وقيل: «إنه محذوف»، واختُلف كثيرًا في تقديره. ورُوي عن قتادة بن دِعامة من قبلُ أنه قال عن «بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا في عِزّةٍ»: ههنا وقع القسم. [2] يعني أنه الجواب وقع عليه القسم.

وهذا يقتضي أن «بل» حرف زائد لتوكيد تعليق الجواب بالقسم. وهو قول فيه نظر، إذ لعل المراد أن المذكور هو دليل الجواب المحذوف، وتقديره: ليس الأمر كما زعم المشركون، من تعدد الآلهة. فيكون ذلك من قبيل الإيجاز، بذكر جملة هي مبينة للجواب المحذوف، ومؤكدة لمعناه، وإن كانت استئنافية للإضراب الانتقالي. [3]

وقد كان لقتادة موقف مماثل من مستهل سورة البروج المباركة[4]: ﴿والسَّماءِ ذاتِ البُرُوجِ، واليَومِ المَوعُودِ، وشاهِدٍ ومَشهُودٍ، قُتِلَ أصحابُ الأخدُودِ، النّارِ ذاتِ الوَقُودِ... إنَّ بَطشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾، إذ قال[5]: «وقع القسم ههنا: إنَّ بَطشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ». ثم تابعه في ذلك ابن جُريج، [6] وكان عبد الله بن مسعود قد سبقهما في هذا، حين جعل آخر هذه الآية نهاية القسم. [7] فكلاهما له متابعان.

---

(١) الآيتان ١ و ٢ من سورة ص.

(٢) تفسير الطبري ٢٣: ١١٩. وانظر تفسير الآلوسي ٢٣: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٣) المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٦١٥.

(٤) الآيات ١ ـ ١٢ من سورة البروج.

(٥) تفسير الطبري ٣٠: ٣٥.

(٦) تفسير الآلوسي ٣٠: ١٥٦.

(٧) المستدرك ٢: ٥١٩ وتفسير الآلوسي ٣٠: ١٥٦.

الجملة التابعة:

لتوضيح العلاقات بين الجمل، كان لقدماء العلماء مقولات تميز الوصل من الفصل. فقد جاء عن الآية التالية من قول الله، تعالى[1]: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا باللهِ ورُسُلِهِ أُولئكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ، والشُّهَداءُ عِندَ رَبِّهِم، لَهُم أجرُهُم ونُورُهُم﴾، أن ابن عباس قال: هذه مفصولة «والشُّهداءُ عِندَ رَبِّهِم، لَهُم أجرُهُم ونُورُهُم». يعني أنها من عطف الجمل، وكذلك كان قول الضحّاك، على حين جعل ابن مسعود ومجاهد وآخرون «الشهداء» معطوفًا على «الصديقون». فالكلام متصل، يعنون: من عطف المفردات.

وقد فسر هذه المسألة العطفية مسروق بن الأجدع (ت ٦٢) ـ وهو من تلاميذ ابن مسعود ـ بقوله «هي للشهداء خاصة»، ثم جاء توضيح هذا العطف بمصطلح «الاستئناف» عن أبي الضُّحى مسلم بن صُبيح (ت ١٠٠) ـ وهو من تلاميذ ابن عباس مظاهرًا قوله هنا ـ كما يلي: «أُولئكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ. ثم استأنف الكلام فقال: والشُّهداءُ عِندَ رَبِّهِم»[2].

وجاء عن الإمام عليّ، في تفسير[3]: ﴿كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ، ثُمَّ كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ﴾، أنه قال: «كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ في القبور، ثُمَّ كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ في البعث. غاير بينهما بحسب التعلق، وتبقى (ثمّ) على بابها من المهلة في الزمان». ورُوي عنه أيضًا أن قال: الأول في القبور، والثاني في النشور. فلا تكرير، والتراخي على ظاهره.[4]

---

(١) الآية ١٩ من سورة الحديد.

(٢) تفسير الطبري ٢٧: ٢٣٠ والبحر ٨: ٢٢٣ وتفسير الآلوسي ٢٧: ٢٨٢.

(٣) الآيتان ٣ و ٤ من سورة التكاثر.

(٤) البحر ٨: ٥٠٨ وتفسير الآلوسي ٣٠: ٤٠٣.

وهذا يقتضي أن الآية الثانية معطوفة على الأولى، وهي مؤسِّسة لمعنى خاص، وليست توكيدًا لها. ومنه تفهم أيضًا أنه كان قد ذُكر بين الصحابة، أو تبادر إلى أذهان بعضهم أنها تكرار، أي: توكيد لفظي.

وقول المولى[1]: ﴿أم لَهُم آلِهَةٌ تَمنَعُهُم مِن دُونِنا؟ لا يَستَطِيعُونَ نَصرَ أنفُسِهِم﴾، ذهب ابن عباس[2] فيه إلى أنه «في الكلام تقديم وتأخير، تقديره: أم لهم آلهة من دوننا تمنعهم»؟ وعلى هذا فـ «من دون» متعلقان بصفة أُولى محذوفة لآلهة، وجملة «تمنعهم» صفة ثانية، لا العكس كما هو ظاهر التركيب.

وعن ابن عباس أيضًا أنه بعد[3]: ﴿لا تَدخُلُوا بُيُوتًا غَيرَ بُيُوتِكُم، حَتَّى تَستأنِسُوا وتُسَلِّمُوا على أهلِها﴾، أنه قال: «هذا مقدَّم ومؤخَّر. إنما هو: حتى تسلموا وتستأذنوا».[4] فالمراد أن جملة «تسلموا» معطوفة على جملة «تستأنسوا»، خلافًا لظاهر النظم الكريم، وليس في العطف بالواو ترتيب، لأن المراد تقديم التسليم في الحكم على الاستئناس. وقد رُوي عن الحسن البصري «أنّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا. والمعنى: حَتَّى تُسَلِّمُوا على أهلها وتَستأنِسُوا. وذلك لأن السلام مقدم على الاستئناس».[5]

---

(١) الآية ٤٣ من سورة الأنبياء.

(٢) البحر ٦: ٣١٤ والدر المصون ٨: ١٦١ وتفسير الآلوسي ١٧: ٧٧ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٢٠١ ـ ١٢٠٢.

(٣) الآية ٢٧ من سورة النور.

(٤) معاني القرآن ٢: ٢٤٩ وتفسير القرطبي ١٢: ٢١٤ ومجمع البيان ٧: ١٨٩. وانظر المحرر الوجيز ٤: ١٧٥.

(٥) التفسير الكبير ٨: ٣٥٦.

وفي تفسير قول المولى، تبارك وتعالى[1]: ﴿والنَّهارِ إذا جَلّاها، واللَّيلِ إذا يَغشاها﴾، رُوي عن ابن عباس أنه قال[2]: «مقدَّم ومؤخَّر. يقول: والليل إذا يغشاها: يغشى ضوء النهار، والنهار إذا جلّاها: جلّى ظلمة الليل». فبين الجملتين ما ذكر من التقديم والتأخير، وليس العطف للترتيب أيضًا.

وقرأ ابن عباس ومجاهد قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿وإذ قالَ إبراهِيمُ: رَبِّ، اجعَلْ هذا بَلَدًا آمِنًا، وارزُقْ أهلَهُ مِنَ الثَّمَراتِ... قالَ: ومَن كَفَرَ فأَمتِعْهُ قَلِيلًا، ثُمَّ اضطَرَّهُ إلَى عَذابِ النّارِ﴾،[3] لأنهما جعلا المقولة الأخيرة متصلة بمسألة إبراهيم - عليه السلام - على معنى: رَبِّ ومَن كَفَرَ فأَمتِعْهُ قَلِيلًا، ثُمَّ اضطَرَّهُ.[4]

وهذا يعني أن «قال» الثاني توكيد لفظي للأول، مشعر بارتباط الكلامين اللذين هو بينهما، لا محل له من الإعراب، وليس جملة لها كيان تركيبي مستقل يقتضي العلاقات الإعرابية، وأن الجملة الواردة بعده هي معطوفة على مقول الأول أيضًا، وليست معمولة للثاني.

ورُوي عن مجاهد، في الآية المباركة: ﴿أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً، فسالَت أودِيةٌ بقَدَرِها، فاحتَمَلَ السَّيلُ زَبَدًا رابِيًا، ومِمّا يُوقِدُونَ علَيهِ في النّارِ ابتِغاءَ حِليةٍ أو مَتاعٍ زَبَدٌ مِثلُهُ﴾،[5] أن «مما يوقدون» ابتداء جملة

---

(١) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الشمس.

(٢) تنوير المقباس ٦: ٣٠١ - ٣٠٤.

(٣) الآية ١٢٦ من سورة البقرة.

(٤) معاني القرآن ١: ٧٨ والدر المصون ٢: ١١١ وتفسير الآلوسي ١: ٦٠٢.

(٥) الآية ١٧ من سورة الرعد.

معطوفة على الجملة الأولى، لضرب مَثل آخَر، أي: ومن الذي يفعلون الإيقاد [زبدٌ مِثلُهُ].(١)

ورُوي عنه أنه قال في تفسير هذا التوجيه، بعد «رابيًا»: «انقضى الكلام، ثم استقبلَ فقال: ومما يوقدون عليه في النار. وهو المَثل الثاني». يعني أن الجار والمجرور هنا مستقلان في جملة جديدة، وليسا معطوفين على نظيريهما قبل. والتعبير بالاستقبال ههنا يعني عطف جملة على أُخرى، كما رأينا التعبير بـ «استأنف» من قول أبي الضُّحى قبل.

وثمة تعبير عن الفصل بمعنى آخر، يراد به العطف بين جملتين. فبعد قول الله، عز وجل(٢): ﴿والَّذِينَ آمَنُوا باللهِ ورُسُلِهِ أُولئكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾، قال ابن عباس ومسروق والضحاك: هذه مفصولة، سمّاهم صدّيقين، ثم قال: ﴿والشُّهَداءُ عِندَ رَبِّهِم لَهُم أجرُهُم ونُورُهُم﴾.(٣) والمراد أن هذا النص الكريم فيه جملتان كبريان متمايزتان، فُصلت ثانيتُهما عن الأُولى بالواو، فهو من عطف الجمل،(٤) والواو تعطف الثانية على الأولى.

وفي التعليق على(٥): ﴿ولا تَستَعجِلْ لَهُم، كأَنَّهُم يَومَ يَرَونَ ما يُوعَدُونَ لَم يَلبَثُوا إلّا ساعةً مِن نَهارٍ، بَلاغٌ﴾، قال في التعليق عليه أبو مِجلَز لاحق بن حُميد (ت ١٠٠): بلاغ: مبتدأ خبره «لهم» السابق. فهو

(١) تفسير الآلوسي ١٣ : ١٨٧. والرواية التالية في الدر المنثور ٤ : ٥٥ وتفسير القرطبي ٩ : ٣٠٥. وانظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٩١١ ـ ٩١٢.

(٢) الآية ١٩ من سورة الحديد.

(٣) تفسير الطبري وتفسير الآلوسي ٢٧ : ٢٨٢.

(٤) البحر ٨ : ٢٢٣.

(٥) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف.

يقف على «ولا تستعجل»، ويبدأ بقوله «لهم».[1] والمعنى: لهم انتهاء وبلوغ إلى وقت، فينزل بهم العذاب.

وقد استَضعف هذا التوجيهَ بعض النحاة، لتفكيك الكلام بعضه من بعض، ولمخالفة الظاهر - وهو تعلق «لهم» بـ «تستعجل» - ولفصل الجملة التشبيهية بين الخبر والمبتدأ. وقراءتُه هو «بَلِّغْ» و «بَلَغَ» تحقق الفصل بين ما زعمه من مبتدأ وخبر.

ومقاتل بن سليمان يذكر، في تفسير القول العظيم[2]: ﴿هَل أَتَى على الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ، لَم يَكُن شَيئًا مَذكُورًا﴾؟ أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: هل أتى حينٌ من الدهر، لم يكن الإنسان [فيه] شيئًا مذكورًا؟ لأنه خلقه بعد الحيوان كله.[3] فالمراد أنه يقدّر «فيه» بعدَ «يكن» لتقييد الكون، وتكون الجملة في محل رفع صفة ثانية لحين، وليست في محل نصب حالًا من الإنسان.

وكان أبو عمرو بنُ العلاء يقرأ[4]: ﴿ياجِبالُ، أَوِّبِي مَعَهُ، والطَّيرَ﴾ بالنصب، وينكر توجيه النداء قائلًا: لو كانت على النداء لكانت رفعًا، ولكنها على إضمار: وسخَّرنا الطيرَ، كقوله على أثر هذا: ﴿ولِسُلَيمانَ الرِّيحَ﴾،[5] أي: سخّرنا الريحَ. فالاسم عنده منصوب بفعل مقدر،

(١) تفسير الآلوسي ٢٦: ٥٤ ـ ٥٥ والبحر ٦٩.

(٢) الآية ١ من سورة الإنسان.

(٣) تفسير القرطبي ١٩: ١١٨.

(٤) الآية ١٠ من سورة سبأ.

(٥) الآية ١٢ من سورة سبأ. وانظر طبقات فحول الشعراء ص ١٨ ـ ١٩ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٦ والبحر ٧: ٢٦٣ والدر المصون ٩: ١٥٩ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٥٣٨ ـ ١٥٣٩.

والجملة معطوفة على الحال المحذوفة قبل النداء، أي: قائلين وسخرنا. فهي في محل نصب بالعطف، وكذلك الجملة الأخيرة المقدرة.

الجملة الاستئنافية:

رُوي عن ابن عباس وقتادة أن هذا النص المبارك، من الكتاب المجيد[1]: ﴿واللهُ فَضَّلَ بَعضَكُم علَى بَعضٍ في الرِّزقِ. فما الَّذِينَ فُضِّلُوا برادِّي رِزقِهِم علَى ما مَلَكَت أيمانُهُم، فهُم فِيهِ سَواءٌ﴾، الإخبارُ فيه بـ «فما الَّذِينَ فُضِّلُوا برادِّي رِزقِهِم علَى ما مَلَكَت أيمانُهُم» هو على سبيل المَثل، أي: أن المفضَّلين لا يصِحّ منهم أن يساهموا مماليكَهم فيما أُعطُوا، حتى تستوي أحوالهم.

فإذا كان هذا في البشر فكيف تنسبون أنتم - أيها الكفرة - إلى الله - تعالى - أنه يسمح أن يُشرَك في أُلوهيته الأوثان والأنصاب ومَن عُبد مِن الملائكة وغيرهم، والجميع عبيده وخلقه؟[2] فالجملة إذًا استئنافية وليست معطوفة.

وربما احتاج التعبير إلى تقدير ما حُذف من جمل. فعلى قول المولى، تعالى[3]: ﴿كَلّا. إنَّهُم عَن رَبِّهِم يَومَئذٍ لَمَحجُوبُونَ﴾، علق ابن عباس بقوله:[4] كلّا، يريد: لا يصدِّقون. ثم استأنف: إنَّهُم عَن رَبِّهِم يَومَئذٍ لَمَحجُوبُونَ.

---

(١) الآية ٧١ من سورة النحل.

(٢) تفسير الطبري والمحرر الوجيز ٣: ٤٠٧ والبحر ٥: ٥١٤ والدر المنثور ٤: ١٣٤.

(٣) الآية ١٥ من سورة المطففين.

(٤) تفسير البغوي ٤: ٤٦٠.

وإنما وجب هذا التقدير، لأن «كلّا» التحقيقية تقتضي في المعنى ما يناسب ما قبلها، أي: ما في الآية ١٤، لئلّا يتوهم أنها جوابية للنفي. وكذلك فعلَ مقاتل بن سليمان، إذ تلا: ﴿كَلّا. بَل رانَ عَلَى قُلُوبِهِم ما كانُوا يَكسِبُونَ﴾،[١] وأردف ذلك بقوله[٢]: كلّا أي: لا يؤمنون. ثم استأنف: بَل رانَ عَلَى قُلُوبِهِم ما كانُوا يَكسِبُونَ.

وفي قول الله، سبحانه وتعالى[٣]: ﴿تَنَزَّلُ المَلائكةُ والرُّوحُ فِيها، بإذنِ رَبِّهِم مِن كُلِّ أمرٍ سَلامٌ، هِيَ حَتَّى مَطلَعِ الفَجرِ﴾، روي عن ابن عباس أن الكلام تمَّ على «سلام»، ويُبتدأ بـ «هي» على أنها خبر مبتدأ، والإشارة بذلك إلى أنها ليلة السابع والعشرين من الشهر، لأن لفظة «هي» السابعة والعشرون من كَلِمات هذه السورة.[٤]

وقد استُشكل هذا القول، إذ المراد به أن التقدير: ليلةُ القدر الموافقةُ في العدد لفظة «هي»، سابعةٌ وعشرون من كلمات هذه السورة. ورُدَّ لأن فيه إلغازًا وتبتيرًا لنظم الكلام، والقرآنُ منزَّه عن ذلك. أما الرد بسبب الإلغاز فمقبول لأنه من أساليب العبث، ذكره ابن بُكير وأبو بكر الورّاق والنقّاش عن ابن عباس، وليس له إسناد معروف.

وأما زعم التبتير فدعوى غير مقبولة، إذ القراءة مرويّة على ذلك بإسناد، ولها توجيه إعرابي آخَر صحيح. قال ابن الأنباري: قال الفرّاء: حدثني أبو بكر بنُ عيّاش عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس،

---

(١) الآية ١٤ من سورة المطففين.

(٢) تفسير البغوي ٤: ٤٥٩. وانظر منه ص ٤٦٠ و ٤٨٥.

(٣) الآيتان ٤ و ٥ من سورة القدر.

(٤) المحرر الوجيز ٥: ٥٠٦ والبحر ٨: ٤٩٧ والدر المصون ١١: ٦٥.

أنه قرأ: «مِن كُلِّ امرِئٍ سَلامٌ». فعلى هذه القراءةِ الوقفُ على السلام، والمعنى: من كل امرئ من الملائكة سلام على المؤمنين والمؤمنات. والسلام في هذه القراءة مرفوع بـ «مِن»، وهي: رفع بـ «حتّى».(١)

وتخريج الرفع ههنا قول ابن الأنباري، وهو كوفي المذهب، يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان، أي: أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ. وإذا كان الخبر جملة فعلية أو محذوفاً تتعلق به شبه جملة فالعامل في المبتدأ هو الضمير العائد من الخبر على المبتدأ.(٢) فذكر «مِن وحتى» مراد به ما يدل كل منها عليه في الخبر المحذوف: كائن وكائنة.

وفي قول المولى، جل وعلا(٣): ﴿يَنظُرُونَ إِلَيكَ نَظَرَ المَغشِيِّ عَلَيهِ مِنَ المَوتِ. فأَولَى. لَهُم طاعةٌ وقَولٌ مَعرُوفٌ﴾، ذكر ابن عباس أن «لهم طاعة»(٤) إخبار من الله ـ عز وجل ـ عن المنافقين. والمعنى: لهم طاعة وقول معروف. قيل: وجوب الفرائض عليهم، فإذا نزلت الفرائض شق عليهم نزولها. فيوقف إذاً على «أولى». أي: قال الله «فأولى»، ثم قال «لهم»: للذين آمنوا منهم طاعة وقول معروف. فصارت «أولى» وعيداً لمن كرهها، واستأنف الطاعة بـ «لهم».(٥)

وهذا يعني أن معنى أولى: قاربه ما يُهلكه، أي: نزل به. فهو فعلٌ مستتر فيه ضمير الهلاك بقرينة السياق.(٦) وليس اسم تفضيل مبتدأً

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٩٨١ ـ ٩٨٢ ومعاني القرآن ٣: ٢٨٠.

(٢) انظر الإنصاف ص ٤٩.

(٣) الآيتان ٢٠ و٢١ من سورة محمد.

(٤) تفسير القرطبي ١٦: ٢٤٤. وفي المطبوعة: قولهم طاعة.

(٥) معاني القرآن ٣: ٦٢.

(٦) تفسير الآلوسي ٢٦: ١٠٢.

خبره: طاعة، والجار والمجرور من «لهم»: متعلقان بخبر مقدم محذوف للمبتدأ المؤخر: طاعة. ولهذا قال: «واستأنف الطاعة بلهم» أي: أن الطاعة مرفوعة بالضمير العائد من الخبر المحذوف، كما رأينا في المسألة المتقدمة قبل هذه، والجملة استئنافية. والله أعلم.

وبعد قول الله، في هذا النص القرآني المبارك[1]: ﴿إنّا فتَحْنا لَكَ فَتحًا مُبينًا، لِيَغفِرَ لَكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وما تأخَّرَ، ويُتِمَّ نِعمتَهُ علَيكَ، ويَهدِيَكَ صِراطًا مُستَقِيمًا، ويَنصُرَكَ اللهُ نَصرًا عَزِيزًا ـ هُو الَّذِي أنزَلَ السَّكِينةَ في قُلُوبِ المُؤمِنِينَ، لِيَزدادُوا إيمانًا مَعَ إيمانِهِم. وللهِ جُنُودُ السَّماواتِ والأرضِ، وكانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ـ لِيُدخِلَ المُؤمِنِينَ والمُؤمِناتِ جَنّاتٍ، تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ﴾، قال ابن عباس:

فأعلمَ اللهُ ـ سبحانه ـ نبيَّه، عليه الصلاة والسلام: وقولُه «لِيُدخِلَ المُؤمِنِينَ والمُؤمِناتِ» على اللام من قوله: «لِيغفِرَ[2] لَكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ»، بتأويل تكرير الكلام: إنّا فَتَحنا لَكَ فَتحًا مُبينًا لِيغفِرَ لَكَ اللهُ، إنّا فَتَحنا لَكَ لِيُدخِلَ المُؤمِنِينَ والمُؤمِناتِ جَنّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ. ولذلك لم تَدخلِ الواوُ التي تدخل في الكلام للعطف، فلم يقل: ولِيُدخِلِ المؤمنين.[3]

يعني أنه وجب الفصل وعدم الوصل بالواو ههنا، لما بين الجملتين من كمال الانقطاع باختلاف المعنى مع ترتبهما على سبب

---

(١) الآيات ١ ـ ٥ من سورة الفتح.

(٢) يعني أن الجار والمجرور في «ليدخل» محمولان في المعنى والإعراب عليهما في «ليغفر»، فلهما تقدير ما كان قبل. وفي المطبوعة: على اللام عن قوله: ليغفر.

(٣) تفسير ابن عباس ص ٤٥٦. وانظر تفسير الطبري ٢٦: ٤٦.

واحد، هو الفتح المبين. والحقُّ أن النحاة والمفسرين اختلفوا في تعليق الجار والمجرور من «ليدخل»، فذكروا له عدة وجوه، منها ما جاء هنا عن ابن عباس. وقد استوفى الطَّبرسي[١] عبارة ابن عباس من غير عزو، ثم ختمها بقوله: إعلامًا بالتفصيل.

الجملة الاعتراضية:

روي عن حَبر الأُمّة ابن عباس في الآية الكريمة من قول الله، تبارك وتعالى[٢]: ﴿وإنَّ اللهَ رَبِّي ورَبُّكُم. فاعبُدُوهُ﴾، أنها تابعة لما كان من قول عيسى ـ عليه السلام ـ من قبل في الآيات ٣٠ ـ ٣٣. فالآيتان ٣٤ و٣٥، بما فيهما من الجمل، معترضتان بين جزأي القول.[٣]

وعنه أيضًا في التعليق، على الآيتين المباركتين: ﴿أنزَلَ علَى عَبدِهِ الكِتابَ ـ ولَم يَجعَلْ لَهُ عِوَجًا ـ قَيِّمًا﴾،[٤] بأن قيمًا: نصب على الحال، من الكتاب. فهو بمعنى التقديم والتأخير، مؤخر في اللفظ، أي: أنزل الكتاب قيِّمًا. واعترض بين الحال وذي الحال قولُه: ولَم يَجعَلْ لَهُ عِوَجًا.[٥]

وقد ردّ عليه بعض النحاة، قالوا: وفيه ضعف لأنه يلزم منه التفريق بين بعض الصلة وبعض، لأن قوله «ولم» معطوف على: أنزل.[٦] وأضاف

---

(١) مجمع البيان ٩: ١٤١. وانظر تفسير الرازي ١٠: ٦٩ والدر المصون ٩: ٧١٠ وتفسير الآلوسي ٢٦: ١٤١ ـ ١٤٤.

(٢) الآية ٣٦ من سورة مريم.

(٣) تفسير الآلوسي ١٦: ١٣٣ والوجيز ٧: ٢.

(٤) الآيتان ١ و٢ من سورة الكهف.

(٥) تفسير الطبري والمحرر الوجيز ٣: ٤٩٥ والبحر ٦: ٩٦ والدر المنثور ٤: ٢١١.

(٦) إملاء ما من به الرحمن ٢: ٩٨.

الزمخشري في الردّ أن جملة «لم يجعل» في حيز الصلة، فجاعِلُه حالًا فاصلٌ بين الحال وذي الحال ببعض الصلة.[1] وفي هذه الإضافة وما قبلها من الردّ غفلة عن موقع الجملة المذكورة، إذ هي اعتراضية عند القائل بأن الجملة حالية، وليست معطوفة.[2]

وعندما وقف حَبر الأُمّة على قول المولى، جل ثناؤه[3]: ﴿ها أنتُم هؤُلاءِ حاجَجْتُم فِيما لَكُم بِهِ عِلمٌ﴾، قال في تفسيره: أنتم - يا هؤلاء اليهودُ والنصارى - حاججتم: خاصمتم فيما لكم به علم.[4] فجعل «يا هؤلاء» جملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر. وهو ما جرى عليه كثير من المفسرين والمعربين.

والأولى أن أنتم: في محل رفع خبر مقدم، وأولاء: في محل رفع مبتدأ مؤخر للسخرية والتهكم، ثم التبكيت بما بعد من المحاجة بالجهل والتقحم. وكررت «ها» التنبيهية لتوكيد الغفلة والحمق في المخاطَبين، بعد فصل الخبر بينها وبين اسم الإشارة.

فالمراد: هؤلاء أنتم حاججتم، أي: محاجين. والجملة الثانية: في محل نصب حال من الخبر، وليست هي الخبر ولا محط الفائدة فيها. فهي قيد للخبر المقرَّر قبل، وهو محط الفائدة بهذا القيد، تهيئة للتوبيخ المذكور بعد.[5]

---

(١) الكشاف ٢: ٧٠٢.

(٢) الدر المصون ٧: ٤٣٣.

(٣) الآية ٦٦ من سورة آل عمران.

(٤) تنوير المقباس ١: ١٨١.

(٥) المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٩٦ و ٤٠.

الجملة الحالية:

لقد عبر القدماء عن هذا المعنى بألفاظ مختلفة. ففي النظم الكريم عن حال الجاهلي المبلَّغ بما ولد له من أنثى[(١)]: ﴿يَتوارَى مِنَ القَومِ، مِن سُوءِ ما بُشِّرَ بِهِ، أيُمسِكُهُ علَى هُونٍ، أم يَدُسُّهُ في التُّرابِ﴾؟ وقال ابن عباس معلقًا على «أيمسكه» منه: «إنه صفة للأب. والمعنى: أيمسكها مع رضاه بهوان نفسه وعلى رغم أنفه»؟[(٢)] يعني أن الجار والمجرور وصف للجاهلي المذكور، فاعل: يمسك.

والمراد بالصفة هنا هو المعنى اللغوي، وتأويله اصطلاحيًّا هو الحال، لأنها صفة في الحقيقة لصاحبها. ولذلك عبر بالحال عن مراد ابن عباس مَن نقل قوله. والواقع أن الجار والمجرور شِبه جملة، تدل على الحال المحذوفة، وهي تتعلق بهذا المحذوف. فإن علقتها بفعل - وهو مذهب أكثر النحاة -[(٣)] تقديره: استقر أو حصل أو كان، فالجملة المقدرة في محل نصب حال من فاعل الفعل قبل.

وحكى أبو عمرو عن بعض المفسرين أن[(٤)]: ﴿وكأيِّن مِن نَبِيٍّ قُتِلَ﴾[(٥)] بعده «وقف حسن، ثم تبتدئ ﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾، على معنى: قُتِلَ النبيُّ [المذكور] ﷺ ومعه جموع كثيرة، فما ضعُفوا لقتل نَبِيِّهِم، ولا

(١) الآية ٥٩ من سورة النحل.

(٢) البحر ٥: ٥٠٤ والدر المصون ٧: ٢٤٦ وتفسير الآلوسي ١٤: ٢٥٠.

(٣) المغني ص ٤٩٨.

(٤) الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ص ٥٨٥. وفي المطبوعة: «قاتَلَ». وانظر تفسير القرطبي ٤: ٢٢٩ وكتاب السبعة في القراءات ص ٢١٧ والنشر ٢: ٢٤٢ وإتحاف البشر ص ١٨٠ والبحر ٣: ٧٢ والحلقة المفقودة ص ٢٠٤ - ٢٠٥. وحكاية أبي عمرو تعني أن القول المذكور وارد عن معاصريه أو الذين قبله.

استكانوا». فنائب فاعل «قُتِلَ» ضمير يعود على «نبيّ»، وجملة مَعَهُ رِبِّيُّونَ: في محل نصب حال من نائب الفاعل.

وقول المولى، عز وجل[1]: ﴿إِنَّما يَستَجِيبُ الَّذِينَ يَسمَعُونَ، والمَوتَى يَبعَثُهُمُ اللهُ﴾، يرى مجاهد أن العطف فيه على الاسم الموصول، والجملة بعد «الموتى» في موضع الحال.[2] وقد استُضعف بظاهر المعنى، ثم أُجيز على أن يكون من ترشيح المجاز.

الحصيلة العلمية:

فيما مضى، من مقولات هذا الفصل وتوجيهاته الإعرابية، ترى تناول العديد من الآيات، لمعالجة ما فيها من مسائل الجملة عند النحاة. وكل من المفسرين والمعربين يبدي بعض خبرة بالمفهوم الاصطلاحي لهذه المسائل، وبما يقتضيه ذلك من أساليب في التعبير، تنقل إلى المخاطب مقاصد التحليل والتوجيه والبيان.

ومع هذا، فإنك تلحظ ضيق الأفق في البحث والإجراءات، إذ يقتصر ما بين أيدينا منه ذلك على عدد قليل من الجمل المعروفة، هو: الشرطية والتفسيرية وجواب الشرط وجواب القسم والتابعة والاستئنافية والاعتراضية والحالية، وتدور المسائل في أحياز محدودة جدًّا من هذه الميادين، وتكون المعالجة بشفافية وسرعة واختزال، مع شيء من الغموض والالتباس.

والسر في هذا ما ذكرنا خلال تمهيدنا لإعراب الجمل، من تعقد مسالكه وعسر منال ثماره، بقيامه على مفاهيم تركيبية، لا تدرك

(١) الآية ٣٦ من سورة الأنعام.

(٢) تفسير الآلوسي ٧: ٢٠٦. وانظر الدر المصون ٤: ٦١٠.

بالملاحظة العابرة، وتقتضي فهمًا أعمق وتتبعًا أدق، لاستيعاب التعبير الكلي، بما فيه وحوله من العناصر والمكونات.

فظواهر الإعراب هنا وأدلته هلامية غائمة وغائبة في اللفظ والتركيب، والعمليات الذهنية ستكون عالية الأفق، تحلل الوظائف والمعاني النحوية للمفردات، والعلاقات الكبرى بين المفرد والجملة، ومفاهيم التأثر والتأثير الوظيفيين والإعرابيين بينهما، لتستطيع النفوذ إلى موقع المركَّب في العبارة، وتعيين وظيفته وصلاته بما حوله من ذلك.

بل إن التعبير عن هذه الظواهر والعمليات أبعد في المفهومية، وأعسر في الاصطلاح، وأعقد في الصياغة، مما يجري في ميدان المفردات، إذ الوظائف نحوية متصورة، والعلاقات افتراضية متخيلة، والعلامات اعتبارية للمحل لا لفظ لها ولا تقدير.

وهذا مع ما قبله يقتضي من النحوي نفوذًا في البُنية للتراكيب، وتحسسًا للتصور والافتراض والاعتبار، وقدرة على التجريد والاستشفاف، وطواعية في افتراع المصطلح والأسلوب المعبرين عن واقع غائم مجرد من الأدلة المنظورة.

ولهذه الأسباب مجتمعة، بالإضافة إلى غضاضة النشوء في المعالجة والتوظيف والاستخدام، فإن التركيب الاصطلاحي وأسلوب التعبير عنه كانا هلاميين رجراجين، على غير الدقة والوفاء والوضوح المطلوبات في مثل هذه الميادين.

نعم لقد ورد ذكر الشرط والتفسير والاستئناف والوصف والقسم والتابع والعطف. لكن التعبير عن ذلك تجد فيه أن المبهم يفسره ما بعده، والمستأنف من الجمل مفصول، والجملة الحالية صفة، والمعطوف مستأنف.

ولعلك فوجئت بتسيب في ذلك، وبعد عن الصفاء والبيان العِلميين المطلوبين من رجالات النحو والإعراب، إذ مر بك أمثال التعابير التالية: هنا وقع القسم، وانقضى الكلام ثم استقبل، وابتداء جملة معطوفة، والكلام تم على كذا ويُبتدأ بكذا، والقسم وقع هنا، وتم الكلام ثم استأنف، وهو قسم على كذا، وإخبار من الله، واستأنف الطاعة بكذا، ولم تدخل الواو التي تدخل في العطف، ويقف على كذا ويبدأ بكذا، وهو وقف حسن ثم نبتدئ، والإخبار فيه بكذا، وتابعة لما كان من قول عيسى...

فهذه المقولات، كما ترى، قريبة من التفسير اللغوي للظواهر الإعرابية، لمّا تأخذ صور التعبير الاصطلاحي، وتحتاج إلى معالجات زمنية وصقل لساني وفكري وذوقي مجازي، حتى تدخل محراب الإجراءات التطبيقية في ميادين النحو. وهي عبارات أبكار، لمّا تخضع للضغوط المنهجية والممارسات الميدانية والخبرات العملية والتوظيف المحكم الإتقان.

ومع هذا كله، فقد تخللها بعض العبارات الرائقة، ترد في إعراب المفردات والجمل، من مثل: تقدير الجواب المحذوف، والتقديم والتأخير، والمقدم والمؤخر، وحذف الجواب وإقامة سببه مَقامه... أضف إلى هذا ما كان من تفسيرٍ للعلاج الإعرابي، وتقديرٍ لصورته الأصلية المعدَّلة، وأكثرَ من تقديرٍ للعالم الواحد، فيكون منها ما هو قياسي مقيد بالزمان، وآخر مصحوب بالمعارف والمعلومات العامة.

تلك هي حال الإجراءات في إعراب الجُمل، كما تمثلها النصوص التي وقفنا عليها، وهي تقدم للباحثين مادة علمية وافية، تصلح للدراسة التاريخية، والسير المطمئن في شعاب الواقع المشوَّه من الأنظار الفجة المعاصرة لنا. فقد غفل الزملاء الكرام عن هذه العوالم العظمى، وشُغلوا بمفتريات المستشرقين والمستغربين، ليضعوا لنا تاريخًا نحويًّا بائسًا شائهًا، خاليًا من البحث العلمي الأصيل.

الفصل الثاني

معـانـي الأدوات

الأداة: وسيلة يُستعان بها لتأدية عمل ما. فهي على وزن: فَعَلة، بمعنى اسم المفعول للمبالغة مشتقة من مصدر: أُدِيَ، عبر بها عن اسم الذات لتوكيد المبالغة، أي: ما يؤدَّى به العمل ويُحقق.(١) والقياس فيما كان على «فَعَل» بمعنى اسم المفعول ألّا يؤنث في الوصف، ولكنه هنا نقل إلى اسم الذات، فكانت التاء مزيدة فيه لهذا النقل، إذ صار من الصفات الغالبة.

الوظيفة الدلالية للأدوات:

الأداة تحمل معنى التأدية والقوّة. يقال في اللغة: أدا يأدو بمعنى: تهيّأ يتهيّأ، أي: استعدّ وتقوّى. وأدا الشيءَ إلى صاحبه وأدّاه، إذا أوصله إليه وقضاه. وأدَوتُ لفعل كذا أي: احتلتُ له.(٢) وأدَوتُ لذلك: تناولتُ الأداة التي بها أتوصَّل إليه. وآدَى فهو مُؤدٍ أي: قَوِيَ فهو قويّ. وآداه وأدّاه: قوّاه وأعانه.(٣)

---

(١) التحليل النحوي أصوله وأدلته ص ٢٠٧ ـ ٢٥٨.

(٢) المفردات للراغب الأصفهاني ص ١٤.

(٣) انظر الصحاح ومقاييس اللغة والقاموس واللسان والتاج والمعجم الكبير ولغة العرب (أدو).

ومن مجمل ما مضى ترى أن القاسم المشترك فيه هو معنى القوة والتقوية وحصول الشيء وتحصيله.[1] فآلته التي يتم بها هي الأداة، وكان يعبر بها قديمًا عن وسيلة الحزم والشَّدّ، أي: الوِكاء الذي يُشد به فم السِّقاء. وقد ذكر الخليل أن ألف «أداة» أصلها واو، بدلالة ظهورها في الجمع: أدَوات، وقولهم لآلة الشيء: إداوة.[2]

هذا هو الأصل الوضعي، وما تفرع عنه من الدلالات المجازية في الاستعمال. أما الأصل اللفظي فهو «أدَوَةٌ» قُلبت الواو ألفًا لتحركها بعد فتح. وأما المفهوم النحوي ففيه خلاف، شاع منه أن الأداة: كلمة تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنًى في غيرها.

والقولان ضعيفان لا يَفيان بالمراد، لأن من الأدوات ما لا يقوم بعملية الربط هذه، كالتعريف والتسويف والتحقيق والاستفهام والنفي والنهي والنصب والجزم. وهذا ليس مما في القول الأول.

أما الثاني فهو مقول أيضًا في تفسير الحرف، إذ قيل: هو ما دل على معنًى في غيره.[3] وفُسِّر ذلك مثلًا بأن «مِن: تدخل في الكلام للتبعيض. فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيض نفسها... وكذلك: إلى، تدل على المنتهى. فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها. وكذلك سائر حروف المعاني».[4] فالمعنى النحوي هو للمفردات التي تدخل عليها الحروف، لا للحروف أنفسها.

---

(١) مختار الصحاح وأساس البلاغة والتكملة والذيل والصلة والمصباح المنير (أدو) و(أدي).

(٢) المقاييس (أدو). وانظر العين (أدو).

(٣) الإيضاح ص ٥٤ ـ ٥٥ والجمل للزجاجي ص ١ والجنى الداني ص ٢٠ ـ ٢٣.

(٤) الإيضاح ص ٥٤. وانظر شرح الكتاب ١ : ٥٢.

وقد تولد عن هذا، في أذهان النحاة، أن يُجرَّد الحرف من الدلالة المعنوية مفردًا، أي: ليس له معنى إفرادي، وإنما تفهم منه الدلالة حين يقرن بغيره في الكلام. فقولك «أل» لا يُفهم منها شيء، وإذا قُرنت بالاسم أفادت التعريف. فالمعنى يتحصل بما تدخل عليه، لا منها وحدها، وتصوُّره متوقف على خارج عنها.(١)

والحق أن النحاة قديمًا وحديثًا تجاهل جمهورهم مقولة قديمة مشهورة، تحقق المعنى الدقيق لمفهوم الحرف، إذ عرّفتْه بعد تعرضها للاسم والفعل، بأنه «ما جاء لمعنًى»، ثم فسَّرتْ ذلك بأنه «ما أنبأ عن معنًى ليس باسم ولا فعل».(٢) وظاهَرَها في هذا بعض المتقدمين.

فخلَفٌ الأحمر تابعها بقوله(٣): «العربية على ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنًى»، وسيبويه بأن قال(٤): «فالكَلِم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل». فهو ذو دلالة معنوية، كما ترى. وقد حقق ذلك شيخه الخليل حين قال: «وكل كلمة بُنيت أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تُسمَّى حرفًا، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر، مثل: حتّى وهل وبل ولعلّ».(٥)

فهو إذًا، أي: الحرف، يَحمل الدلالة النحوية الخاصة له، تتجسد في الذهن مع ذكره، ويميَّز بها بين المعاني في التركيب والبيان. وأنت

---

(١) الجنى الداني ص ٢٢ وشرح الكتاب ١: ٥٣ وشرح المفصل ٨: ٢ـ ٣.

(٢) الإيضاح ص ٤٢ ـ ٤٣ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ وإنباه الرواة١: ٤ ـ ٥ ومعجم الأدباء ١٤: ٤٨ ـ ٥٠ ونزهة الألباء ص ٤ ـ ٥ والأشباه والنظائر ١: ٧ ـ ٨.

(٣) مقدمة في النحو ص٣٥.

(٤) الكتاب ١: ٢.

(٥) العين (حرف).

تلمس ذلك في تفسير ابن فارس لعبارة سيبويه، بأننا إذا قلنا: «زيد ينطلق»، ثم قلنا: هل زيد ينطلق؟ نكون قد أفدنا بـ «هل» ما ليس في «زيد»، ولا في: ينطلق.(١)

وهذا يعني أن الحرف ليس له معنى معجميّ، بل معنًى تركيبيٌّ عامّ، وأُخَرُ خاصّةٌ يحددها السياق الذي يضمه. فالباء مثلًا ذات دلالة عامّة على الإلصاق، تُتوهَّم فيها وهي مفردة عن الأسماء والأفعال.(٢) إلّا أن هذه المتوهَّمة غالبًا ما يصاحبها توجهات مختلفة محتمَلة، حتى تنتظمها عبارة تخصصها لمقصَد معيَّن، وتزيل عنها سائر الاحتمالات. كذا يجب أن يدرَك مفهوم حرف المعنى، ليتميز بخصوصيته وتتعين معالم مضامينه في السياقات المتباينة.

على أن بعض النحاة لم يكن لديه هذا الوضوح، فأقحم في حروف المعاني غيرها: كالأفعال الناقصة، وحروف المباني، وهمزات القطع والوصل، وهاءات الضمائر والتأنيث والعماد والبدل، وياءات الإضافة والإلحاق والتثنية والإطلاق والجمع والعوض، ونونات الرفع والتثنية والجمع والزيادة، وتاءات التأنيث والزيادة والعوض والبدل...، ثم خلط بعضهم عددًا من الأفعال والأسماء بالحروف، تأثرًا لمذهب الكوفيين الأوائل.(٣)

---

(١) الصاحبي ص ٨٦، وفي النقل تصرف يناسب سياق عبارتنا.

(٢) شرح المفصل ٨: ٣.

(٣) الجمل ص ٤٠ و ٢٠٠ و٣٥٦ ـ ٣٥٨ وشرحه لابن عصفور ١: ٢٥٥ والأصول ١: ٢٠٤ ومعاني الحروف للرماني والأزهية ص ٧١ ـ ١١٤ ورصف المباني ص ١١ ـ ١٤ والارتشاف ٢: ٧٥. وانظر المغني ص ١ ـ ٤١٦.

التصنيف في علم الأدوات:

وقد شرع المفسرون والنحاة منذ بوادر القرن الأول، يتناولون بعض تلك العناصر التركيبية، في الآيات الكريمة، فصار لها دور ظاهر بينهم، وتفريعات وتوجيهات تقتضي التنظير والتقعيد.

ولذلك بدأ التصنيف في هذه الميادين منذ منتصف القرن الثاني، إذ عرض الخليل بعض الحروف في كتابه «الجمل»، وتلا ذلك مصنفات موجزة عن «اللامات» للأخفش وأبي زيد وابن كيسان والنحاس وابنَيِ الأنباري وفارس والزجاجي والهروي، وعن الألف واللام للمازني والرماني، وعن الألفات للسيرافي والرماني أيضًا.(١)

ثم أمر المعزُّ الفاطمي سنة ٣٦١ عامله على إفريقية أن يطلب من محمد بن جعفر القزاز النحوي (ت ٤١٢) تأليف كتاب، لشرح الحروف النحوية مرتبة على النسق المعجمي، فكان ما صنفه في ألف ورقة، واقترح عليه المعز إضافة ما يتشاكل من الألفاظ، في الأمر والنهي والجحد والاستفهام... فاستوفى القزاز ذلك، ووصف عمله بقوله: «ما علمتُ أن أحدًا سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا اهتدى أحد من أهل الصنعة إلى تقريب البعيد، وتسهيل المأخذ، وجمع المتفرق، على مثل هذا المنهاج».(٢)

ثم كانت بعد ذلك عدةُ مصنفات، منها ما كان للهروي والغزنوي والمجاشعي والمالَقي. وفي غضون القرنين السابع والثامن، اتضحت معالم هذا المصطلح، وصار له تميز آخر عما هو أعمّ منه، أي: الأداة، فكان

---

(١) الفهرست ص ٦٥ و ٧٢ و ٧٥ والجنى الداني ص ٤٤١.

(٢) إنباه الرواة ٣: ٨٦ ـ ٨٧.

لدينا: الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين علي بن محمد الإربلي.

أما «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري فكتاب خاص بإعراب القرآن الكريم، أورد فيه كثيرًا من معاني الحروف. وقد نقل معظم ذلك من «الجنى الداني»،[1] ثم أقحم بين الحروف ما ليس منها، بدون تحرير أو تحقيق، فكان لديه أسماء وأفعال بعيدة عن ميدان البحث في الحروف أو الأدوات.

والحق أن الأداة أعمّ من حرف المعنى وأوسع مدى، لأنها تشمله مع ما يشبهه من الأسماء والأفعال، في الوضع لكونها على حرف أو اثنين، أو في الدلالة النحوية كأسماء الشرط والاستفهام، أو في الافتقار لأنها بحاجة إلى التركيب لتحديد معناها النحوي بالدقة والوفاء.

وكان عن هذا كله، وعما انتشر في كتب التفسير والأعاريب واللغة والبلاغة والنقد والإعجاز والأصلَين، أن ظهرت معان متعددة لكل أداة، مع الشواهد والأدلة، وصار لها حضور في التحليل النحوي بين العلماء، يتلقاها الخلف عن السلف، ويضيف إليها لمسات جديدة، من الدلالات والوظائف.

ومن خلال تجاربي في التحليل النحوي للنصوص الأدبية والآيات الكريمة، منذ نصف قرن، دارسًا ومدرِّسًا وشارحًا ومحقِّقًا ومفسِّرًا وباحثًا ومؤلفًا، تكشفت لي عوالم أبكار في هذا الميدان، نثرتُ معطياتها في بعض مصنفاتي، مع شيء من التفسير والتنظير والاستدلال.

---

(١) انظر الجنى الداني ص ٥ ـ ٦.

وكان في تقدير الله لي دخول الحرم القرآني، بتحقيق «**تفسير الجلالين الميسر**»، وتأليف «**المفصل في تفسير القرآن الكريم**»، خبرة جديدة وسعت الآفاق وأغنت الجوانب الدلالية للأدوات، بذخيرة ضخمة في التأصيل والتفريع والاصطلاح والبيان.

فقد بدا لي أن الجهود العظيمة للعلماء في هذا الميدان كانت مكثفة، تكتفي بظاهر الدلالة وبعض عناصرها، فتنص عليه باختصار كبير جدًّا، وأن ما يذخر به كلام الله - عز وجل - من ذلك كنوز غنية تفوق الإدراك والتصور والخيال. فلا بد من محاولة استدراك ما يتحصل من ذلك بعون الله، جل ثناؤه.

وقد شرعت أستوفي ما بدا لي، من تلك الجنان العَدْنية، في التحليل النحوي الوافي للآيات المباركة، ونثرت ذلك في مواطنه من «**المفصل**» مع العناصر الدالة عليه، ثم جمعت ما كان من جديد وظاهر الأهمية، في فهرس معاني الأدوات من «المفصل». وهو خير دليل على أن عالم الأدوات ما زال بكرًا، يتطلب البحث والتتبع والجمع والتصنيف من جديد.

جذور المعاني الدلالية:

نقف الآن بعد هذا البسط التاريخي المختصر، لنستعرض ما وصل إلى أيدينا من نصوص، أدلاها علماء التفسير والنحو الأوائل في المدرسة القرآنية، قبل التاريخ البائس المدوّن بين الناس.

وسترى فيه بذورًا مشحونة بالقوة، لترسيخ جذور حية معطاء، تولد

من الجذوع والأغصان والأوراق والأزهار والثمار عوالم ليس لها شِبه مثيل في سائر اللغات الإنسانية، من عهد آدم - عليه السلام - إلى يومنا هذا، بل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وإليك ما تحصل لدينا حتى الآن من ذلك:

إن أقدم ما نقله إلينا المؤرخون، في هذا الموضوع التحليلي، معطَّر بالأنفاس المحمدية الشريفة. فعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ في قوله [أي: قول الله تعالى]: ﴿هَل جَزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسانُ﴾؟[1] قال: «ما جَزاءُ مَن أنعَمتُ علَيهِ بالتَّوحِيدِ إلّا الجَنّةُ».[2] وفي رواية: «هَل تَدرُونَ: ماذا قالَ رَبُّكُم»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «يَقُولُ: ما جَزاءُ مَن أنعَمتُ علَيهِ بالتَّوحِيدِ إلّا الجَنّةُ».[3]

وأنت ترى أن «هل» قد فُسّرت على أنها بمعنى: ما. يعني أنها للمبالغة في توكيد النفي، ومع «إلّا» بعدها صار المعنى للحصر. وهو قول جرى عليه كثير من العلماء حتى اليوم.

وعندما نزل الوحي الكريم بقول الله - تعالى - خطابًا للمشركين[4]: ﴿إنَّكُم وما تَعبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ، أنتُم لَها وارِدُونَ﴾، زعموا أن المسيح وعُزيرًا والملائكةَ - عليهم جميعًا السلام - يدخلون في هذا الحكم، لأنهم عُبدوا أيضًا، فقيل لهم: إنما كان المشركون يعبدون الشيطان الذي ضللهم. ألستم عربًا؟ أوَما تعلمون أن «مَن» لمَن يَعقل،

---

(١) الآية ٦٠ من سورة الرحمن.

(٢) الدر المنثور ٦: ١٤٩.

(٣) تفسير القرطبي ١٧: ١٨٢.

(٤) الآية ٩٨ من سورة الأنبياء.

و«ما» لما لا يَعقل؟ ثم نزل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَت لَهُم مِنّا الحُسنَى أُولئكَ عَنها مُبعَدُونَ﴾ .[1]

وقيل: إنه لما نزلت الآية الأولى شقّ ذلك على قريش، فقال عبد الله ابن الزِّبَعرَى قبل أن يُسلم: يا محمد، هذا شتم لآلهتنا خاصّة، أم لكل مَن عُبِدَ من دون الله؟ قال: «لِكُلِّ مَن عُبِدَ مِن دُونِ اللهِ». قال: خَصمتُك، وربِّ الكعبة. ورُوي أن النبي ﷺ قال لابن الزِّبَعرَى أيضًا[2]: «ما أجهَلَكَ بلُغةِ قَومِكَ! فإنِّي قُلتُ: وما تَعبُدُونَ. وهِيَ لِما لا يَعقِلُ. ولَم أقُلْ: ومَن تَعبُدُونَ».

وأيًّا كان القول، في هذه الرواية وأمثالها، فإنها تحمل ما يدركه العرب من الدلالات التركيبية للأدوات، إذ ليس من المعقول أن يستخدموها في الخطاب ويتلقاها بعضهم عن بعض، بلا وعي لما تقدّمه للتعبير من معان وظلال وإيحاءات. وإلّا جاز استعمال كل منها دون ضابط في أيّ سياق كان.

---

(١) الآية ١٠١ من سورة الأنبياء. وانظر تفسير الرازي ٨: ١٨٦ ـ ١٨٧ وتفسير البغوي ٣: ٢٧٠ والكشاف ٣: ١٣٥ ـ ١٣٦ وتفسير الخازن ٤: ٣٢٣ ـ ٣٢٤ والمحرر الوجيز ٤: ١٠١ ـ ١٠٢ وتفسير القرطبي ١١: ٣٤٣ ـ ٣٤٥ والبحر ٤: ٣٤٢ والدر المنثور ٤: ٣٣٨ ـ ٣٣٩ وتفسير الآلوسي ١٧: ١٣٩ و٢٥: ١٤٤.

(٢) الكشاف ٣: ١٣٦. وذكر هذا ابنُ حجر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، وعلق عليه بأنه لا أصل له، ولا يوجد لا في مسند ولا في غيره. وفي تفسير الآلوسي ١٧: ١٣٩: «والوضع عليه ظاهر، والعجب ممن نقله من المحدِّثين». وانظر منه ٢٥: ١٤٤ـ١٤٥.

قلت: ما زال الحكم على وضع هذه الرواية في حاجة إلى دليل قاطع، لأن عدم ورودها فيما ذُكر من المصنفات، وظهور الوضع للبعض، غير كافيين بالجزم. ويؤنسك بهذا أن ابن حجر كان يضعّف الحديث الذي ورد في بعض السنن، بحجة أنه لم يخرّجه الشيخان، ثم يعدل عن ذلك لأن مثل هذه الحجة لا تكفي للتضعيف أو الردّ. وانظر في فتح الباري ١: ١٠٣ استبعاد قوم صحة حديث ابن عمر: أُمرتُ أن أُقاتل الناس. والله أعلم.

وإنك لتلحظ بجلاء حقيقة زعمنا هذا، في تعليق المشركين عامة على الآية الكريمة المذكورة. وفي هذا وذاك إشارة واضحة إلى تتبع بعض المفاهيم التحليلية في معاني الأدوات،(١) وهو ما سنرى له نماذج مؤكِّدة، في عهد النبوة وفيما هو قريب منها أيضًا.

فعن ابن عباس أنه قال: نزلت هذه الآية: ﴿نِساؤُكُم حَرثٌ لَكُم. فائتُوا حَرثَكُم أنَّى شِئتُم﴾،(٢) في أناس من الأنصار، أتَوُا النبيَّ ﷺ، فسألوه فقال النبي، ﷺ: «ائتِها علَى كُلِّ حالٍ، إذا كانَ في الفَرْجِ».(٣) يعني إتيان النساء للمضاجَعة. وظاهر من هذا أنه فسَّر «أنَّى» بمعنى: كيف، إذ قال: «علَى كُلِّ حالٍ»، وبمعنى: حيث، حين قال: «إذا كانَ في الفَرْجِ».

وعندما نزلت سورة «الفتح» أيام حجّة الوداع، وفيها خطاب للنبي الكريم: ﴿إذا جاءَ نَصرُ اللهِ والفَتحُ... فَسَبِّحْ بحَمدِ رَبِّكَ واستَغفِرْهُ﴾، رأى منها أن الشرط للخبر المجازي بمعنى «قد»، والمراد: قد جاء نصر الله والفتح حقًّا، فاستعدَّ بالتسبيح والاستغفار لوداع الدنيا.

وقد رُوي عنه أنه قال: «نُعِيَت إلَيَّ نَفسِي». وكذلك فهم العباس والفاروق. حتى إن ابن عباس - وهو في الثالثة عشرة من العمر - أجاب النبي عن سؤاله في ذلك: «هو أجَلُ رسول الله ﷺ، أعلَمه الله إيّاه... وذلك علامة أجَلِكَ». فقال عمر: ما أعلم منها إلّا ما تقول.(٤)

(١) التحليل النحوي ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

(٣) تفسير ابن كثير ١: ٢٤٥ والدر المنثور ١: ٢٦٢.

(٤) الحديث ٣٤٢٨ في البخاري ودلائل النبوة ٥: ٤٤٧ والمسند ١: ٢١٧ وفتح القدير ٥: ٧٤٠ والتحليل النحوي ص ٤١ ـ ٤٢.

وإليك الآن ما تيسرت لي مصادفته، من مقولات لقدماء المفسرين والمعربين، في مدارَسة القرآن الكريم، جاء بالنص في كثير من المصادر التراثية:

الهمزة: نعني بها الحرف الأول من حروف الهجاء، وهي غير الألف التي درج أصحاب اللغة وبعض المعجميين على جعلها إياه، وزعموا أنهما في المعنى واحد، أو عبروا عن الهمزة بالألف المهموزة أو المتحركة، وتابعهم على شيء من ذلك بعض النحاة،[1] حتى عَبّر بها في هذا المقام كل[2] من الخليل وسيبويه وابن هشام مثلًا.

ذلك لأن الهمزة حرف شديد يخرج من أقصى الحلق، وله نبرة كريهة اللفظ تجري مجرى التهوُّع، أي: التقيُّؤ. أما الألف فحرف هوائيّ من أخف الحروف، بل أخفها لفظًا وكتابة، وموقعُها من حروف المعجم هو بين الواو والياء، خلافًا لما يتوهمه كثير من المعاصرين، فيقحمونه في غير موقعه من التنسيق الألفبائي.

ولتعذر لفظها بين تلك الحروف مفردة، خلافًا لسائر أخواتها: باءْ تاءْ مِيمْ نُونْ واوْ، دُعمت وعُمدت باللام، فقيل: لامَ الف، أي: «لا»، بحذف همزة الوصل ونقل حركتها إلى الميم الساكنة.

وإنما اختاروا اللام في هذا، لكثرة ملازمتها لهمزة الوصل في التعريف، كما قال ابن جنِّي،[3] وهذه الهمزة الوصلية شبيهة بالألف في

---

(١) انظر رصف المباني ص ٨ ـ ١٠.

(٢) انظر المفردات ص ٥ والمصباح المنير ص ٥ والتاج ١: ٣٩ ومتن اللغة ١: ١٣١ والجمل في النحو ص ٢٤٥ ـ ٢٦٥ والكتاب ٢: ٢٧١ و ١١٣ والمغني ص ٥.

(٣) سر الصناعة ص ٦٥١ ـ ٦٥٣. ويرد عليه أن ما لحق لام التعريف هو همزة وصل متحركة لا ألف، وبينهما فرق كبير في اللفظ والتصويت، رغم تشابههما في الرسم الإملائي أحيانًا، والمسألة هي لفظية لا إملائية. والظاهر أنهم فعلوا ذلك لقولهم عن «أل»: الألف واللام.

الرسم، ثم تصير في البدء همزة قطع لفظًا، وقد تصير مثل الألف في وسط الكلام أحيانًا.

وعندما ترد الهمزة حرف معنى يكون لها الدلالة على الاستفهام أصلًا، ثم تتلبس معانيَ أُخَر فرعية مع الأصلي، أو تنفرد بالجديد، شأن ما ذكرناه قبل عن الأدوات عامّة. هذا مذهب اللغويين والمفسرين والبلاغيين والنحاة.

وعلى هذا فإن الطبري لما عرض، للآية الكريمة: ﴿سَواءٌ عَلَيهِم أأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم، لا يُؤمِنُونَ﴾،[1] ذكر أن حرف الاستفهام، إذا دخل مع «سواء»، صار للخبر في موقع «أيّ» لغير الاستفهام. فهو شبيه به لكنه للتسوية، والمعنى: سواءٌ عليهم أيُّ هذين كان منك إليهم. ثم روى عن ابن عباس تحقيق ذلك تعبيرًا بالنفي والإنكار التعجبي: فقد كفروا بما جاءك، وبما عندهم مما جاءهم به غيرك. فكيف يسمعون منك إنذارًا وتحذيرًا؟[2]

وقول الله، جل وعلا[3]: ﴿بلِ ادّارَكَ عِلمُهُم في الآخِرةِ، بَل هُم في شَكٍّ مِنها، بَل هُم مِنها عَمُونَ﴾، قرئ بهمزة قطع بعد «بل» الأولى، وعلق على ذلك أبو حيان بما يلي: فأما من قرأ بالاستفهام فقال ابن عباس:

هو للتقريع بمعنى: لم يدرك علمهم، على الإنكار عليهم... وأما قراءة من قرأ على الخبر فقال ابن عباس: المعنى: بل تَدارك علمهم ما جهلوه في الدنيا، أي: علموه في الآخرة، بمعنى: تكمَّل علمهم في

(١) الآية ٦ من سورة البقرة.

(٢) تفسير الطبري ١: ٢٥٦ ـ ٢٥٧ والدر المنثور ١: ٢٩.

(٣) الآية ٦٦ من سورة النمل.

الآخرة، بأنّ كل ما وُعدوا به حق. وهذا حقيقة إثبات العلم لهم بمشاهدتهم عِيانًا في الآخرة ما وُعدوا به غيبًا في الدنيا. وكونه بمعنى المضي ومعناه الاستقبال لأن الإخبار به صِدق، فكأنه وقع.[1]

ومن هذا ترى أن قراءة الاستفهام تعني كون الهمز للإنكار التوبيخي، والتبكيت للكافرين على ما يزعمون من الأباطيل، والزجر لهم لينتهوا عما يدَّعون من الأوهام، مع التعجيب من ذلك لأنه ليس له ما يرد من الأسباب المعقولة، وهو مبني على تخرصات وتُـرّهات.

ولما تعرض قتادة للآية الكريمة التالية[2]: ﴿ويَومَ نَحشُرُهُم جَمِيعًا، ثُمَّ نَقُولُ لِلمَلائكَةِ: أهؤُلاءِ إيّاكُم كانُوا يَعبُدُونَ﴾؟ نبّه أيضًا على ورود الهمزة فيها، فقال: هذا استفهام، كقوله لعيسى[3]: ﴿أأنتَ قُلتَ لِلنّاسِ: اتَّخِذُونِي وأُمِّيَ إلـهَينِ، مِن دُونِ اللهِ﴾؟[4]

فهو يعني أن ذلك الاستفهام شبيه بهذا، في التقريع والتبكيت والإقناط للمشركين، عما علّقوا به أطماعهم الفارغة. فالأول للطامعين في شفاعة الملائكة، كما أن الثاني للطامعين في شفاعة عيسى، وفي الحالين تكذيب للطرفين ودحض أباطيلهما المزعومة لعبادة غير الله.

أل: الأصل في هذه الأداة أن تكون للتعريف وتعيين ما تدخل عليه من الأسماء، وقد تكون لغير ذلك بحسب السياق الذي هي فيه. ومن التعيين أن تحدّد مدخولها بالحضور، كما روي عن مجاهد وابن جُريج،

---

(١) البحر ٧: ٩٢.

(٢) الآية ٤١ من سورة سبأ.

(٣) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٤) تفسير الطبري ٢٢: ١٠٢ وتفسير القرطبي ١٤: ٣٠٨ ـ ٣٠٩ والدر المنثور ٥: ٢٣٩.

في تفسير القول الكريم[1]: ﴿اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دِينَكُم﴾، من أن اليوم مراد به يوم نزول الآية.[2] يعني أنها عهدية حضورية.

إلّا: ترد أداة الاستثناء «إلّا» لمعان مختلفة بحسب السياق الذي هي فيه، وتحديد معناها يساعد على التفسير والبيان. فقول المولى، عز وجل[3]: ﴿عالِمُ الغَيبِ، فلا يُظهِرُ علَى غَيبِهِ أحَدًا، إلّا مَنِ ارتَضَى مِن رَسُولٍ فإنَّهُ يَسلُكُ مِن بَينِ يَدَيهِ ومِن خَلفِهِ رَصَدًا﴾، يرى بعض المفسرين أن «إلّا» فيه للعطف بمعنى: ولا، أي: ولا من ارتضى من رسول.

أما ابن عباس فقد أورد في تفسيره أن «إلّا: بمعنى: لكن»، فجعله استثناء منقطعًا للاستدراك والتحقيق،[4] أي: لكن الرسول المرتضى يُظهره ـ سبحانه ـ على بعض الغيوب المتعلقة برسالته.

وهذا يقتضي أن مَن: في محل رفع مبتدأ خبره جملة: إنه يسلك، والفاء: حرف زائد في الخبر لشَبه المبتدأ «مَن» بالشرط. والأولى أن يكون الاستثناء متصلًا، وإلّا: حرف استثناء ملغًى، ومَن: في محل نصب بدلًا من: أحدًا.

إلَى: الأصل في هذه الأداة أن تكون لانتهاء الغاية المكانية. وقد رُوي عن ابن عباس مثل ذلك، حيث فسر[5]: ﴿فَسَيُنغِضُونَ إلَيكَ

---

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) تفسير الآلوسي ٦: ٨٦.

(٣) الآيتان ٢٦ و ٢٧ من سورة الجن.

(٤) البحر ٨: ٣٥٥ وتفسير الآلوسي ٢٩: ١٦٦. وانظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٢٠٣٢ ـ ٢٠٣٣.

(٥) الآية ٥١ من سورة الإسراء.

رُؤُوسَهُم﴾، بقوله[1]: «سيحركونها نحوك استهزاءً»، وأنشد عليه قول الشاعر:

أَتُنغِضُ لِي، يَومَ الفَخارِ، وقَد تَرَى خُيُولًا، علَيها كالأُسُودِ، ضَوارِيا

وها أنت ذا تلاحظ أنه جعل اللام من قول الشاعر أيضًا بمعنى: إلى.

هذا كما ترى، في حين أنه عرض للآية المباركة[2]: ﴿وقَضَينا إلَى بَنِي إسرائيلَ في الكِتَابِ لَتُفسِدُنَّ في الأرضِ مَرَّتَينِ﴾، فجعل «إلى» فيها للاستعلاء بمعنى: على، فقال هو وقتادة: أي: قضينا عليهم.[3] والمراد أن إلى: للاستعلاء المعنوي. وروي عنه أيضًا أنه قال في موطن آخر[4]: «بيّنّا لبني إسرائيل». فكانت عنده بمعنى اللام، أي: للتعليل.

إنْ: كان بعض المشركين، ومنهم النضر بن عبد الدار، يقولون: «إن الملائكة بنات الله»، فلما نزل[5]: ﴿قُلْ: إن كانَ لِلرَّحمنِ وَلَدٌ فأنا أَوَّلُ العابِدِينَ﴾ قال النضر: ألا ترون أنه صدّقني؟ فقال له الوليد بن المغيرة: ما صدّقك، ولكن قال: ما كان للرحمن ولد. فأنا أول العابدين الموحّدين من أهل مكة، أي: لا ولد له.[6] وأنت تلحظ من هذا أن وعي الجاهليين لمعاني الأدوات حاضر في أذهانهم، كما ذكرنا من قبل، فلا مجال للتعنت والمكابرة، في استبعاد ذلك عنهم وعمن عاصرهم أو جاء بعدهم.

---

(١) تفسير الآلوسي ١٥: ١٣٣ والدر المنثور ٤: ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) الآية ٤ من سورة الإسراء.

(٣) تفسير البغوي ٣: ١٠٦ وتفسير القرطبي ١٠: ٢١٤ والمحرر الوجيز ٣: ٤٣٧ وتنوير المقباس ٣: ١٢٦.

(٤) تفسير الآلوسي ١٥: ٢٣ والدر المنثور ٤: ١٦٣.

(٥) الآية ٨١ من سورة الزخرف.

(٦) البحر ٨: ٢٨. وفي المطبوعة: أن لا ولد له.

وقد أطبق على هذا المعنى للآية المباركة كل من ابن عباس وقتادة والحسن والسُّدّي، فقالوا: «إن» نافية، أي: ما كان للرحمن ولد. فأنا أول من قال بذلك وعبدَ ووحّدَ، أي: إنّ ذلك لم يكن.[1] فإنْ: للمبالغة في نفي الحال اللازمة.

ولكن مكي بن أبي طالب أنكر أن تكون بمعنى «ما»، لئلّا يُتوهَّم أنه نفي لما مضى دون الحاضر والمستقبل. وهذا محال. وقد غفل عما يرد من استعمال «كان» لما يدوم ولا يزول. فالمقصود هنا استمرار النفي كما ذكرنا، لا نفي الاستمرار.

وُروي عن مجاهد والسُّدّي أنها للشرط. والمعنى عند الأول: إن كان للرحمن ولد فأنا أول من عبده وحده، على أنه لا ولد له، وعند الثاني: لو كان له ولد كنت أول من عبده على أن له ولدًا، ولكن لا ينبغي ذلك.[2] وفي هذا قياس استثنائي، بنفي الملزوم - وهو كونُ ولد لله - لنفي اللازم البيِّن انتفاؤه، أي: العبادة لولد. فالمعنى هو نفيهما على أبلغ وجه وأقواه.

ومن المسائل المثارة في «إنْ» أيضًا ما جاء في النظم الكريم[3]: ﴿لَو أَرَدنا أن نَتَّخِذَ لَهوًا لاتَّخَذْناهُ مِن لَدُنّا. إن كُنّا فاعِلِينَ﴾. فذكر مجاهد وقتادة وابن جُريج آخر الآية، معلِّقين عليه بما يلي: يقول: ما كنا

---

(١) تفسيرا ابن عباس ص ٣٣٧ والقرطبي ١٦: ١١٩ والبحر ٨: ٢٩ وفتح الباري ٨: ٤٣٢ والدر المنثور ٦: ٢٣ ـ ٢٤ وتفسير الآلوسي ٢٥: ١٦٢.

(٢) تفسير الطبري ٢٥: ١٠٢ وتفسير القرطبي ١٦: ١١٩ والدر المنثور ٦: ٢٤.

(٣) الآية ١٧ من سورة الأنبياء.

فاعلين، أي: أن ذلك لا يكون ولا ينبغي.[١] فمعنى إن: المبالغة في النفي بدوام واستمرار، من دون قيد زماني.

وقد كان للحسن البصري مشاركة في هذه القضية، فجمع منها للنفي الأشباه والنظائر، وعرضها موضحًا أبعادها، كما يلي: أربعة أحرف في القرآن:

١ ـ قوله[٢]: ﴿وإن كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾: ما كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال. فإن مكرهم أهون وأضعف من ذلك.

٢ ـ وقوله: ﴿لاتَّخَذْناهُ مِن لَدُنّا، إن كُنّا فاعِلِينَ﴾: ما كنا فاعلين.

٣ ـ وقوله: ﴿قُلْ: إن كانَ لِلرَّحمنِ وَلَدٌ فأنا أوَّلُ العابِدِينَ﴾: ما كان للرحمن ولد.

٤ ـ وقوله: ﴿ولَقَد مَكَّنّاهُم فيما إن مكَّنّاكُم فِيهِ﴾: ما مكّنّاكم فيه.[٣]

ثم أضيف إلى هذه الأربعة حرف آخر، في الآية المباركة: ﴿فإن كُنتَ في شَكٍّ مِمّا أنزَلنا إلَيكَ. فاسألِ الَّذِينَ يَقرَؤُونَ الكِتابَ مِن قَبلِكَ﴾،[٤] إذ روي عنه أنه قال: إن: نافية بمعنى «ما»، معناه: فما كنتَ في شك.[٥] فاسألهم لتحقيق ما تعتقده جازمًا. يعني لا نأمرك بالسؤال، لكونك شاكًّا، ولكن لتزداد يقينًا، كما ازداد إبراهيم ـ عليه السلام ـ بمعاينة إحياء الموتى.

---

(١) تفسير الطبري ١٧ : ١٠ والبحر ٦ : ٣٠٢ والدر المنثور ٤ : ٣١٥.

(٢) الآيات: ٤٦ من سورة إبراهيم و١٧ من سورة الأنبياء و٨١ من سورة الزخرف و٢٦ من الأحقاف.

(٣) تفسير الطبري ١٣ : ٢٤٧ والدر المنثور ٤ : ٨٩ وتفسير الحسن البصري ١ : ٦٢ و٢ : ٢٩. وانظر البحر ٥ : ٤٣٨ وتفسير ابن كثير ٢ : ٥٢٣ وتفسير الآلوسي ١٣ : ٣٦٢.

(٤) الآية ٩٤ من سورة يونس.

(٥) تفسير الطبري ١٣ : ٢٤٧ والدر المصون ٦ : ٢٦٨.

وكذلك ما ذهب إليه ابن عباس في الآية الأولى، إذ تراه يقول في التعليق عليها: ما كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال.[١] ويؤيد هذا قراءة ابن مسعود[٢]: «وما كانَ مَكرُهُم» بـ «ما» النافية. وما استشكله أبو حيان، من هذا، بسطناه من قبل مع مُزيل الإشكال.

أنَّى: قال الله، عز وجل[٣]: ﴿نِساؤُكُم حَرثٌ لَكُم. فائْتُوا حَرثَكُم أنَّى شِئتُم﴾، واختلف بعض العلماء في تفسير «أنَّى» هنا، فجعلها ابن عباس بمعنى: كيف، فقال: يعني بالحرث الفرْج، تأتيه كيف شئتَ، مستقبِلَه ومستدبِرَه، وعلى أيِّ ذلك أردتَ.[٤]

فأنَّى: شرطية في محل نصب حال من فاعل الفعل بعدها. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله. والجملة الشرطية كلها في محل نصب حال من الفاعل قبلها، تفيد توكيد الفعل العامل فيها. وفي ذلك أيضًا مبالغة في التوكيد لتكرار الجملة مذكورة ومقدرة..

وكذلك ذكر الربيع وسعيد بن المسيّب ومجاهد وعِكرمة (ت ١٠٧) في معنى «أنَّى»، قالوا: يأتيها كيف شاء، على كل نحو. وقال أُبيّ بن كعب: مضطجعةً وقائمة ومنحرفة ومقبلة ومدبرة، كيف شئتَ، إذا كان في قُبلها.[٥]

---

(١) تفسير الحسن البصري ص ٢: ٢٩ والمحرر الوجيز ٢: ١٤٢.

(٢) الكشاف ٢: ٣٨٣ والبحر ٥: ٤٣٨ وتفسير الآلوسي ١٣: ٣٦٢.

(٣) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

(٤) تفسير ابن عباس ص ١٠٦ وتفسير الطبري ٤: ٣٩٨ والسنن الكبرى ١: ٣٠٩ والدر المنثور ١: ٢٦٣ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١١٦.

(٥) تفسير الطبري ٤: ٣٩٩ والبحر ٢: ١٧٠.

وعن الضحّاك أنها بمعنى: مَتَى، فهي في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، والمعنى: في أيّ زمان أردتم.[1] وعن سعيد بن جُبير: من بين يديها أو من خلفها. يعني أنها ظرف مكان. ومثل ذلك عن ابن عباس أيضًا، قال: من حيث نباتُه، من حيث يكون الحيض والولد، من أيّ وجه شئتم. وعن ابن مسعود:[2] «كيف شئت، وحيث شئت». فهو يريد وجهَي الحالية والمكانية، كما جاء عن ابن عباس وآخرين.

أو: هي من الأدوات التي تعرّض لها قدماء تلاميذ المدرسة القرآنية أيضًا. فكفّارة صيد المُحرِم المتعمّد من قول الله، تعالى[3]: ﴿فجَزاءٌ مِثلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ... أو كَفّارةٌ طَعامُ مَساكِينَ، أو عَدلُ ذلِكَ صِياماً﴾، ذكر ابن عباس أن «أو» فيها ليست للتخيير بل للترتيب.[4] يعني أنها بمعنى الفاء، للترتيب في الأداء تبعًا لقدرة المتعمّد واستطاعته ذلك.

قال: فإن قتل ظبيًا أو نحوه فعليه شاة تُذبح في مكة، فإن لم يجد فإطعام ستة مساكين، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. وكذلك ما جاء عن عن الشعبي والسُّدّي. قالا: إنما دخلت «أو» لأنه لا يخرج حكمه عن إحدى الثلاث.[5] والمراد هو الترتيب أيضًا.

ولكن عطاء بن أبي رباح فسر الآية الكريمة بالتخيير، ثم قال:

---

(١) البحر ٢: ١٧١.

(٢) الدر المنثور ١: ٢٦٣.

(٣) الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٤) تفسير ابن عباس ص ١٩٠ وتفاسير الطبري ١١: ١٨ وابن كثير ٢: ٩٥ والخازن ٢: ٩٣ والقرطبي ٦: ٣١٥ والمحرر الوجيز ٢: ٢٣٩ والبحر ٤: ٢١ والدر المصون ٤: ٤٢٤.

(٥) مجمع البيان ٣: ٣٢٢.

فكل شيء في القرآن: «أو، أو» ـ يعني: ما تكرر فيه «أو» من الطلب والأحكام الشرعية ـ فليختر منه صاحبه ما شاء.

وقد سئل ثانية عن ذلك فقال: كل شيء في القرآن: «أو، أو» فلِصاحبه أن يختار ما شاء، فهو في خِيار. وروي التخيير[1] عن ابن عباس أيضًا، فقال: كل شيء في القرآن «أو، أو» فهو مخيّر فيه. وكذلك ما رُوي عن عطاء والحسن، أي: التخيير. فللثلاثة الكرام مذهبان في التوجيه النحوي والحكم الشرعي. وهذا ما سترى تفصيله بعد قليل.

وسئل مجاهد عن الفدية، في الآية المباركة[2]: ﴿فمَن كانَ مِنكُم مَرِيضًا، أو بِهِ أذًى مِن رأسِهِ، ففِديةٌ مِن صِيامٍ أو صَدَقةٍ أو نُسُكٍ﴾، فقال: إذا قال الله ـ تبارك وتعالى ـ لشيء: «أو، أو» فإن شئتَ فخذ بالأول، وإن شئتَ فخذ بالآخَر. وقال أيضًا: كل شيء في القرآن «أو، أو» فلصاحبه أن يختار أيَّهُ شاء.

وقال هو وعطاء والحسن البصري: ما كان في القرآن «أو كذا أو كذا» فصاحبه بالخِيار، أيَّ ذلك شاء فعل. وقال عكرمة مولى ابن عباس: فليختر أيَّ الكفّارات شاء. وقال عمرو بن دينار (ت ١٢٦): كل شيء في القرآن «أو، أو» فلصاحبه أن يأخذ بما شاء.[3]

فإذا انفردت «أو» كان لها معنى آخر، بحسب السياق الذي هي فيه. فما جاء، في الآية الكريمة[4]: ﴿وأرسَلناهُ إلَى مِائَةِ ألفٍ أو يَزِيدُونَ﴾،

---

(١) تفسير الطبري ٤: ٧٤ ـ ٧٦ و ١١: ١٩ـ ٣٣ ومجمع البيان ٣: ٣٢٢.

(٢) الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٣) تفسير الطبري ٤: ٧٤ ـ ٧٦ وتفسير الحسن البصري ١: ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

(٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

قال ابن عباس في تفسيره: يعني: بل يزيدون، بلغة كِندة.[1] وكذلك فسرها مقاتل والكلبي (ت ١٥٢) بمعنى: بل.[2] فهي للإضراب الإبطالي مع التحقيق، أي: ليسوا مِائَةَ ألف فقط، بل هم مِائَةُ ألف وزيادةٌ.

وذكر أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩) أن «أو» تَرِد للإبهام على السامع. وذلك أنه كان قال في حبه آلَ البيت قاصداً الإبهام على السامعين:[3]

فإن يَكُ حُبُّهُم رُشداً أُصِبْهُ، ولَستُ بمُخطِئٍ، إن كانَ غَيّا

فأرسل إليه معاويةُ من يتعنَّته بتردُّده في هذا التكرار للشرط، قائلاً: أشككتَ، يا أبا الأسود في حبهم: أرشدٌ هو أم غي؟ فأجابه: كلّا. قل له: ما كنتُ أحبُّ ألّا يعلم [أي: معاويةُ] أني متحقق متيقن في حبهم أنه رشد. فإن الله ـ عز وجل ـ قال[4]: ﴿وإنّا أو إيّاكُم لَعلَى هُدًى أو في ضَلالٍ مُبِينٍ﴾. أفيُرى [أي: معاويةُ] اللهَ ـ عز وجل ـ شكَّ في ضلالهم؟ ولكنه حققه بهذا عليهم.

أيّانَ: عن ابن عباس أنه[5] قال حَملُ بنُ أبي قشير وشمويلُ بن زيد: يا محمد، أخبِرْنا: متى الساعةُ؟ إن كنتَ نبيًّا، كما تقول. فإنّا نعلم: متى هي؟ فأنزل الله، تبارك وتعالى: ﴿يَسألُونَكَ عَنِ السّاعةِ: أيّانَ مُرساها؟ قُلْ:

(١) اللغات في القرآن ص ٤٠ وتنوير المقباس ٤: ٣٤٧ وتفسير ابن كثير ٤: ٢٣ وتفسير الآلوسي ٢٣: ٢١٦.

(٢) تفسير البغوي ٤: ٤٣. وانظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٦٠٩ ـ ١٦١٠.

(٣) ديوانه ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٤) تفسير القرطبي ١: ٤٦٣ ونور القبس ص ٩ ـ ١٠ وأمالي المرتضى ١: ٨٦٣ وشرح العيون ص ١٦٠ ومشكلة العامل النحوي ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٥) تفسير الطبري ١٣ ٢٩٢ والدر المنثور ٣: ١٥٠ وتنوير المقباس ٢: ١٤٥. وانظر المحرر الوجيز ٢: ٤٨٤ والبحر ٤: ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

إنَّما عِلمُها عِندَ رَبِّي ﴾، إلى قوله: ﴿ولكِنَّ أكثَرَ النّاسِ لا يَعلَمُونَ﴾.[١]

وبما أنه يجب أن يكون القول موافقًا للسؤال، فقد جاءت «أيّان» في موضع «متى»، للاستفهام مع الدلالة على المبالغة في تعنت السائلَين. وهذا يعني أن السؤال كان عن الزمن لقيام الساعة. ولذا رأينا قتادة والسُّدّي يوردان الآية نفسها، ثم يذكران قولهما في تفسير السؤال: يقول: متى قيامُها؟[٢]

فأيّان: استفهامية لطلب تعيين الزمان تعجيزًا، يعني أن المراد: أيُّ وقتٍ رُسُوِّها؟ فهي في محل رفع خبر مقدم. ومُرسى: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة ومضاف. والجملة في محل نصب بدل من الجار والمجرور: عن الساعة.

وقد زاد مجاهد هذا الأمر دقة في البيان، إذ وقف على[٣]: ﴿يَسألُونَ: أيّانَ يَومُ الدِّينِ﴾؟ فقال: يقولون: متى يومُ الحساب؟ متى يومُ الدين؟ أيكون يومُ الدين؟[٤] وأنت تلحظ أن السؤال هنا، وإن كان عن تعيين الزمن كما ذكر، يتضمن الإنكار والجحود، أي: النفي والاستبعاد مع التكذيب والاستهزاء. وهذا ما عبر عنه مجاهد بالجملة الأخيرة: أيكون يومُ الدين؟

---

(١) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف.

(٢) تفسير الطبري ١٣: ٢٩٣ ـ ٢٩٤. وانظر الدر المنثور ٣: ١٥٠ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٦٢٤.

(٣) الآية ١٢ من سورة الذاريات.

(٤) تفسير مجاهد ص ٦١٧ والدر المنثور ٦: ١١٢.

الباء: ظهر الخلاف في الباء من قول الله، جل وعلا[1]: ﴿فَسَتُبۡصِرُ وَيُبۡصِرُونَ: بِأَيِّكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾؟ بين قدماء المفسرين من العلماء، فقال مجاهد: الباء بمعنى: في، أي: في أيِّ فريق منِكم النوعُ المفتون؟[2] يعني أنها للظرفية المكانية، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف للمبتدأ المؤخر: المفتون. ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة: «في أَيِّكُمُ المَفتُونُ»؟

وعلق ابن عَطيّة على قول مجاهد بما يلي: وهذا قولٌ حسنٌ قليل التكلف. ولا نقول: إنّ حرفًا بمعنى حرف. بل نقول: إن هذا المعنى يُتوصَّل إليه بـ«في» وبالباء أيضًا.[3] يعني أن الخبر المحذوف ـ وهو الكون العام: حاصل أو كائن أو موجود أو مستقر ـ يتعدى بكل من الحرفين.

ثم ذهب قتادة إلى أن الباء مزيدة في المبتدأ، والتقدير: أيُّكم المفتونُ؟ فزيدت كزيادتها في نحو: بحسْبِك زيدٌ.[4] وهذا يقتضي أن الزيادة لتوكيد معنى الاستفهام المراد به الخبر للمبالغة في التوكيد. وأي: مجرور لفظًا مرفوع محلًّا على الابتداء، أي: مبتدأ خبره: المفتون.

وقال ابن عباس والضحّاك والحسن: الباء ليست بزائدة، والمعنى «بأيِّكم المفتونُ» أي: بأيّكم هي الفتنة والفساد؟ فالباء: للظرفية المكانية أيضًا. ثم زعم السمينُ الحلبيُّ الضعفَ في زيادة الباء هنا، بدعوى أنها لا تزاد في المبتدأ إلّا في «حسبُك» فقط.

---

(١) الآيتان ٥ و ٦ من سورة القلم.

(٢) المحرر الوجيز ٥: ٣٤٦ والبحر ٨: ٣٠٩ والدر المصون ١٠: ٤٠١. وانظر الدر المنثور ٦: ٢٥١.

(٣) المحرر الوجيز ٥: ٣٤٧.

(٤) تفسير القرطبي ١٨: ٢٢٩ والبحر ٨: ٣٠٩ والدر المصون ١٠: ٤٠١.

وهذا الزعم مردود، لأنه مبنيّ على ما هو شائع، والغفلةِ عما جاء في قول النحاة وكلام العرب عامة. فقد نُسب إلى سيبويه زيادة الباء في هذه الآية،[١] وهي تَرِد زائدة مع المبتدأ بالقياس، في نحو: خرجتُ فإذا بزيد، وناهيكَ بهِ! وكيف بكم؟ فلا اعتراض على ما جاء عن قتادة.

وفي مجال آخر وقف ابن عباس، حيال[٢]: ﴿كَذَّبَت ثَمُودُ بطَغواها﴾، يفسرها بما يلي: «يقول: طغيانُهم حملهم على ذلك».[٣] فالباء ههنا تفيد السببية، إذ كان ما بعدها سببًا لما قبلها الذي هو نتيجة مترتبة عليه. فالتكذيب ليس واقعًا على الطغوى، بل هو مسبَّب عنها، وكأنه قال: طغيانهم سبب الكفر والتكذيب.

بَل: روى السيوطي أن الطبري وآخرين أخرجوا عن مجاهد أنه في تفسير الآية المباركة[٤]: ﴿بلِ ادّارَكَ عِلمُهُم في الآخِرةِ، بَل هُم في شَكٍّ مِنها، بَل هُم مِنها عَمُونَ﴾، قال[٥]: «أم أدرَكَ علمهم، أم هم قوم طاغون، بل هم قوم طاغون». وهذا يقتضي أن مجاهدًا جعل «بل»، في المواضع الثلاثة، بمعنى «أم». وما رواه الطبري خاص بالموضع الأول، عن مجاهد: بل أدرَكَ عِلمُهُم، قال: أم أدرك علمهم؟ من أين يُدرك علمُهم؟[٦] يؤكد هذا أن مجاهدًا قرأ أيضًا: «أم أدرَكَ».

---

(١) المغني ص ١١٦.

(٢) الآية ١١ من سورة الشمس.

(٣) تنوير المقباس ٦: ٣٠٤.

(٤) الآية ٦٦ من سورة النمل.

(٥) الدر المنثور ٥: ١١٤.

(٦) تفسير الطبري ٢٠: ٥ ـ ٧. وانظر: المحرر الوجيز ٤: ٢٦٨ وتفسير القرطبي ١٣: ٢٢٦ـ ٢٢٧ والبحر ٧: ٩٢ والدر المصون ٨: ٦٣٧ وتفسير الآلوسي ٢٠: ٢٢.

وكذلك جاءت القراءة: «أم» عن أُبيّ، فكانتا في الموضع الأول كالتفسير لمعنى: بل. فقد قيل: إن العرب تضع «بل» موضع «أم»، و«أم» موضع «بل». والمراد هو الإضراب عما تقدم مع التوكيد والتقرير. يعني أنهم أدركوا ما يكون بالآخرة من البعث والحساب، لِما جاءهم من الوحي.

والحق أن ثمة فرقًا بين: أم و بل، في مثل هذا السياق، إذ يكون ما بعد الأُولى يقينًا، وما بعد الثانية شكًّا.[1] فالمعنى مع «أم» هنا إذًا هو الإضراب الانتقالي عما مضى، والشك فيما لديهم مع السخرية والتهكم، ثم جاء الإضرابان انتقاليين بعدُ أيضًا للجزم بحيرتهم، وكونهم عُميًا قد اختلت بصائرهم بالكلِّية.

ثُمَّ: جاء عن الإمام علي، في تفسير[2]: ﴿كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ، ثُمَّ كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ﴾، أنه قال: «كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ في القبور، ثُمَّ كَلا سَوفَ تَعلَمُونَ في البعث. غاير بينهما بحسب التعلق، وتبقى (ثمّ) على بابها من المهلة في الزمان». وروي عنه أيضًا أنه قال: الأول في القبور، والثاني في النشور. فلا تكرير، والتراخي على ظاهره.[3]

فالقول الثاني يفسر الأول ويحقق مضمونه، إذ المراد بهما أن ثمّ: عاطفة للترتيب مع التراخي في وقوع العلم الثاني، وليست زائدة للمبالغة في التوكيد، والجملة بعدها معطوفةً على التي قبل، وليست للتوكيد أيضًا.

---

(١) شرح اختيارات المفضل ص ١٦٠٠. وانظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٣٩٦ - ١٣٩٧.

(٢) الآيتان ٣ و ٤ من سورة التكاثر.

(٣) البحر ٨: ٥٠٨ وتفسير الآلوسي ٣٠: ٤٠٣.

والمغايرة بحسب التعلق تعني تعيين الزمان الذي يتعلق بالفعل المذكور في الموضعين. فللأول: في القبور، للثاني: في النشور.

عَسَى: روى الطبري بإسناد، عن ابن عباس، قصة المتخلِّفين عن غزوة تبوك، كيف أوثق بعضهم أنفسهم بسواري المسجد، حتى أنزل الله، تبارك وتعالى[1]: ﴿وآخَرُونَ اعتَرَفُوا بذُنُوبِهِم، خَلَطُوا عَمَلًا صالِحًا وآخَرَ سَيِّئًا، عَسَى اللهُ أن يَتُوبَ علَيهِم﴾، فلما نزلت أرسل إليهم النبي ﷺ، فأطلقهم وعذرهم مع بقية إخوانهم.

وعن ابن عباس أيضًا وجمهور المفسرين أن «عسى» من الله في مثل هذا واجب، والدليل عليه قوله، جل ثناؤه: ﴿فعَسَى اللهُ أن يأتيَ بالفَتحِ﴾.[2] وقد فعلَ ذلك بحصول فتح مكة على الحقيقة بعدُ. وهذا يعني أنها ترد للتحقيق، أي: وجوب تحقق مضمون الجملة التي هي فيها.

بل لقد جاء عن ابن عباس حكم في هذا الموضوع أعمُّ وأوفى. فقد علق على[3]: ﴿فعَسَى أُولئكَ أن يَكُونُوا مِنَ المُهتَدِينَ﴾، بما يلي: إن أولئك هم المفلحون،[4] كقوله لنبيّه[5]: ﴿عَسَى أن يَبعَثَكَ رَبُّكَ مَقامًا مَحمُودًا﴾. يقول: إن ربك سيبعثك مقامًا محمودًا. وهي الشفاعة. وكل «عسى» في القرآن فهي واجبة.

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٥٢ من سورة المائدة. وانظر تفاسير ابن عباس ص ٢٧١ والطبري ١٤: ٤٤٧ ـ ٤٤٨ والخازن ٤: ١٤٣ والبحر ٥: ٩٤ ـ ٩٥ والدر المنثور ٣: ٢٧٢ وأسباب النزول ص ١٠٧.

(٣) الآية ١٨ من سورة التوبة.

(٤) كذا في تفاسير ابن عباس ص ٢٦٠ والطبري ١٤: ١٦٧ ـ ١٦٨ وابن كثير ٢: ٣٢٦. وفي الدر المنثور ٣: ٢١٦: «المهتدين». وهو أولى لموافقة لفظ الآية المباركة.

(٥) الآية ٧٩ من سورة الإسراء.

وكذلك فسَّر قول المولى، في كتابه المجيد[1]: ﴿وعَسَى أن تَكرَهُوا شَيئًا، وهُوَ خَيرٌ لَكُم، وعَسَى أن تُحِبُّوا شَيئًا، وهُوَ شَرٌّ لَكُم﴾، بأنّ كل «عسى» في القرآن فهي واجبة.[2] وتابعه مجاهد قائلًا: كل شيء في القرآن «عسى» فإن «عسى» من الله واجب.

أما سعيد بن جُبير فقد جعل المعنى على وجهين: أحدهما في أمر واجب: ﴿فعَسَى أن يَكُونَ مِنَ المُفلِحِينَ﴾ -[3] فهو محقق الحصول بفضل الله - والآخر ليس بواجب كله: ﴿وعَسَى أن تَكرَهُوا شَيئًا، وهُوَ خَيرٌ لَكُم، وعَسَى أن تُحِبُّوا شَيئًا، وهُوَ شَرٌّ لَكُم﴾،[4] ليس كل ما يكره المؤمن من شيء هو خير له، وليس كل ما أحبّ هو شر له.

يعني أن «عسى» هنا في الموضعين ليست للوجوب، لأنها في الأول للإشفاق من المكروه، وفي الثاني لترجي المحبوب، أي: انتظار حصول ما هو مرغوب فيه ميسور التحقق.

ثم استثنى أيضًا أبو مالك غزوانُ الغِفاريُّ من ذلك - وهو تلميذ لابن عباس - فقال:[5] كل شيء من القرآن «عسى» فهو واجب إلّا حرفين: حرف في «التحريم»[6]: ﴿عَسَى رَبُّهُ، إن طَلَّقَكُنَّ، أن يُبدِلَهُ أزواجًا خَيرًا

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة.

(٢) تفسير ابن عباس ص ١٠٢ - وفيه: «في القرآن في فهي واجبة» - وتفسير الطبري ٤: والسنن الكبرى ٩: ١٣ والدر المنثور ١:٢٤٤.

(٣) الآية ٦٧ من سورة القصص.

(٤) الآية ٢١٦ من سورة البقرة. وانظر الدر المنثور ١: ٢٤٤ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١١٠.

(٥) الدر المنثور ١: ٢٤٤.

(٦) الآية ٥ من سورة التحريم. وانظر البحر ٢: ١٤٤.

مِنكُنَّ﴾، وفي «بني إسرائيل»[1]: ﴿عَسَى رَبُّكُم أن يَرحَمَكُم﴾.

يعني أنها فيهما للترجي. والظاهر أن ما في الآية الأولى منهما هي على خلاف ما ذكر، يراد به الوجوب والتحقق أيضًا، ولكن هذا الوجوب مقيد بحصول طلاق النساء المخاطبات - رضي الله عنهن - ولم يتحقق ذلك، لأنهن رضين بما شرع الله، ولم تُطلَّق واحدة منهن، فلم يكن ما يترتب عليه من الوجوب.

علَى: ذكر الحسن البصري أن الله - سبحانه وتعالى - في[2]: ﴿هذا صِراطٌ علَيَّ مُستَقِيمٌ﴾ يقول: إلَيَّ مستقيم.[3] وهذا يقتضي أن «على» هنا لانتهاء الغاية المكانية المعنوية بمعنى: إلى.

وكذلك رُوي، عن التابعيَّينِ زياد بن أبي مريم وعبد الله بن كثير، أنهما قرأا: «هذا صِراطٌ علَيَّ مُستَقِيمٌ»، وقالا: «عليّ» هي «إليّ» وبمنزلتها.[3] فاستعمال «على» هنا لتأكيد الاستقامة، وتحقيق الشهادة باستعلاء من ثبَتَ على الصراط. وهو أدل على التمكن من الوصول إلى الله، سبحانه وتعالى.

عَن: رُوي عن عمر بن الخطاب أنه قرأ[4]: ﴿لَتركَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، وقال في تفسيره: «حالًا بعد حال».[5] وأنت معي أن «عن» في قوله تفيد معنى البعدية في المكان.

---

(١) أي: سورة الإسراء. والمراد هو الآية ٨ من هذه السورة.

(٢) الآية ٤١ من سورة الحِجر.

(٣) تفسير الطبري ١٤: ٣٤ والدر المنثور ٤: ٩٩ وتفسير الآلوسي ١٤: ٧٤.

(٤) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٥) الدر المنثور ٦: ٣٣٠.

وكذلك قرأ ابن مسعود، ثم قال: «لتركبَنَّ بالنصب [يعني بناء الفعل على الفتح]. يا محمّدُ»،[1] وفسر المعنى بقوله: «لتركبَنّ السماءَ حالًا بعد حال»، فالاسم المنصوب حال من الفاعل، وعن: للبعدية أيضًا. ومِثل ذلك ما جاء عن ابن عباس ومجاهد والشعبي. وقال ابن مسعود في مرة أُخرى: «لتَصيرَنَّ الأُمور حالًا بعد حال».[2] ومعنى «عن» هو كما جاء فيما قبل.

غَير: المعروف عند العلماء أن «غير» ترد للاستثناء، وتكون في الإعراب كالاسم بعد «إلّا». وقد فسر ابن عباس قول النبي صالح ـ عليه السلام ـ لقومه في النظم الكريم[3]: ﴿فما تَزِيدُونَنِي غَيرَ تَخسِيرٍ﴾، بأن معناه: ما تزيدونني بعبادتكم إلّا بصارة في خُسرانكم.[4] وقوله هو على حذف مضاف، أي: غير بصارة تخسيركم.

أما مجاهد فذكر أن المراد هو: ما تزدادون أنتم، باحتجاجكم بعبادة آبائكم، إلّا خسارًا.[5] يعني: ما تزيدونني غير تخسيري إيّاكم. فكلما ازددتم تكذيبًا ازدادت خسارتكم. ونسب الزيادة إلى نفسه لأنهم قد أعطوه ذلك بما فعلوا وقالوا، وكان سألهم أن يؤمنوا.

وأما عطاء فقال في معنى الآية: ما تزيدونني بما تصنعون إلّا شرًّا

---

(١) معاني القرآن ٣: ٢٥١.

(٢) الدر المنثور ٦: ٣٣٠.

(٣) الآية ٦٣ من سورة هود.

(٤) البحر ٥: ٢٣٩ وتفسير الآلوسي ١٢: ١٣٤.

(٥) تفسير الطبري ١٥: ٣٧١ والدر المنثور ٣: ٣٣٨ وتفسير الآلوسي ١٢: ١٣٤.

لكم وخسرانًا تخسرونه.[1] وقد أوضح أن «غير» تفيد الحصر أيضًا، وهو ما كان واردًا في أقوال مَن قبله بدون نص صريح.

الفاء: الأصل في هذا الحرف أن يكون للعطف والترتيب. وقد عرض ابن عباس، لنحو[2]: ﴿فمَن تَمَتَّعَ بالعُمرةِ إلَى الحَجِّ فما استَيسَرَ مِنَ الهَديِ، فمَن لَم يَجِدْ فصِيامُ ثَلاثةِ أيّامٍ... عَشَرةٌ كامِلةٌ﴾، وذكر أن المراد هو الترتيب، بأن الحكم يكون للأول فالأول. وكذلك قال مولاه عِكرمة، حين فرّق في الحكم بين الفاء وأو بقوله: فإن كان «فمن لم يجد» فالأول فالأول.[3]

ولما وقف الحسن البصري على[4]: ﴿وفي ثَمُودَ، إذ قِيلَ لَهُم: تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ. فعَتَوا عَن أمرِ رَبِّهِم﴾ قال: «هذا كان حين بُعث إليهم صالح أُمروا بالإيمان بما جاء به، والتمتع إلى أن تأتي آجالهم. ثم إنهم عتَوا بعد ذلك».[5] وهو يعني أن «فعتوا» مرتب لفظًا ومعنى في الوجود، متأخر عن القول لهم: تمتعوا.

يعني أن مع الترتيب تراخيًا في الزمن، كما يكون في معنى: ثُمّ. وإنما قُدِّم ذلك على العتوّ في اللفظ لبالغ العناية بتحقق الانتقام، وإن تأخر حصوله، مبالغة في تهديد المشركين في عهد النبوة. قال أبو حيان:

---

(١) الدر المنثور ٣: ٣٣٨. وانظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٨٢١.
(٢) الآية ١٩٦ من سورة البقرة.
(٣) تفسير الطبري ٤: ٧٥ ـ ٧٦.
(٤) الآيتان ٤٣ و ٤٤ من سورة الذاريات.
(٥) البحر ٨: ١٤١ والنهر المادّ ٨: ١٣٨ والمحرر الوجيز ٥: ١٨٠ وتفسير الآلوسي ٢٧: ٢٥.

ولذا جاء العطف بالفاء المقتضيةِ تأخُّرَ العتوّ عما أُمروا به. فهو مطابق لفظًا ووجودًا.

وقد يكون للفاء، مع التعقيب والترتب، معنى ربط الجواب بسببه. وهذا ما عبر عنه أبو عمرِو بنُ العلاء، سأل أبو جعفر الرؤاسيُّ أبا عمرو هذا عن الفاء الثانية التي في[1]: ﴿فهَل يَنظُرُونَ إلّا السّاعةَ، أن تأتِيَهُم بَغتةً فقَد جاءَ أشراطُها﴾؟ قال: جوابُ الجزاء. قال [الرؤاسي]: إنها «أن تأتيَهم». فقال أبو عمرو: معاذَ اللهِ. إنما هي «إن تأتِهم».[2] قال الفرّاء: فظننت أنه أخذها [أي: القراءة] عن أهل مكة، لأنه عليهم قرأ. وهي أيضًا في بعض مصاحف الكوفيين: «تأتهم» بسِنّة واحدة،[3] ولم يقرأ بها أحد منهم.[4]

وقد شُغل أبو جعفر النحاس[5] بهذا القول الأخير، وراح يحتج له، فذكر هذه القراءة ومخالفتها لحجّة الجماعة، وقراءة أبي عمرو المشهورة وكثرة المعاني القرآنية الموافقة لها، ثم زعم أن الشرط مخلّ بالمعنى لأن الشرط بـ «إن تأتِهم بغتة» يعني الشك، فيمكن أن تأتي بغتة وغير بغتة.

ولكنه وهِمَ في كثير مما قاله، إذ ليس كل شرط يقتضي صحة عكسه، وهذه قراءة ثابتة لأبي عمرو، وقرأها أيضًا أبو جعفر الرؤاسي عن أهل مكة، وهو شيخ الكوفيين الأوّل. والتقدير فيها: إن شكُّوا في

---

(١) الآية ١٨ من سورة محمد.

(٢) معاني القرآن ٣: ٦١ وتفسير الطبري ٢٦: ٥٢.

(٣) يعني بنبرة واحدة هي للتاء، لا نبرتين للتاء والياء. فالياء محذوفة بالجزم.

(٤) كذا. وانظر المحتسب ٢: ٢٧٠ والبحر ٨: ٧٩.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٨٥.

مجيئها، لأنها غير ظاهرة وستُباغتهم، فقد جاء أشراطها، أي: المقدِّمات الدالّة على وقوعها. فهلّا توقعوها وتأهّبوا لها. وعلى هذا فالشكّ منهم، وقد خوطبوا بما هم عليه من الضلال، مع دواعي العلم بتحقق المجيء.

في: لهذا الحرف عدة معان مشهورة بين النحاة والبلاغيين والمفسرين. ولكن عبد الله بن مسعود ذكر ما لم يعدّه هؤلاء، وذلك عندما فسر[1]: ﴿إِنَّها علَيهِم مُؤصَدةٌ، في عَمَدٍ مُمَدَّدةٍ﴾، فقال: «في: بمعنى الباء،[2] أي: مؤصدة بعمد ممدّدة». فهو يعني ههنا أن في: للاستعانة، كما جاء في قراءته: «مؤصدةٌ بعَمَدٍ مُمَدّدةٍ». وقال قتادة: كنّا نحدّث أنهم يعذبون بعمد في النار.[3]

وهذا وذاك مستفاد مما جاء في الحديث الشريف: أخرج الترمذي في «نوادر الأصول» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في حديث مطوّل: «ثُمَّ إنَّ اللهَ يَبعَثُ إلَيهم مَلائكةً بأطباقٍ مِن نارٍ، ومَسامِيرَ مِن نارٍ وعَمَدٍ مِن نارٍ، فيُطبَقُ علَيهِم بتلكَ الأطباقِ، وتُشَدُّ علَيهِم بتلكَ المَسامِيرِ، وتُمَدُّ بتلكَ العَمَد، فلا يَبقَى فِيها خَلَلٌ».[4]

الكاف: المعروف في علوم العربية أن الكاف الحرفية تكون مع اسم الإشارة للبعيد. وهذا ما جاء بيانه، عندما عرض ابن عباس للنظم

---

(١) الآيتان ٨ و٩ من سورة الهمزة.

(٢) تفسير القرطبي ٢٠: ١٨٥. وفي المطبوعة: الفاء بمعنى الباء.

(٣) تفسير ابن كثير ٤: ٥٥١.

(٤) الدر المنثور ٦: ٢٩٣ وتفسير القرطبي ٢٠: ١٨٥ ـ ١٨٦.

العظيم[1]: ﴿ذٰلِكُم فِسقٌ﴾، قائلًا: ذلكم: إشارة إلى تناول جميع ما تقدم، من المحرَّمات، المعلومِ من السياق.[2]

وحين تعرض قدماء الصحابة والتابعين إلى أول قول الله، عز وجل: ﴿ذٰلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ هُدًى لِلمُتَّقِينَ﴾،[3] كان إجماع ابن عباس وعِكرمة والسُّدّي وابن جُريج على أن المراد به: «هذا الكتاب».[4] وزاد ابن عباس: «الذي يَقرأ عليكم محمّد. ﷺ». فقولهم يعني أن الإشارة كانت بـ «ذلك» إلى ما هو حاضر تعظيمًا له، وتنزيلًا للبعد الرتبي منزلة البعد الحقيقي.[5] فكاف الخطاب هنا لهذا، كما ترى، واللام للمبالغة فيه.

كَيفَ: ورد هذا الاسم في أوائل سورة التوبة مرتين: ﴿كَيفَ يَكُونُ لِلمُشرِكِينَ عَهدٌ... كَيفَ وإن يَظهَرُوا علَيكُم لا يَرقُبُوا فِيكُم إلًّا ولا ذِمّةً﴾؟[6] فكان ما رُوي عن ابن عباس، من أنه فسّر الأول بقوله: «كيف: على وجه التعجُّب»، والثاني أيضًا: «كيف: على وجه التعجُّب».[7] وقد تأثر هذه المقولةَ كثير من المفسرين والمعربين، في تاريخ علوم القرآن الكريم، فعبروا عنها بأساليب مختلفة.

---

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) تفسير الآلوسي ٦ : ٨٩.

(٣) الآية ٢ من سورة البقرة.

(٤) تفاسير الطبري ١ : ٢٢٥ وتنوير المقباس ١ : ٥.

(٥) تفسير الآلوسي ١ : ١٧٤.

(٦) الآيتان ٧ و٨ من سورة التوبة.

(٧) تنوير المقباس ٢ : ٨٢.

اللّام: تكون اللّام حرف جر وحرفًا جازمًا ومهملًا، لمعان كثيرة مختلفة، صنّف فيها العلماء كتبًا مفردة. وفي تفسير[1]: ﴿وما أرسَلناكَ إلّا كافّةً لِلنّاسِ، بَشِيرًا ونَذِيرًا﴾ قال أبو حيان: المنقول عن ابن عباس قوله: «أي: إلى العرب والعجم وسائر الأُمم. وتقديره:[2] إلى الناس كافّة». ومثل ذلك أو قريب منه ما روي عن مجاهد ومحمد بن كعب القرظي (ت ١٠٨) وقتادة.[3]

وهذا يعني أن اللام الداخلة على «الناس» في الآية الكريمة، هي بمعنى: إلى - وهو ما جرى عليه كثير من العلماء بعدُ - وأن الجار والمجرور متعلقان بالفعل: أرسل، وأن كافة: حال مقدمة على «الناس» للاهتمام. وهو مستفاد من الحديث المشهور: «بُعِثتُ إلَى النّاسِ كافّةً، إلَى كُلِّ أبيَضَ وأحمَرَ»، «وأُرسِلتُ إلَى الخَلقِ كافّةً».[4]

على أن الزمخشري استشكل هذا الإعراب من وجهين، فقال: «ومَن جعله [أي لفظ: كافّة] حالًا من المجرور متقدمًا عليه فقد أخطأ، لأن تقدُّم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدُّم المجرور على الجارّ. وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ، ثم لا يقنع به حتّى يضم إليه

---

(١) الآية ٢٨من سورة سبأ.

(٢) البحر ٧: ٢٨١. وفي المطبوعة: وتقدير. وانظر الدر المصون ٩: ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٣) تفسير الآلوسي ٢٢: ٢٠٧.

(٤) الأحاديث: ٥٢٣ في مسلم، والنسائي ١: ٢١١ والمسند ٢: ٤١٢ و ٥: ٢٤٨ و ٢٥٦ وفتح الباري ١: ٥٧٨ والدر المنثور ٥: ٢٣٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٣٤٧ ومجمع البيان ٨ ١٦٥ والمحرر الوجيز ٤: ٤٢٠ والبحر ٧: ٢٨١ والبيان في إعراب القرآن ٢: ٢٨١ والدر المصون ٩: ١٨٦ وتفاسير البغوي ٣: ٥٥٨ وابن كثير ٣: ٥١٧ والخازن ٥: ٢٩١ ـ ٢٩٢ والقرطبي ١٤: ٣٠٠ والآلوسي ٢٢: ٢٠٧.

أن يجعل اللام بمعنى: إلى، لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلّا بالخطأ الثاني! فلا بد من ارتكاب الخطأين».[1] وتابع العُكبَريُّ الزمخشريَّ على مثل هذا.[2]

ثم شنّع أبو حيان على الزمخشري ما ذهب إليه، لأن «أرسل» يتعدى باللام أيضًا، وتأوُّل اللام بمعنى «إلى» ليس من الخطأ، إذ كل منهما جاءت بمعنى الأُخرى، ولأن تقدم الحال على الاسم المجرور صحيح، كما جاء عن بعض النحاة، ومنه قولهم: «زيدٌ خيرَ ما تكون[3] خيرٌ منك»، مع شواهد شعرية متعددة.

أضف إلى هذا أن اعتُرض على التوجيه المشهور، بأنه يلزم عنه عمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها، وليس بمستثنًى ولا مستثنًى منه ولا تابعًا له، وهو ممنوع. وقد اعتُذر لهذا أيضًا بأن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: وما أرسلناك للناس إلّا كافة. ومثل هذا جائز وصحيح، مع أن العرب يتوسعون في الجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما.[4]

والظاهر أنه غفل المعترضون والمعتذرون أيضًا غفلوا عن ورود مثل هذا العمل، مع «إلّا» الحاصرة في بليغ الكلام غير مرة، من دون قصد لتقديم وتأخير. نحو قول الله، تعالى: ﴿وما تَفَرَّقُوا إلّا مِن بَعدِ ما جاءهُمُ العِلمُ، بَغيًا بَينَهُم﴾،[5] إذ يكون فيه تقدير فِعل وفاعل دل عليهما ما

---

(١) الكشاف ٣: ٥٨٣ والبحر ٧: ٢٨١ والدر المصون ٩: ١٨٦، وزاد فيه آخرَه: معًا.

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ٢: ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣) البحر ٧: ٢٨١ ـ ٢٨٢ والدر المصون ٩: ١٨٧ ـ ١٨٨ وتفسير الآلوسي ٢٢: ٢٠٧ ـ ٢٠٩. وفي بعض المطبوعات: ما يكون.

(٤) تفسير الآلوسي ٢٢: ٢٠٨. وانظر المغني ص ٧٧٣ ـ ٧٧٥.

(٥) الآية ١٤ من سورة الشورى.

قبلَ «إلّا»، أي: تفرقوا بغيًا بينهم. وهذه الجملة المقدرة هي بدل من نظيرتها قبلُ، تفيد البيان والتوكيد.[١] وكذلك الأمرُ هنا في التقدير، أي: وما أرسلناك إلّا إلى الناس كافة، أرسلناك إليهم كافة بشيرًا ونذيرًا.

ورُوي عن الحسن البصري وجماعة في قول الله، جل ثناؤه[٢]: ﴿وإن كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾، أنهم قالوا: إن: نافية، واللام: لام الجحود، وكان: تامّة، والمعنى: أنه ما كان مكرهم لِتزولَ منه الشرائع والنبوات، وأقدار الله التي هي كالجبال، في ثبوتها وقوتها.[٣] فاللام إذًا لتوكيد النفي الذي ورد قبلها بـ «إن». وهذا أمر معهود بين العلماء كافة.

لا: تختلف معاني هذه الأداة تبعًا لما هي فيه من السياق، شأن سائر الأدوات المعروفة. وقد تناول بعض قدماء المفسرين والمعربين مواقع من ذلك، يبيّنون دلالاتها المناسبة. فعن قتادة أن النظم الكريم[٤]: ﴿ويَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا: لَولا نُزِّلَت سُورةٌ﴾ قال فيه: لا: زائدة. والتقدير: لو نُزّلت.[٥] فالأداة «لا» ههنا حرف زائد لتوكيد التمني المضمن في: لو.

وعن ابن عباس، في[٦]: ﴿فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في

---

(١) انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٠٨ و ١٥٣ و ١٩٨ و٣٤٥ و ٧٦٤ و ٩٢٨ و١٠٦٢ و ١٧١١ و ١٧٣١ و ١٧٦٢ و ١٧٧١.

(٢) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم.

(٣) تفسير الآلوسي ١٣: ٣٦٢.

(٤) الآية ٢٠ من سورة محمد.

(٥) البحر ٨: ٨١.

(٦) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

الحَجِّ﴾، أنه فسَّر الغريب من المفردات، ثُم قال: فنهى الله عن ذلك.[1]
ومن هذا ترى أن المراد بـ «لا» هو النهي مؤكَّدًا بتكرار «لا» مرتين بعد.
وكذلك قال أبو عمرو: فلا يكن فيه رَفَث.[2]

والنفي قد يكون للفعل وحده أو لقيده أو لكليهما معًا. فقول الله ـ سبحانه ـ عن أهل الصُّفّة[3]: ﴿لا يَسألُونَ النّاسَ إلحافًا﴾، قد يفهم منه نفي الإلحاح وثبوت التلطف في السؤال.

ولكن ابن عباس ذكر في تفسيره أن المعنى: «لا يسألون إلحافًا ولا غير إلحاف»، ورُوي عنه أيضًا: «إلحاحًا وغيرَ إلحاح»،[4] فكان فهمه، كما قال أبو حيان، أن النفي للحكم مع قيده، أي: للسؤال والإلحاف أيضًا. والمعنى: أنهم لا يسألون أصلًا.

وعن الحسن البصري في معنى[5]: ﴿لا شِيةَ فِيها﴾ قوله: «ليس فيها بياض».[6] فالمعنى إذًا هو النفي. أما[7]: ﴿ولا تَهِنُوا ولا تَحزَنُوا﴾ فقال في تفسيره: «يأمر الله محمدًا ﷺ، فيقول: ولا تهنوا أن تَمضوا في سبيل الله»،[8] فعبر عن النهي بالأمر، لأنه لازم له بالطلب.

---

(١) تفسير ابن عباس ص ١٠٠ ـ ١٠١ وتفسير الطبري ٤: ١٢٩ ـ ١٤٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١: ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٣) الآية ٢٧٣ من سورة البقرة.

(٤) البحر ٢: ٣٢٩ وتنوير المقباس ١: ١٤٣ وتفسير الآلوسي ٣: ٧٧.

(٥) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٦) تفسير الحسن البصري ١: ١٠٤.

(٧) الآية ١٣٩ من سورة آل عمران.

(٨) تفسير الحسن البصري ١: ٢٤٠.

لاتَ: خلاف العلماء في هذه الأداة كبير، وحين تعرض ابن عباس للآية المباركة التي ورد ذكرها فيها: ﴿ولاتَ حِينَ مَناصٍ﴾،[1] قال: يعني: وليس حينَ فِرارٍ، بلغة توافق فَزارة. وقال أيضًا: ليس حينَ نَزوٍ ولا فرار.[2] فمعنى لات: توكيد النفي. واسمها ضمير مستتر يدل على الزمان، كما هو مذهب جمهور النحاة.

لعَلَّ: يرى ابن عباس أن هذه الأداة قد ترد للتعليل، فيعلّق على[3]: ﴿لَعَلَّهُم بِلِقاءِ رَبِّهِم يُؤمِنُونَ﴾ بقوله: كي يؤمنوا بالبعث، ويصدّقوا بالثواب والعقاب.[4] وكذلك ما ذكره في غير آية أيضًا.[5] فالمراد أن الحدث الذي يرد قبلها يكون معلَّلًا بمضمون هذه الجملة، أي: مقصودًا حصوله ليترتب عليه ما بعده.

على أنه فسّر: ﴿وتَتَّخِذُونَ مَصانِعَ، لَعَلَّكُم تَخلُدُونَ﴾،[6] بالقول: «كأنكم تخلدون». وتابعه قتادة بقوله أيضًا: كأنكم تخلدون.[7]. وقد جاء في مصحف أُبيّ بن كعب (ت ٢١): «كأنكم».[8] فـ «لعل» هنا تفيد الظن والتقريب، وهي مفسَّرة على ذلك في أقدم المصاحف.

---

(١) الآية ٣ من سورة ص.

(٢) اللغات في القرآن ص ٤٢ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٤٥٢.

(٣) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

(٤) البحر ٧: ٣٢ وتفسير الآلوسي ٨: ٨٨ و المفصل في تفسير القرآن الكريم ص٥٣٤_٥٣٦.

(٥) انظر تنوير المقباس ٢: ٧٤، في تفسير الآيتين ١٥٢ و ١٥٣ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ١٢٩ من سورة الشعراء.

(٧) تفسير الطبري ١٩: ٢٦ وصحيح البخاري ص ١٧٨٦ وتفسير القرطبي ١٣: ١٢٤وتنوير المقباس ٤: ٩٠.

(٨) تفسير الرازي ٨: ٥٢٣ والكشاف ٣: ٣٢٦ والبحر ٧: ٣٢.

وروي عن ابن مسعود: كي تخلدون.[1] يعني أنها للتعليل، إذ وقعت «كي» في موضع «لعل» للتفسير، وجاء الفعل بعدها بلفظه على الحكاية، من دون نصب، كما ترى.

لمّا: اختلف العلماء كثيرًا في دلالتها، من قول المولى العظيم[2]: ﴿إِنْ كُلُّ نَفسٍ لَمّا علَيها حافِظٌ﴾، وكان الحسن البصري يقرؤها مشدَّدة، ويقول: إلّا عليها حافظ.[3] وروي عن ابن عباس وقتادة أن المعنى: ما كل نفس إلّا عليها حافظ.[4] وهذا يقتضي أن «لمّا» استثنائية للحصر بمعنى: إلّا. وهي لغة هُذيل.

وروي عن ابن عباس أيضًا قوله: المعنى: إنّ كلَّ نفسٍ برّةٍ أو فاجرة لَعليها حافظ. الميم والألف ههنا صلة.[5] يعني أن القراءة «لَما» بتخفيف الميم، واللام هي اللام المزحلقة في خبر «إنّ»، وما: حرف زائد للمبالغة في التوكيد.

لَولا: حين ترد هذه الأداة قبل الأفعال، تَخرج عن الشرطية. وقد عبر عن ذلك ابن عباس، في تعليقه على قول الله، جل وعلا[6]: ﴿لَولا جاؤُوا علَيهِ بأربَعةِ شُهَداءَ﴾، بأن قال: «يعني: هلّا جاؤوا عليه، بلغة

---

(١) المحرر الوجيز ٤: ٢٣٨ والبحر ٧: ٣٢ وتفسير الآلوسي ١٩: ١٦٥.

(٢) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٣) تفسير الحسن البصري ٢: ٤١٠. وانظر البحر ٨: ٤٥٤.

(٤) الدر المنثور ٦: ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٥) تنوير المقباس ٦: ٢٥٧ ـ ٢٥٩.

(٦) الآية ١٣ من سورة النور.

قريش». [1] فالمراد إذًا أن لولا: للتوبيخ والتبكيت والتشنيع، تفيد معنى النفي والزجر عما يدّعون مع التعجيب.

وكذلك كان ما ورد عن ابن مسعود، إذ فسّر هذه الآية الكريمة: ﴿فلَولا كانَتْ قَريةٌ آمَنَت، فنَفَعَها إيمانُها، إلّا قَومَ يُونُسَ﴾، [2] بما يلي: «يقول: فهلّا». والنفي مع التوبيخ والتشنيع ظاهر بورود «إلّا» التي أفادت استثناء متصلًا. [3] وفي قراءته أيضًا: «فهلّا كانَت». وجاء عن قتادة، في تفسير هذه الآية الكريمة: ﴿وقالَ الَّذِينَ لا يَعلَمُونَ: لَولا يُكَلِّمُنا اللهُ﴾، [4] أن قال: فهلّا يكلّمنا الله. [5]

وعنه أيضًا أن النظم الكريم [6]: ﴿ويَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا: لَولا نُزِّلَت سُورةٌ﴾ قال فيه: لا: زائدة. والتقدير: «لو نُزّلت». [7] قال أبو حيان عن ذلك: وهذا ليس بشيء. وتابعه السمين الحلبي بالقول: ولا التفات إلى قول بعضهم: «إن لا: زائدة. والتقدير: لو نُزّلت». [8]

وعندي أن مذهب قتادة له وجه من الصواب، وذلك أن تكون فيه لو: للتمني وهي تغني عن فعله، [9] ولا: زائدة لتوكيد هذا التمنّي، كما

---

(1) اللغات في القرآن ص٣٨ وتنوير المقباس٤: ٧ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص١٢٩١.

(2) الآية ٩٨ من سورة يونس.

(3) تفسير الطبري ١٥: ٢١٠ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٧٨٥ واللسان (هلل).

(4) الآية ١١٨ من سورة البقرة.

(5) تفسير الطبري ٢: ٥٥٣.

(6) الآية ٢٠ من سورة محمد.

(7) البحر ٨: ٨١. وانظر تفسير الآلوسي ٢٦: ١٠٠ ودراسات لأسلوب القرآن ١: ٢: ٦٩٢، حيث نسب التفسير خطأ إلى ابن مالك.

(8) الدر المصون ٩: ٦٩٧.

(9) المغني ص ٢٩٦.

ذكرنا قبل. بل إن كثيرًا من التحضيض والتوبيخ بـ «لولا» قد يُشرَب معنى الرغبة والتمني، والسرور به لو حصل ما تضمنه. فليس ثمة إشكال، ولا حاجة للدفع أو الاستضعاف.

ثم إن ابن عباس ومجاهدًا وأبا مالك وقتادة كان رأيهم أن «لولا» في آية «يونس» هي للنفي بمعنى: ما كانت، أو لم تكن.[1] وعلى ذلك حمل أبو مالك أيضًا قول الله، جل وعلا[2]: ﴿فلَولا كانَ مِنَ القُرُونِ، مِن قَبلِكُم، أُولُو بَقِيّةٍ يَنهَونَ عَنِ الفَسادِ﴾، إذ قال: كل ما في القرآن «فلولا» فهو «فهلّا». واستثنى من ذلك آيتي: يونس وهود، لأن «لولا» فيهما للنفي، كما قال.[3]

وقد جمع ابن هشام[4] بين هذا القول وبين التوبيخ الذي هو أصل عند النحاة، بأن الثاني يتضمن الأول باللزوم. ففي آية يونس يكون التوبيخ على نفي حدوث الإيمان مع نفعه من جميع الأمم، عدا قوم يونس، وفي آية هود على نفي وجود أمة نهت عن الفساد، وفي كلتيهما معنى التوبيخ والتبكيت على ما كان.

لَيسَ: كان الجاهليون يتخذون مواسم الحج للتجارة، ثم جاء بعض المسلمين يتحرّجون من البيوع والتجارة في تلك المواسم، ويقولون: أيامُ ذِكر. فأنزل الله[5]: ﴿لَيسَ عَلَيكُم جُناحٌ أن تَبتَغُوا فَضلًا مِن رَبِّكُم﴾،

---

(١) الدر المنثور ٣: ٣١٧.

(٢) الآية ١١٦ من هود.

(٣) الدر المنثور ٣: ٣١٧.

(٤) المغني ص ٣٠٥.

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

وقال ابن عباس في تفسيرها: لا حرج عليكم في الشراء والبيع قبل الإحرام وبعده.[1]

فمعنى ليس: النفي الدائم. وفسّر الآية ثانية بقوله: «كانوا لا يتَّجرون بمنى، فأُمروا بالتجارة إذا أفاضوا من عرفات»،[2] فإذا هو يعبر عن النهي بالأمر، لأنه من لازم المعنى هنا.

ما: لهذه الأداة وجوه متعددة بين الاسميّات والحرفيّات، وفيها خلافات كثيرة بين العلماء. ومن ذلك أن أخرج الحاكم من طريق مجاهد وصححه، عن ابن عباس في[3]: ﴿والسَّماءِ وما بَناها﴾، أنه قال: «الله بنى السماءَ».[4] وهذا يعني أنه فسر «ما» بلفظ الجلالة، فهي تدل على الذات الإلٰهية، أي: اسم موصول.

وقد حقق ذلك بقوله في موطن آخر: «والذي خلقها ـ وهو الله ـ أقسَم بنفسه».[5] وهذا قول أبي عمرو بن العلاء أيضًا، ومبنيّ على ما ذكرناه قبل، من تفسير لابن عباس في الموضعين.

ثم نرى أن مجاهدًا والحسن البصري يتابعان الموضوع نفسه، بأن «ما» في الآيات الثلاث: ﴿والسَّماءِ وما بَناها، والأرضِ وما طَحاها، ونَفسٍ وما سَوّاها﴾[6] هي بمعنى «مَن»، أي: ومن بناها ومن طحاها

---

(١) تفاسير ابن عباس ص١٠١ والطبري ١: ٣٤٩ وابن كثير ١: ٢٢٨ والدر المنثور١: ٢٢٢.
(٢) الدر المنثور ١: ٢٢٢.
(٣) الآية ٤ من سورة الشمس.
(٤) المستدرك ٢: ٥٢٤ والدر المنثور ٦: ٣٥٥.
(٥) تنوير المقباس ٦: ٣٠٤. وانظر تأويل مشكل القرآن ص ٤٠٦.
(٦) الآيات ٥ ـ ٧ من سورة الشمس.

ومن سوّاها. ويخالفهما قتادة، حين يذهب إلى أنها مصدرية، أي:[1] وبنائها وطحوها وتسويتها.

وروى الطبري عن ابن جُريج ما يلي، من سؤال بعده جوابه: قال لي عطاء[2]: ﴿فما أصبَرَهُم علَى النّارِ﴾! قال: ما يُصبّرُهم على النار، حين تركوا الحق واتّبعوا الباطل؟ وروى عن السُّدّي ما يفسر هذا بقوله: هذا على الاستفهام، يقول: ما الذي أصبرَهم على النار؟ وهو استفهام مضمن معنى التعجب.[3]

أما ابن جُريج نفسه فيرى أن «ما» في مثل هذا التركيب هي للتعجب أيضًا. ولذا تجده يفسر[4]: ﴿قُتِلَ الإنسانُ. ما أكفَرَهُ﴾! بقوله: ما أشدَّ كُفرَه![5] مع أن ابن عباس كان قد وجّه ذلك إلى الاستفهام التعجبي بقوله: [6] أيُّ شيء أكفرَه؟

هذا بعض ما كان من قول في الاسمية. فإذا جئنا إلى الحرفية صادفنا نحو قول الله، عز وجل[7]: ﴿فبِما نَقضِهِم مِيثاقَهُم لَعَنّاهُم﴾، إذ يروي الطبري عن قتادة تعليقه على ذلك بقوله: فبنقضهم ميثاقَهم لعنّاهم.[8] يعني

---

(١) تفاسير الآلوسي٣٠: ٢٥٦ وابن كثير٤: ٥١٧ والقرطبي٢٠: ٧٤ والحسن البصري ٢: ٤٢٣.

(٢) الآية ١٧٥ من سورة البقرة.

(٣) تفسير الطبري ٣: ٣٣٢. وانظر الدر المصون ١٠: ٦٩٠ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٨٤.

(٤) الآية ١٧ من سورة عبس.

(٥) تفسير القرطبي ١٩: ٢١٦ والدر المنثور ٦: ٣١٥.

(٦) تفسير القرطبي ١٩: ٢١٦.

(٧) الآية ١٣ من سورة المائدة.

(٨) تفسير الطبري ٩: ٣٦٤ والدر المنثور ٢: ٢٦٨.

أن «ما» حرف زائد لتوكيد مضمون الكلام، والمعنى يصح بدونه. وكذلك كان رأيه عن[1]: ﴿فبِما رَحمةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُم﴾، إذ حكم على «ما» بالزيادة، حين قال مفسّرًا: فبرحمة من الله لنتَ لهم.[2]

وقال ابن عباس وعِكرمة وابن جُبير، في تفسير[3]: ﴿ووالِدٍ وما وَلَدَ﴾: «المراد بالوالد: الذي يولد له، وبما ولد: العاقر الذي لا يولد له».[4] فجعلوا «ما» نافية، تحتاج إلى تقدير موصول يصح به هذا المعنى، كأنه قيل: ووالد والذي ما وُلد له. وحذف الموصول لا يجوز عند البصريين.

والظاهر أنّ المخلِّص من الإشكال، في جعل «ما» نافية، أن تكون الواو للحال وليست للعطف، والجملة المنفية في محل نصب حالًا من الوالد، وفيها ضمير يعود عليه، ولا حاجة إلى موصول وصلة. فالمراد أن القَسَم يشمل افتقاد الرجال أولادًا، وهم قادرون مع زوجاتهم على الإنجاب. وزوجاتهم كذلك، مع كثرة المضاجعة بقصد الحمل والولادة.

وهذا أمر عظيم جدًّا، حارت فيه وسائل الطب والسحر والشعبذة والابتزاز والاستنزاف، من قديم الزمان إلى اليوم، وجرت آلاف التجارب والمحاولات ومكايد الخداع والغش والفجور والطلاسم والتعاويذ للتغلب عليه، وهُتكت فيه أعراض وخُرّبت أسر وقامت خصومات، وما زالت قاصرة عن حل مشكلاته في كثير من الحالات. فلا غرو أن يكون مما يُقسَم به فيما يورِد الله من أعاجيب خلقه. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) تفسير الآلوسي ٤ : ١٦٥ والدر المنثور ٢ : ٨٩.

(٣) الآية ٣ من سورة البلد.

(٤) البحر ٨ : ٤٧٥ وتفسير الرازي ١١ : ١٦٥ والدر المصون ١١ : ٦.

مَعَ: المشهور بين العلماء أن هذه الأداة تفيد المصاحبة، وقد تشاركها أُخرى في ذلك، كالباء وفي واللام والواو. غير أن ابن عباس ومجاهدًا والسُّدّي وابن جريج أوردوا في هذا المعنى اسمًا لا صلة له بالأدوات، وجعلوا بينه وبينها مطابقة في الدلالة.

فقول المولى، جل وعلا(١): ﴿أَمِ السَّماءُ بَناها... والأرضَ بَعدَ ذلِكَ دَحاها﴾، قالوا في تفسيره: بعد ذلك دحاها أي: مع ذلك دحاها.(٢) فالمراد بالظرف «بعد» هنا هو المصاحبة والملابسة والمعية. وهكذا أصبح لديهم ما يجمع بين الكلمتين في المعنى ههنا.

بل لقد جاء في قراءة مجاهد للآية الكريمة نفسها: «والأرضَ مَعَ ذلِكَ دَحاها»،(٣) وكان يقول عن القراءة الأولى: «بعد ذلك» في هذا الموضع بمعنى: مع ذلك. و«مع وبعد» في كلام العرب سواء.(٤) يعني أنهما تردان على هذا في كلام العرب أحيانًا، كما قيل في ﴿عُتُلٍّ بَعدَ ذلِكَ زَنيمٍ﴾:(٥) أي: مَعَ ذلك.

مِن: المعروف بين النحاة أن هذه الأداة قد ترد للسببية بمعنى الباء. وقد جاء في: ﴿لَهُ مُعَقِّباتٌ، مِن بَينِ يَدَيهِ ومِن خَلفِهِ، يَحفَظُونَهُ مِن

(١) الآيات ٢٧ ـ ٣٠ من سورة النازعات. ودحاها أي: بسطها ومدها وسخرها لسكنى أهلها وتقلبهم في أقطارها.

(٢) تفسير الرازي ١١: ٤٦.

(٣) المحرر الوجيز ٥: ٤٣٤. وانظر الدر المنثور ٦: ٣١٣ و تنوير المقباس ٦: ٢١١.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) الآية ١٣ من سورة القلم. وانظر تفسير القرطبي ١٩: ٢٠٣ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٩٩٥ و ٢٠٦٧.

أمرِ اللهِ﴾،[1] عن ابن عباس ومجاهد وقتادة، أن المراد: «بأمر الله».[2] يعني أن الملائكة يحفظون الإنسان من المضارّ بسبب أمر الله لهم. فإرادة الله - جل وعلا - هي سبب للحفظ والحماية من كثير البلايا والكوارث والاعتداءات.

يؤيد هذا أن الإمام عليًّا وابن عباس وزيد بن علي وجعفر بن محمد وعِكرمة - رضي الله عنهم - قرؤوا: «بأمر الله» بالباء أيضًا، وهي ظاهرة في السببية.[3]

فورود «من» بهذه الدلالة النحوية التي للباء، بل تقارض كل منهما معنى الأُخرى حاضر في أذهان الصحابة والتابعين، وفي القراءات التوقيفية المشرَّفة، لا يحتاج إلى دليل. فلا بأس أن تضيف أنت، فيما ذكرنا عن الباء قبل، ذهاب هؤلاء العلماء إلى أنها قد ترد بمعنى «من» أيضًا للتبعيض أو غيره.

هَل: الأصل في هذه الأداة أنها حرف استفهام لطلب التصديق. غير أنها قد تتضمن معاني أُخرى مع الاستفهام بحسَب السياق الذي ترد فيه. ومن ذلك أن الآية المباركة: ﴿هَل أَتَى عَلَى الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ، لَم يَكُنْ شَيئًا مَذكُورًا﴾؟[4] قال عنها في التفسير ابن عباس

(١) الآية ١١ من سورة الرعد.

(٢) الدر المنثور ٤ : ٤٧ وتنوير المقباس ٣ : ١١ وتفسير مجاهد ص ٣٢٦ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٩٠٦.

(٣) تفسير الآلوسي ١٣ : ١٦١.

(٤) الآية ١ من سورة الإنسان.

وقتادة ومقاتل: هل: هنا هي بمعنى: قد.[1] فالمراد إذًا هو التحقيق لمضمون الجملة بعدها.

وعلق أبو حيان على هذا بما يلي: قيل: لأن الأصل «أهل». فكأن الهمزة حُذفت، واجتزئ بها في الاستفهام. فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعًا.[2]

والمراد بالتقرير طلب الإقرار ممن أنكر البعث. فلا بد أن يقول: نعم قد مضى دهر طويل، لا إنسان فيه. والمراد بالتقريب ما تتضمنه «هل» من معنى «قد» الواقعة هي موقعها، وهو التحقيق. فقد روي عن قتادة أن معنى الآية: إنّ آدم آخرُ ما خُلق من الخلق.[3]

وقال الرازي: والدليل على أنها ليست بمعنى الاستفهام وجهان: الأول: ما رُوي أن الصِّدّيق ـ رضي الله عنه ـ لما سمع هذه الآية قال: «يا ليتَها تمّت فلا نُبتَلَى». ولو كان ذلك استفهامًا لما قال «ليتها تمّت»، لأن الاستفهام إنما يجاب بـ «لا» أو «نعم». فإذا كان المراد هو الخبر فحينئذ يحسن ذلك الجواب. والثاني: أن الاستفهام على الله ـ تعالى ـ محال، فلا بد من حمله على الخبر.[4]

وقول الصِّدِّيق هنا منسوب أيضًا إلى عمر بن الخطاب وابن مسعود.[5] والمراد به: ليته بقي الإنسان على ما كان فيه شيئًا غير

---

(١) البحر ٨: ٣٩٣ والمحرر الوجيز ٥: ٤٠٨ وتنوير المقباس ٦: ١٨٥ وتفسير القرطبي ١٩: ١١٧.. وانظر الكشاف ٤: ٦٦٥.

(٢) البحر ٨: ٣٩٣. وفي المطبوعة: على التقدير والتقريب جميعًا.

(٣) الدر المصون ١٠: ٥٨٩ ـ ٥٩٠ والدر المنثور ٦: ٢٩٧.

(٤) تفسير الرازي ١٠: ٧٣٩. وانظر مجاز القرآن ٢: ٢٧٩ والبحر ٨: ٣٩٣.

(٥) تفسير البغوي ٤: ٤٢٦ وتفسير الخازن ٧: ١٨٩ والدر المنثور ٦: ٢٩٧.

مذكور، ولم يُخلق ويكلَّف ما صار إليه. فمعنى التحقيق في «هل» هنا ظاهر لدى هؤلاء من قدماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وهو لدى كثيرين أيضًا، لكن التاريخ لم يجمع ما كان في نفوسهم، وما قالوه في ملايين المجالس واللقاءات والمطارحات.

ثم إن ما ورد عن مقاتل في الآية المتقدمة يفيد أيضًا أن هل: بمعنى: إنّ. وقد جاء عنه في موضع آخر مثله. فهو يذكر عن[1]: ﴿هَل فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾؟ أنّ «هل» هنا بمعنى: إنّ. تقديره: إنّ في ذلك قسمًا لذي حِجر. فـ «هل» على هذا في موضع جواب القَسَم.[2] والدلالة البلاغية لها هي التوكيد والتحقيق.

وتعقب أبو حيان عبارة مقاتل الأخيرة، بأنها قول لم يصدر عن تأمل، لأن القَسَم قبل الآية، يعني ما جاء في الآيات ١ ـ ٤ من السورة، يبقى بلا مُقسَم عليه.[3]

والصواب أن يقال: إن الجملة التي فيها «هل» اعتراضية تحقيقًا وتقريرًا لفخامة الأشياء المقسم بها، وكونها مستحقة لأن تعظم، فتدل على تعظيم المُقسَم عليه وتأكيده من طريق الكناية.[4] أما جواب القسم فهو في الآية ١٤ بعدُ.

والآية المباركة[5]: ﴿هَل جَزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسانُ﴾؟ يذكر ابن

---

(١) الآية ٥ من سورة الفجر.

(٢) تفسير القرطبي ١٩: ٤٣ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١: ٣: ٤٩٨.

(٣) البحر ٨: ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(٤) تفسير الآلوسي ٣٠: ٢١٩.

(٥) الآية ٦٠ من سورة الرحمن.

عباس في معناها: ما جزاء مَن قال: «لا إله إلّا الله»، وعملَ بما جاء به محمّد ﷺ، إلّا الجنّة.[1] فإذا هو يبيّن أن «هل» فيها للنفي بمعنى «ما»، تأثرًا لِما ذكرناه عن النبي ـ عليه السلام ـ قبل.

وروي أن أبا مِحجن الثقفي كان يشرب الخمر مرارًا، ويقيم الخليفة عمر بن الخطاب عليه الحدّ. وعندما جيء به إليه أول مرة وبخه وزجره منكرًا عليه صنيعه، فقال أبو مِحجن للمغالطة: إن الله ذم لنا الخمر بذكر مفاسدها، ولم يلزمنا تركها، بل سألَنا[2]: ﴿فهَل أنتُم مُنتَهُونَ﴾؟ ونحن قلنا له: لا ـ يا ربِّ ـ ما انتهينا.

فأنكر عليه عمر ذلك الزعم، وقال: بل كانت الآية أمرًا لنا بالترك. ولذا قلنا عندما نزلتْ: «انتهينا ـ يا ربَّنا ـ انتهينا». وهذا يعني أن هل: للأمر لا للاستعلام. وقد عبر عن ذلك ابن عباس بالتحضيض، حين فسر آخر الآية بقوله: أفلا تنتهون.[3]

الواو: هذه الأداة كثيرة الورود جدًّا، ومتفرقة الدلالات، وأشهر معانيها العطف. وهو مما لا يحتاج إلى بيان ليسر وضوحه. غير أنه قد يكون في العبارة ما يحتمل توجيهات، ويذكر العالم من ذلك ما يرجحه.

فقول المولى، عز وجل[4]: ﴿إنَّما يَستَجِيبُ الَّذِينَ يَسمَعُونَ، والمَوتَى يَبعَثُهُمُ اللهُ﴾، يرى مجاهد أن العطف فيه على الاسم

(١) تفسير القرطبي ١٧ : ١٨٢. وانظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٨٩٢.

(٢) الآية ٩١ من سورة المائدة. وانظر التحليل النحوي أصوله وأدلته ص ٤١.

(٣) تنوير المقباس ١ : ٣٦٢.

(٤) الآية ٣٦ من سورة الأنعام.

الموصول، والجملة بعد «الموتى» في موضع الحال.[1] وقد استُضعف بظاهر المعنى، ثم أُجيز على أن يكون من ترشيح المجاز.

ثم إن للواو اختصاصًا بعطف مطلق الجمع، حيث لا يُشترط الترتيب بين المتعاطفات. وقد رأينا فيما مضى من إعراب المفردات والجمل نماذج، كانت فيها الواو عاطفة، وفي المعنى تقديم وتأخير، الأمر الذي يحقق ذلك.

وكذلك شأن القَسَم في الوضوح والدلالة والغنى عن البيان، ومنه أن[2]: ﴿والقُرآنِ الحَكِيمِ، إنَّكَ لَمِنَ المُرسَلِينَ﴾، قال عنه ابن عباس: قالت كُفّار قريش: «لستَ مرسَلًا، وما أرسلكَ الله إلينا»، فأقسم الله بالقرآن المحكم، إنّ محمدًا من المرسَلين.[3] ومن هذا القبيل ما رُوي[4] عن الحسن البصري وقتادة ويحيى بن أبي كثير (ت ١٢٩).

وقد ترد الواو مزيدة للتوكيد، كما ذهب الحسن البصري في آية استقبال الجنة للمؤمنين[5]: ﴿وسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُم إلَى الجَنّةِ زُمَرًا، حَتَّى إذا جاؤُوها، وفُتِحَت أبوابُها، وقالَ لَهُم خَزَنتُها: سَلامٌ عَلَيكُم. طِبتُم. فادخُلُوها خالِدِينَ﴾، إذ فسرها على حذف الواو بأن معناها: «قال لهم خزنتها». فالواو في هذا زائدة.[6] يعني التي قبل: قال.

---

(١) تفسير الآلوسي ٧: ٢٠٦. وانظر الدر المصون ٤: ٦١٠.

(٢) الآيتان ٢ و٣ من سورة يس.

(٣) تفسير القرطبي ١٥: ٥. وانظر تنوير المقباس ٤: ٣٠٦.

(٤) تفسير الطبري ٢٢: ١٤٩ والدر المنثور ٥: ٢٥٨.

(٥) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٦) معاني القرآن للأخفش ص ٣٠٦. وانظر منه ص ٦٧٣.

ولكن الحكم على هذه الواو بالزيادة لم يُطمئنِ المفسرين والنحاة، فكان لهم خلاف كبير في توجيه تركيب النظم الكريم،[1] فقيل: الواو قبل «فتحت أبوابها» هي الزائدة والجملة جواب الشرط. وقيل: الواو قبل هذه الجملة هي واو الثمانية، إشارة إلى أن عدد أبواب الجنة كذلك. وقيل: الجواب محذوف والتقدير: «اطمأنّوا»، أو «سُعِدوا»، أو «دخلوها»، أو «جاؤوها». وهذا الأخير بلفظ جملة الشرط مع تقييده بالحال، أي: حتى إذا جاؤوها جاؤوها، وفتحت أبوابها.

وفي هذا، كما ترى، زيادة ضِغث على إبّالة. وعندي أن المخلّص من ذلك جعلُ حتى: حرف جر، وإذا: في محل جر. والمراد أن الملائكة ترافق المتقين إلى الجنة، إكرامًا وإعزازًا لهم، إلى أن يدخلوا الجنة، ويقابلهم الخزنة بالتحية والتبجيل والبشارة الفائقة.[2]

وَيْ: اختلف العلماء في تحليل «ويكأنّ» من قول الله ـ سبحانه ـ على ألسنة قوم قارون[3]: ﴿وَيكأَنَّ اللهَ يَبسُطُ الرِّزقَ لِمَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ﴾، فكان لهم في ذلك عدة أقوال:

أما ابن عباس فقد تقدمهم جميعًا، حين ذهب إلى أن «وي» حرف تنبيه، وقال: «وي: صِلة في الكلام».[4] يعني أنها كلمةُ تَنبُّهٍ على الخطأ والتندُّم، أي: أن القوم تنبهوا فقالوا: وي. والمتندّم من العرب يقول في

---

(١) الدر المصون ٩: ٤٧٧ ـ ٤٧٨ والمغني ص ٤٠١ والجنى الداني ص ١٥٩ وبدائع الفوائد ٣: ٥١ ـ ٥٥ والواو المزيدة ص ١٤٢.

(٢) انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٦٥٧ ـ ١٦٥٨.

(٣) الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٤٠١.

خلال تندّمه: وي.[1]

ولعل الخليل وسيبويه ومن تابعهما تأثروا مقولة ابن عباس، حين جعلوا «وي» في هذا المقام اسم فعل بمعنى: أعجَبُ.[2] هذا هو المشهور، ومذهب الخليل وسيبويه أن وي: حرف تنبيه.[3]

قال سيبويه: سألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن «ويكأنّ...»، فزعم أنها «وي» مفصولة من «كأنّ»، والمعنى على أن القوم انتبهوا، فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أما يشبه هذا أن يكون ذا عندكم هكذا؟[4]

الحصيلة العلمية:

إذا استعرضت معي ما مضى من الصور التحليلية، لمعاني الأدوات بين القدماء في المدرسة القرآنية، رأيت عالَمًا غنيًّا بالنماذج الدالة على الوعي لتلك الوظائف، وبالأساليب المعبرة عنها والمصطلحات الدالة على مفاهيمها العلمية. وقد بدت أنوار ذلك من عهد النبوة، فشارك فيها رسول الله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبعض الصحابة والمشركين أيضًا، لأن الأمر ذو صلة بعروبة اللسان، وليس خاصًّا بهؤلاء أو أولئك.

ولقد تناول الحديث عن هذه الموضوعات عددًا وافرًا من الأدوات، هي: الهمزة وأل وإلّا وإلى وإن وأنّى وأو وأيّان، والباء وبل وعسى

(١) الكشاف ٣: ٤٣٤ وتفسير القرطبي ١٣: ٣١٨.

(٢) كذا تقدير العلماء هنا، وهو لا يناسب السياق، لأن الكلام لجماعة لا لواحد. والصواب أن يقال: نعجب. انظر البحر ٧: ١٣٥ و...

(٣) المحرر الوجيز ٤: ٣٠١.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٠.

وعلى وعن وغير، والفاء وفي والكاف وكيف، واللام ولا ولات ولعلّ ولمّا ولولا وليس، وما ومع ومِن وهل والواو ووي. فالبحث هنا، كما ترى، قد دار مع أكثر الأدوات المعروفة في التاريخ النحوي، وكان له تعرض لكل منها بما فيه من دلالة أو دلالات، ومن وجوه متعددة.

وبدا لنا استيعاب العلماء للوظائف النحوية التي يقوم بها حرف المعنى، وما يشاركه في ذلك من الأسماء والأفعال، مع إدراك المفاهيم التي تحيط بذلك، وارتجال المصطلحات المعبرة بدقة وبيان، فيما تعرض له العالم الواحد لمسألة معينة بوجه أو عدة أوجه، وللآية المفردة بتناول أداة منها أو أكثر.

وهنا استوقفتنا المفردات والتراكيب والجمل والعبارات الدالة الوافية، وكان فيها استيفاء وكثرة لم نرهما في إعراب الجمل. ذلك لأن ميدان الأدوات في التركيب أوسع وأغزر من مواقع الجمل، حتى إنك لترى في الجملة الواحدة عدداً وافرًا من الأدوات. أضف إلى هذا أن معاني الأخيرة يلحظها العربي بمجرد لفظها أو استحضارها، بخلاف الجمل التي تقتضي بعض تريث وتأمل، كما ذكرنا من قبل.

وعلى كل حال، فأنت معي الآن أنك سمعت ورأيت تكرار هذه الألفاظ والعبارات: الاستفهام والنهي والاستقبال والشرط والتخيير والتعجب والترتيب والتنبيه والإشارة، وتضمن معنى التعجب والاستثناء المنقطع وجواب الجزاء ولام الجحود والنهي عن كذا والنفي بمعنى الأمر والنفي للحكم وقيده، والنافية والموصول، وزيدت ويأمر وليست زائدة ولها وجوه، وهذا في موضع كذا أو أُقيم مَقامه، أو بمعنى كذا أو بمنزلته، ومع وبعد: سواء في كلام العرب.

وفي خلال ذلك، تناثرت عبارات تمثل أساليب البحث العلمي، وتقدم المواد التعبيرية والفكرية المفسرة للمسائل المطروحة في الدراسة. فقد وقفتَ على ما كان من فرق في الدلالة النحوية بين «من» و «ما»، وبين الفاء و أو، وعرض معان مختلفة لأكثرَ من أداة واحدة، وتبادل الحروف بعضها معانيَ بعض، مع ذكر الحرف المقترَض معناه، والتفسير الموضح بعبارات متعددة، والتنظير والتمثيل بشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

وربما كان الاعتماد على قراءة لصاحب المسألة أو قراءة غيره، وعلى الحديث الشريف والنظائر القرآنية، أو لغة لبعض القبائل والجماعات كفزارة وقريش.

والاحتجاج وارد أيضًا بالقياس إلى مقولات مشهورة، وبالقياس الاستثنائي، مع الاستعانة بالشرح والتعليل وتقدير صورة التعبير النحوي عن المسألة، وتفسير المقاصد النحوية بالمرادف والجمل والعبارات، أو بلازم المعنى ودلالاته البعيدة والقريبة، أو ببيان المراد على حكاية اللفظ.

وقد لمسنا سبق القدماء في اكتشاف تلك المعاني، وتكثيفها في المصطلحات والعبارات والأساليب، تمهيداً لما سيكون بعدهم من بحث وغنى. بل كان لديهم أحيانًا، من الأحكام والمعاني النحوية للأدوات، ما لم يرد له ذكر بين المتأخرين بعد، كأن تكون «مع» و«بعد» في كلام العرب سواء، و«في» للاستعانة. وربما وردت معان لأداة ما، فعورضت بالبيان والدليل، للوصول إلى ما هو أقرب إلى الصواب.

وفي بسط المسائل هذه، واجهتنا جهود منهجية، عرضنا بعضها

منذ قليل، ونضيف إلى ذلك محاولة التعميم للقاعدة بعد شرحها، فتجمع الأشباه والنظائر في حكم عام واحد، نحو: كل شيء فيه «أو و أو» فصاحبه بالخِيار، وكل شيء فيه «فمن لم يجد» فهو بالترتيب، وكل «عسى» في القرآن فهي واجبة. وقد يكون مع التعميم استثناء لما هو خاص، كالذي رأيناه في أحكام «عسى» أيضًا.

هذا بعض ما انتهى إلينا عرَضًا، من الجهود التحليلية في علم الأدوات النحوية، لرجالات العهود الإسلامية الأولى. ولقد رأينا فيه التنظير والتقعيد والتأصيل، واقتراح الوسائل التعبيرية المناسبة، وإجراء العمليات التطبيقية، بصور كثيرة الأشكال وعديدة التوجهات، إضافة إلى التفسير والتعليل والاستدلال والبيان.

* * *

فإذا أضفت إلى هذا ما كان في الفصول التي قبله، من الحصائل، رأيت الموضوعات التحليلية تتناول أيضًا:

الاسم والفعل والهاء والميم والمضمر والضمير والإضمار والحرف اللِّيِّن والهاء والمصدر المؤكَّد، والأمر والحال والنداء والكناية والتمثيل والاختيار والاستثناء المتصل والمنقطع والمعطوف، والنصب والرفع والابتداء والخبر والصفة ـ وقد تستخدم بمعنى الحال ـ والعطف والوقف، والمحذوف والمضاف والمتعلق والصلة والمذكر والمثنى.

وكذلك ما يصادفك من مثل: الخطاب والذم والتمني والأمر، والرفع بالألف ووقوع الفعل وحكاية المعنى أو حكاية اللفظ، ونون الاثنين وحذف حرف الهجاء في الرسم، وجواب الأمر وجواب التمني

واسم «كان» وخبر «إنّ»، وظرف المكان وظرف الزمان، ووجه التقدير ونفاذ التوجيه وانتهاء الخبر وابتداء الخبر.

ثم تقف على ما يتعلق بالاشتقاق والمصدرية، والوزن الصرفي، والمصدر واسمَيِ الفاعل والمفعول ومبالغتهما، والصفة المشبهة بهما، والوزن الصرفي، وأسماء التفضيل والمكان والزمان والآلة، واسمَيِ الجنس والذات، والاسم العلم، والمثنى والجمع للقلة والكثرة، والثقل والتخفيف، والإبدال والحذف والوقف والإمالة، والشرط والتفسير والاستئناف والوصف والقسم والتابع والعطف، مع تعبير عن ذلك تجد فيه أن المبهم يفسره ما بعده، والمستأنف من الجمل مفصول، والجملة الحالية صفة، والمعطوف مستأنف.

وهذه الموضوعات المتناوَلة، بالإضافة إلى ما جاء في حصيلة الفصل الأخير، هي جمهور ما قد يتعرض له المعربون اليوم في الإجراءات التطبيقية، تجد ذلك كله معروضًا بتفهم وإدراك للأبعاد المنهجية المعروفة في العصور المتأخرة والحاضرة، مع شيء من الإيجاز في التعبير والتفريع والخلاف.

وقد كان قدماء طلاب المدرسة القرآنية ـ وهم بالعشرات فيما بين أيدينا ـ يعالجونها معتمدين المصطلحات العلمية والمفاهيم النحوية الدقيقة، ويعبرون عن ذلك بالأساليب المؤدية للبسط التحليلي المناسب، في مئات المقولات المحفوظة. ونحن نقلنا النصوص بألفاظها غالبًا، للحفاظ على المقاصد، والتعبير عن النهج التاريخي الأقدم، بقاموسه الحيوي وأدائه الموضوعي السديد.

ولا تنس أن ما تناوله هذا البحث هو عيّنة عشوائية من كَمّ ضخم،

يتعذر علينا استيعابه في عمل بكر، وأن هذا الكَمّ هو ما نقله التاريخ في صفحاته، وهو بعض من كلٍّ أعظمَ وأضخم بما لا يقدّره الفكر والتدبر. فالمجالس القرآنية القُدمَى شرقًا وغربًا، في المساجد والمحافل والمنتديات واللقاءات والأسواق وقصور الخلفاء والأمراء والعلماء، تربو على الحصر خلال ما نحن في درسه من التاريخ العربي.

وما كان يُعرض في تلك لمواقف، وتكون فيه الدراسات والمطارحات والخلافات، مع الجدال والاحتجاج والاستدلال، هو أكثر من المواقف عددًا بمئات الأضعاف. فلا غرو أن يكون ملايين المقولات والإجراءات التطبيقية، فيها تحليل نحوي للمفردات إعرابًا وصرفًا، ولمسائل الجُمل ومعاني الأدوات.

ولو تسنى لك أن تتصور تلك الكمّيّات الهائلة، من العمليات التحليلية، فيما قيل أو سُجّل ثم ذهبت به الأيام، لاستطعت أن تبني عِلمًا يفوق حد الخيال، ويقدم للعالَم صورة عظيمة، من قسمات الوجه الحضاري الإسلامي المُشرق، في عصر ظلمات لسائر الأمم والأصقاع.

وإذا كان قد تعذر عليّ وعليك ذلك الرصد المُعجز فحسبي وحسبك ما ترى في هذا البحث، ليشد عزائم الخائضين في المجاهيل والباحثين عن الموضوعات الأبكار، ويدفعهم إلى متابعة الدرس، وتجديد الحضارة الإسلامية المباركة، بعد أن غمرتها العَولمة، وأفسد صورتها التبويش الخبيث، وأنصارهما العرب والمسلمون من المستغربين المبرمَجين المدبلَجين.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وهو أهل الحمد والرحمة والفضل والعون، وسلام على المرسلين.

فهرس الآيات

	١٥٩	٧٥
	١٧٦	٥٩
المائدة	٣	٨٣، ١٧٨،
	٦	١٩٧
	١٣	١١٨، ٢٠٧
	٢٦	٧٧
	٤٦	٤٨
	٥٢	٨٨، ١٩٠
	٥٣	٨٨
	٦٠	١٠٥
	٩١	٢١٣
	٩٥	١٨٣
	١١٦	١٧٧
الأنعام	٣٦	٢١٣
	٧٠	٧٧
	٩٨	١١١
	١٠٥	١٢٣
	١٤٥	١١٤
	١٢٨	٥٠
	١٣٩	٧٩، ٨٨
	١٥٤	٢٠٢
الأعراف	١٧	٦٨
	٨٦	٦٢
	١٣٣	١٠٥
	١٨٧	١٨٥
الأنفال	٢٦	٦٢
	٦٤	٧٠، ٧٦
التوبة	٧	١٩٧
	٨	١٩٠، ١٩٧
	٢٤	٦٥
	٣٩	٧٥
	٤٠	٥٦، ١٤٦
	٥٥	٥٠
	٦١	١١٠
	١٠٢	١٩٠
	١٢٦	٧٨
يونس	٩٤	١٨٤
	٩٨	٢٠٤
هود	٤٦	٥٧
	٦١	١٢٢
	٦٣	٥٢، ١٩٣
	٦٩	٦٧، ٨٢

فهرس الأعلام

فهرس القوافي

فهرس الأحاديث

فهرس الشواهد النثرية

المحتوى